هذا
كتاب شرح رضي رضي الله عنه على الكافية في علم النحو والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت في موامي سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده على عليه السلام واولاده وبعد فقد طلب مني بعض من عنتني بصلاح حاله اسعفه بما التمس مقدر لي من مقترحات ما له تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسؤول وتحقيقا للمأمول ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فبركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينحوه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لا يستعمل الا على ما فوق الاثنين نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك وضعته اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها او محرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى اذ الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر فضرب صفة للمعنى المركب

في تعريف الكلمة

على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد ولذا سمي
لفظهما الا ان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهكذا للشداة وط المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور
في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فهو اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في
الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت
بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من
هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها دالات بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو
ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع
لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا
لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كليم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذه الاحترازات وبقوله مفرد
عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد عمرا عالمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما
كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا
للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة
كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب
دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على
القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله
قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا
الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه فان قيل
لم لم يقل لفظة ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث فالجواب انه لا يجب تطابقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو
هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ فمعناه ههنا
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا
الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كان على بزنة لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ
به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الاوليين كلمتان بخلاف الثانيتين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان
المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم
اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية
وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم
المفعول والاسم والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات
القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو
كما ذكرنا فان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء
معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل
ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى
فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب
الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهم اياهما معاملة الكلمة
الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشجوي ونحو ذلك فتغيرت
بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة كلحوق التاء في نحو ضربت فلا تعجب تغير البنية
اذ لا تغير حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر
لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول

واما سكون لام الكلمة

وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الآن يغير تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معاً قوله اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال التي يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معاً لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد وضرب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت الجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبراً عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوماً عليهما كما في نحو جاءني زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف الفاء فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة الا انه بل ان اريد الحصر معاً او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت بان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فقول هذا ايضاً مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ فهو اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولاً نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع قوله وكذا قولهم المجهول مطلقاً لا يحكم عليه اي الذي لا شعور به اصلاً لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقاً مشعور به بمعناه اذ هو ما لا نعرفه فهو جميع ذلك مثل ان احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك الشئ وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوع قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد عرف بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اي تامة من الاسم او من الحرف لان حالها اما دلالة اولا ونفي الدلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بدل عليه قوله اسم وفعل وحرف اي المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة فيه الذي ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن

كلمتين

فائدة في النحو

كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ؛ انما قدم الكلمة على حد الكلام مع ان المقصد الاهم من علم النحو معرفة
الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه وتعنى بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم
وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما ان زيد قام او الفا
كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على
ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي
نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه
لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب في الغائب لتضرب في المتكلم لاضرب لتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في
زيد قائم وقولنا اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر
الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء منه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون
الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اماما يوم الجمعة ضربا وضربت زيدا يوم الجمعة
اماما ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد
الاصلي المقصود ما ركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسند
اليه ليست كلاما واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل معنا كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما ركب به لذاته الاسناد
الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة
القسمية لانها للتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية
والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر
ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي
في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثمانية الممكنة بين
الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي
هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه
مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتعدى
ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا
والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع
الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر ههنا معنى قوله ولا يتأتى
اي لا يثبت الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي مركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى
اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به
ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب
والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل
وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور في محل صفة لقوله معنى والضمير البارز
في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله فيدل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قوله ما دل على
معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار في نفسها كذا
اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غيره وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم
على معنى في نفسه ولا يقتضي في مقابله قولك فيه الدار في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او

غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يناقض قولهم على معنى في نفسه ولا يتأتى في مقابلة قولك فيه الذي في نفسه كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما اى الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها غير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ فيها زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ولم يدل الا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام موجود فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتدائية ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف في ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضربني زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب فلا يخرج من بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم ان الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وبتبيين معنى قوله غير مقترن يتبين قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عاملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان نحو هيهات ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ثلثا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

وكذا

وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا لا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي الآن لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسري ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم ينتفي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال يجوز في الحد وكذا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحتاجان في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج لصلتها الكشف في ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكاف من الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسميتها كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم تضرب وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ونحو الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا فلم يمثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم تضرب وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب ان اياما تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة وغير منعكسة والمراد بالاطراد ان يتبع لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرها وانما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيه لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث فيفصلوا من المضارع الذي

وكذا لفظ الافتراق مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره وقد لا يورد في الحدود

في الفرق بين الحد والخاصة

في بيان الاطراد والعكس

في اقسام الالفاظ

في تقسيم التنوين

هو فرع منه واحد امنهما مقصوده مالا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب اما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهو ان اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه

فبدا ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رايت احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون

فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسم لمنافاته ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل الاعراب المضارع علامة لعروضه

وانما حذف من علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث

السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تع من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان تقول هي في جمع

المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم و

ليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد

بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت التانيث علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات

مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر

الذي هو سبب او بل يفضله والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب هو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فتبعه كالتنوين في غير

المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج فيها مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة وروي بيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف

التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للتمكن بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما

يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد

وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يمتنع دخولها في الحرف ولم يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد

وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن تنفتح ما قبل النون تشبيها له بالخفيفة ونكسر للساكنين كما في ح على ما يجيء في آخر الكتاب اما الحركة الروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون

الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية

والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب

منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تع رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس

الاول جمع والثاني تثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يقصد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فعوده

في بحث خصوصية المسند اليه بالاسم

اضربا

اصر ما عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله نعم رجعي البصريين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة
اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص
من خواص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم
تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف في مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله تع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان
المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن
هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب
ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يدخل الا اقسامها كما
قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او على الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال
ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخصمين هو زوج الاخر ونقول هما معا زوج ومراد المص المعنى الاول
وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا
منه على عنايته وينبغي ان يجتنب في الحدود والرسوم وضع الالفاظ في المعنى المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ في غير المعنى المقصود الظاهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
العين غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع
مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل
هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما مر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني
الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعا اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون
المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل
بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع
اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهة الماضي
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا
عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كنخ وهيدغ والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تع واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمر والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله
وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله
النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف
الآخر بل الاختلاف الذي يصح تعقله ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب فلو قلنا حددنا المعرب بالاختلاف كان
معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فيتوقف كل واحد منهما على الآخر فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليميزه
عند المبتدئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح وتوقف به كالقرآن
وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم

التصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف

المذكور فان المبني ايض يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني فتى فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير فالمانع من الاعراب في محله وهو مناسبة المبني لا في آخره نحو هؤلاء والموصول قد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في حالة الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما انتصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما ويعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل والآلة التي هي الاعراب فيما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الباء للاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وبياء النسبة وفتحه لاجل ياء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وياء التأنيث انتقل الى الياء والتأثير كلتيهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء المنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها الا ترى انك تقول مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم يخرج عن المفرد ثم تثبته وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله ان يكون الآخر فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اذا الفعل متضمن للمصدر وقال ايضا لو ثبت الاختلاف بضم فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر في كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا اصطلاح بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها بناء فان زيدا مثلا في حالة الافراد لم يكن متحركا بشيء من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حالة السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلفة التي انتقل اليها وان كانت في الحقيقة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب فالاعراب ايض هو الاشتغالات المذكورة هذا اذا عنى بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فانتقال الآخر اذن احد او عين احدها او حرف محذوف من الكلمة فقطا او مدا فالكلمة اذا المرفوع عسلا اعراب في الحرف وثبت عليه الواو المحذوفة رفعا وحذفها وقلبها الفا في النصب وياء في الجر وبابهما جعل العين والحرف الذي وقع في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع انقلاب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا او جعلهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا الحق ويقال فقد اختلفت الالف والواو وفعلا انهما صارا الشيئين بعد ما كانا الشيء الواحد وينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو ان المسلمين والمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فيهما كما فهمته في المفرد وفي المجموع وكذا فتحتا نحو ان احمد واحمد ويا آن ان المسلمين ويا المسلمين وان المسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فلذلك جعلنا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة اخرى فاما في الضم مثلا فظهر ثلث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف لو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه انتقال لا من السكون الى الحركة المعينة ولو تحولنا فقال ابضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما

وبالمسلمين

او حصل مثلا اسم التخصيص ثم ركب مع عامله او لم يركب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد ولا يجوز ان معنى
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة
لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون
به الاختلاف اذا كان فحمل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع
الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر
كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال انها
مشتركة ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا
كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ
احدها او احدهما على الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف علامة ما بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع
السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان
كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان
كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التي يطرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا
في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل
هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة
ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة وعينها
علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف فجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة
الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ
والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى كونه عمدة بحرف ومعنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
لفظا اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار
مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة
كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ
والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فبهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب ما على الاصل
الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف
في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفقد الكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه او تعريفه
مقام الحرف الجار لفظا فلم يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف

الجر كما يجيء فاصل الجار ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه
فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الجر في المسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان فيما
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يعملا فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هنا
واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد
طاري كما مر بل قد يطرء عليها في بعض المواضع نحو المعنيين الملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال
فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصل لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل
في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم مقابلة الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فيها المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج
عن عموم حكم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ ووجه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن
في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك
الحروف المحكية الا الالف لانه لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف
الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان
في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم
يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ
كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف
كالذين وقد الضمير وكاف فعلمت انه بنى الواضع لثبوت علته يجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لما بان الكسائي والفراء اما الرماني في
رافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على
المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزم ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على
اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما عرفنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من
وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا
له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان
متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه
بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تع اياما تدعوا فاداة الشرط متقدمة
على الشرط اذ هو مؤثر ومتعلق الشرط فيه متأخرة عنه فاخر العمد فالمبتدأ والخبر على هذا لتقديرها اصلان في الرفع
كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على
الفاعل وعلى ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول
في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر
في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فامتنع عملهما اكثر مما دخل عليهما من نواسخهما
معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصار العمد في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان
ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن وخبر ما المشبهتين بما الفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية
على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على
الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا
فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يغيروا ايضا المفاعيل من ان يلزم موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلة فظهر لك
ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض
الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسما
شيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وباء وتاء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض الياء وفتحه الاتيان

بعين بشيء من الاتصف بلا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تجري الاصوات الكلمة لما كانت تاتي عقيب الحرف بلا فصل
ببعض حروف المد تسمى بحرف متحرك كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد ويصدق ذلك سكون الحرف فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد
تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل
هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك
نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي رفعته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا
ولما جر الفك الاسفل الى سفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى سفل فسمي حركة الاعراب جرا او
خفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين والفتح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف
والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعراب جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب
معربا لان الاعراب بانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة
واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا
يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في
غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة
الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد
وبمساجد وبمسلمين وبابيك وكل ماسوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرع عليها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم
وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في
جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا
على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا
او الحروف فيحمل مذهب من قال الاعراب الاختلاف بقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر
انتقاله الى علامة الاضافة ولا تلك في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه
ومعنى التقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات
هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء
في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا
المحل ولا شك ان في لفظ المص ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل
بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم
ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو الموقع بين الفعل والمضاف اليه اذا قلت غلام زيد بمعنى غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر
مهما عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف
اليه او منبئ به كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب
نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل لبقي بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر نسخ والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى
كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد
بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي فان اراد به النسبة التي بين
المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا

تعريف العامل

للاضافة

المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو
والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بيّنا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة
ونريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدأ بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل
في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع
والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد
احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لشرط
قيود الجمعية احترازا عن مثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع
الحركات لمشابهته المفرد بكونه صيغة مستأنفة معيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا البعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة
في الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف يلين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر
المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم القاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار و
المجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع
هذه الحركة الثابتة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على
عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو
والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال والضمة والفتحة نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع
الفتح واتبع الكسر اجراءً له مجرى اصله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص المكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه
ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة
بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا
اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا اليم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما
اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة محركة بالحركات لما سنذكره والمضاف الى ياء المتكلم لا
يتبين اعرابه على ما سيجيء ويغني بحثه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلال للمعاني لما وبتركها الحركات وكذا
العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف
اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسند هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها نقل عن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة
بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو بالكسرة ما قبلها
ياء الواو المفتوحة وجعلت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد
ودم في رد اللام في الاضافة وانت لم تعرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل
وايضا استفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الثقل فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر
مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف
لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف
ما نار المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك
مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها والفا لانفتاحه كما
في يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل آخر الكلمة لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة
بالحركات والحروف ما نشأ منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل
ذلك لضرورة الشعر وبنوع حدة بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما

لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما
اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه قال المص
ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة وهي بدل
يقبلها ما لم يغلب المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت بعيد لان التاء في بنت بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوه على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف وفيه
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ
هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم محوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف منها في موضعه انما اختاروا هذه الاسماء لاقتضائها المثنى
المثنى باستلزام كل واحد منها اخر كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة تصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة
للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف لم يلزمه حرف لعلة واما
نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو بنوي وبنوي فكان لانها ليست حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو سبق الاعراب فيه ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامهما ياء ثم نقول جعلوا الواو والياء في الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها و
وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في معرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض
حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى حمو ابو زوج او اخوه او ابنه وبالجملة قاله من قبل زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الالف ونصبه وجره بالياء وهو المثنى كلا
حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف او ياء ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا
على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك بنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر اضافة ذو وان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مقدرا ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنتان فكان عليه ان يذكره
وذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحبل والثني الطرف الواحد معنى المثنى كما امكن ان يقال للمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد
معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لان كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان
ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فخوذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها
صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم ان مفردها انما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد
مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب
المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفتها لقلة
عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم
وهما وهم وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر

ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها وابدل الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو بقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطاردة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي فنقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى لا يعرف كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بالحروف فاعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها دلائل من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا عن مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فاذا كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا ينوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير ولذا يسقط التنوين ايضا في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة ضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة بما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لن يضرب ومن كم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال ابن جني النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب متضمنة الحركة شبهت بالتنوين فجعلت عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعضهم لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها فثبت معها لثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقائلين عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حرف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح

خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما موضوعان صيغتا اسم مفرد ككلا وجال وعشرة فلا يحصل الانوين واحد الا
اهدب ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكأنه يعرب وهو مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى الظاهر
وكلا ادرى ما صححه والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المص في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجئ الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث وجعل اعرابا في كلا وانما جئ بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا
من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس
اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى واحدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه تعالى دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما
نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر المثنى واما
اما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليها ضمة في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
كما يجئ في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص اما اذا دخلت
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له من لفظه واحد في المفرد وكذا عشرون
واخواتها وليس عشرة وثلث واربع آحاد العشرين وثلثين واربعين وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل
عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء
ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما
ذو فهو داخل في الجمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء
المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا وحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر التلفظ به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه تخرج عن جوهره وانقلبت همزة اخرى همزة فلا يكون تحريك

الالف مع بقائها الفاظاً الثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازاً عن نحو غلاماي ومسلمي مضافاً الى ياء المتكلم فانه يتعذر
الاعراب اللفظي فيه مطلقاً ايضاً لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسنداً اليه اي كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسنداً اليه مسبوق بثبوته اولاً في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة ثم الاضافة الاولى الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول
انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشغولاً بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين مثلاً الفتين كاثنا او ضمتاً مثلين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
فشيئان يستثقل في احدهما رفعاً وجراً وفي الآخر رفعاً فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة تقبله فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
لم يستثقل الحركات عليهما نحو ظبي دلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي
وبني هذا النوع منقوصاً لانه نقص حركتين وبني نحو الفتى العصي مقصوراً لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعاً عن مطلق الحركة و
القصر المنع والاول اولى لانه لا يبني نحو غلامي مقصوراً وان كان ممنوعاً من الحركة الاعرابية ايضاً هذا مع انه لا يجب طرد الالقاب
وايضاً مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء
المتكلم فان رفعه وحده مقدر ربه وذلك نحو جاءني مسلمي واصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلبت ثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يفعل لو كانت الثانية
واواً نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وادغم بعد القلب
او لهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر
الضم في نحو سُبّل ومُبل لانه لم يسبقه تخفيف فلا حرج يتم به ولم يكن الضم قريباً من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع
انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغم فان ذلك لا يجوز فيها لذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في
المتحركة فكانها متحركة لتعبيره بها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُبّل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على
اخف الاوزان اي ثلاثياً ساكن الوسط جوزوا ايضاً ابقاء الضم على حاله نحو لوا في جمع الوى لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء بايه الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحو القوم
وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر رحمه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميراً متصلاً كجزء المضاف واما لفظي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي
فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعاً وجراً بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد
ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقاً المحكي في نحو من زيد ومن زيداً ومن زيد لكونه معرباً مقدر الاعراب وجوباً لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما ثبت لا تعده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقاً سبب للبناء بل لها
شرط كما يجيء في الظرف في المبنية فاذا ثبت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقاً او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل و
وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب و
ابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان
الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا احصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واباه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسرة
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلتين وتسميتهم ايضاً لكل واحد من الفرعيين في غير المنصرف
سبباً وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين
او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب كذا المجموع بالالف والتاء علماً والمجموع بالواو والنون علماً
للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فنفي قوله بعدم يجوز
صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

من الحركات ... المعرب ... بعض مع

... في غير المنصرف

القائم مقامهما هو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة
او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حده النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حده المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره
هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة
فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه
الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا
ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة
ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذف معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما
لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون
فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب لئلا يصير
بمنزلة باب الاعراب المفرد اى جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما
الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان
يصير بمعنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لطفل بعضه وهو المضارع على الاسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اى الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا
يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرع الاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى
هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو
خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قوله وينزع الكسر والتنوين
معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا
اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه
الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل ولم يشترك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يجيء في اسم الفعل بمعنى الفعل فيعمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يجيء في اسم الفعل معنى الاسم وهو معنى الفعل وفي اسم الفاعل
والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل بذلك
بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة
الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصول
والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على
الحرف فيما يخصها وههنا بقي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء
دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في
عسى ونعم فعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابههما

المحاسن والاسباع نحو السباعي والثماني والسباعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف
في هذا المكرر عارض لعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول لم يعتبر الوضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف ان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما
لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه
عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فهو
على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع
حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
واواخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل
فمعنى آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل
الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء فلان في اخريات الناس اي في الجماعات
المتاخرة وكما الاواخر بمعنى آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل استعملت من
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامرأة
اخرى ونسوة اخر قيل الدليل على عدل آخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على
وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير
الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا
البناء او مع دلالة المضاف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر بما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة لان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك
لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعين ولئن عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي
اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابى له انه لا يجوز يخالف المعدول المعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى
اللام في المعدول عن ذي اللام واجب الوجب في ساحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا
عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع
الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولا
ايضا عن لفظ آخر لان اخرى واواخر يقبلان عن اعتبار العدل لالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا
يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واخرون كامر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن
ايضا لم يبن فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ
الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي
معدولة عما كان حقها ان تستعمل به وهو احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل التفضيل الذي
هو مستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسر
المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق ببعض معين مما كان يقع
عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه
وضعا فعلى هذا انما كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع صرف ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما
اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثلها اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس
جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع
على فعل ابيض واجمع مجموع على اجمعون لا جمع بقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع فلو كان جمع معدولا عن
جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث كما تجاه في الرجال جمع ... والحوانه جمعا اسما لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى

في التكبير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي اجمع معنى الخلل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وفي رأيت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولمانع ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد
لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا فما كان المؤكد فيه محدودا فيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعشية وعتمة ونحوه معينات فانهن معارف بلا علامة مختصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم [illegible] فيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف فقال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي لان صار الاسماء بالغلبة
في باب التوكيد فيهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو من باب احمر
حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى
الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال الثاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء تفصيل لقولهم جميع
نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور جعل بمعنى جميعه لانمحى عنه معنى التفصيل كما ذكرنا في اخر بعينه نعم يدل في اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فنحو واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع
فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عندنا انه لما انمحى عنه معنى
التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء وانما جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكرها احسن واخشن واعلى لكونها صفات
فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور
وينكر امس بعد رفعا على لغة بني تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد
من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
احدا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علتهما فقد ذكرنا كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد
مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد ونغر
وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء
نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساواها ما هما المبالغة فيه في شيوع الاستعمال
كما ساوى حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصرف دليلا على ان الناقص معدول ولا عن الشائع وسيجيء لهذا مزيد في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع
فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء زعموا عليه انك اذا سميت بها نفعل لا يصرف
اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالثها اي ثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا اما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله
عن فعل الجنسي نقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه على
ما تقدم قبل انخرام القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا
ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا
فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء

مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا فان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كان لهما فاعل قبل العلمية فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى تاتي الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولا عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجله التي هي نحو موهب و مكوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس لا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظ واما موهب فلانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما موزرف في اسم رجل فانما صرف لما بناه على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه فوعلا اكثر من مفعل كما حكى في التصريف اوهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك مو كل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس فالالزم جواز صرفه ونوع صرفه كما في هند لان امر العدل خفي وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما جيوة فانما صححه لو تعتبر العدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جبعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز فيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب فطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنث فنقول ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدول ان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهة ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وعامما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب اقلهم على ان جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان او لا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك انصرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكره وهو عدم قبوله للتاء فان تربيقابلها تقولهم لا لعدم شرط الوصف ولئن سلمنا ان التاء في اربعة ليست مطاردة على اربع لان اربعة للمذكر وانه بعد المؤنث والمذكر في الرتبة مثل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طاردة بنسبته وان دققوا فيه النظر لانا نعلم ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حال تخرجهما عن شرط اعتبار الوزن وهي قبوله التاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد ثم الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يكون في اربع المؤنث استعمال الاصلي اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت بذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا

نصد له من قرينة اذا الموصوف نحو لبل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال يعهد الشرح بثبتن لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالعلمية عن معنى الوصفية ولاسيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا لا بهال فيه ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه ؛ ولي لما ثبت منه قدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بحكم خفيفها معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية يناسب سود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية خفيفا لم يعتد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهما احمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم احمر لعينه فاذا لم يعتد خفيفا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعد ما فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في نحو الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا او بقصد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في التكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سود او معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بالربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم انما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اي لكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولم يثبت ايضا في الاستعمال نحو ابتم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما اراد انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الذبيح جدلا لكانه مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف فيها لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة ولحدل طائر ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا يقصد بها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله ففاسد ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف يحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين وحد بناء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء ونحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختير هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا حقيقيا ولا وصفا او لا فانه لا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالمحلل لم يجيء الامن التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المصنف حاصل ذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن التغير فيلزم التاء بسببها فمثله عائشة كزاي جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة تقول عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل واسرائيل

فقالوا جبرئيل وجبرائل وجبريل وميكائيل واسطو وسطا البر ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالاشرين من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام المنقولة ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادة مثلها فى ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاده العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك العلم على ما وضع له ولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير ونون التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كالف الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا ابدل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا في قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيها ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص المعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كجلد ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا نرى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهر متحتم التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسدها في اللفظ حرف آخر وجوبا كزينب والا ففيه الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسدها الحرف الاخير الزائد على الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يزاد ثالثة واما نحو بنت وثنتان فمحذوف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به مؤنثا حقيقيا لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا اولا مذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لحهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جلى جبلى وحبلوى ولا تقول في جمزى الا جمزى كما تقول في جمادى الا جمادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعفه لسد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر نظرا الى التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذنية وعيينة لرجلين فتسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسدها شيء وذلك اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا امتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمي وظهر فيه امر التانيث وغيرهم جوزوا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيما لهند ودعد وكذا الثاني كهند اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فانصرف لاعتزاز هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا امتنع الصرف لاعتبار العجمة وان لم تكن سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعمل وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل

بل يجوز لنا ان نأولهما بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء
ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثانيها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك
لان اسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها
مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر اجاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا
الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فلا يسوغ فيها
بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف ثم ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان
الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التأنيث بالطرآن
مع ساد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبجر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف
متحتما كماه وجور لقيه ولم التأنيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على منعه
نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب
قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام
التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور
ولبست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة
بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث
المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة
قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف لا اذا اسد مسد
علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون
تاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها
فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التأنيث واما اسماء القبائل والبلاد فان كان
فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاعتماد
فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تتخطاها كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا
وترك صرفهم سدوس وخندف ومجوس وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن
بتأويل البقعة او البلدة ونحوهما وان جوزوا وقوفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور
وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وقد يجعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون
اذا انتموا … وعاف … ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه
بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني
قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ
ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحي وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مأول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين
الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هود ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود
فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان يصيب ونرفع
وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف وتركه بتأويل اللفظ والكلمة واللفظ ويجيء بسط القول
فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية
وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف
فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين
بحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع راوية عيسى لجودة قراءته واما اشتراط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى مانعة للام والاضافة منتما معها بجاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطرء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرزج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما ان جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كترجم ويتم نفيها الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما فقوى العجمة على ما قال المص الشرطان معا اوجب العلمية في العجمي مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فانهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمى علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيئ بل الاعجمي يجر بكونه ثلثيا ساكن وسطه او تحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمى اذا كان ثلثيا ساكن الوسط جائز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فلم لا يوجب مع تحركه وليس بشيئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذى غره نحو منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيئ على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوى واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعرب وايضا فالتانيث له معنى ثبوتى في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناه امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال الان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابى نوح قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار وحمار كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية الجموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذ الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو على في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان مع ان لكل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذى في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعنى اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

على كل واحدة منها وهو علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فيعتبر اذن الشرط وحده
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يعتبر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين قال فما البس بين الجمع
والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليس بينهما تضاد بل يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع
العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكلاب مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابنى جبلان فرجع مع العلمية مع التثنية فيهما وان جعلا كبيت واحد سمي بلفظ المثنى لانه يفهم من نحو
ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المسميان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فيتنافيان فنقول
الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة
لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما صفتان وان اراد المص بالاطلاق العموم فلا نسلم ان ما فيهما لو
لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التمول وصاحب ذلك
المعنى لما يخصص في تلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت ان في اسم دلالة على ما ذكرنا وصحة تعيينه لذلك المخصص فيعتبار
فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصوص بعينه كما لا يضر ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو
العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحكم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية فيهما كالغلبة
هنا لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد
وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
العلمية قولهم انما سميت هاشما لهشمها وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب
كالمطرق وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة
انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس لمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف
مع العلمية كيف يلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالقرينة
مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هلال ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح
فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاسود بالاحمر والعاقل بالعاقش وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا … لما
مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انما لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى
الجمعية وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة
حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيتركب منهما في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان
قائمان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة ولكن الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال الغنوي فارسي في سراويل
رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا
نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر لخفته لا ان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو
اكالب ابحر فعيلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطها ايضا العلمية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لانه على
المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية
ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لاعتبار الاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع

سروالة والسراويل قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهو ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه الآن مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار ولئن للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو ثوب جاء اخلاق وقميص اخلاق سراويل يجب عنه التواق وسراويل جمع بالاتفاق ما تواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيهه بالاجر لاجل التعريب فقط لا للعود منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقديره الجمع في سراويل مطلقا صرف ولم يصرف في ذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزوال بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خرابات يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمار خرابي وخرابات فنقول هو جمع خربة اي الارض لغلبطة والجمع الخرابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي نحو المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهو قليل واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمرو ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين قبل فاولا منقطع الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا ولا اعتراض عليه بان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الراء في جاءني جوار وكثير الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخرى تحكم وكل ما حذف للاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ثم بحذف الياء لالتقاء الساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ونقل بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواري بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ولا اعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما او فسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اخوي واشعى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الالف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوي بلا تنوين انقا فلما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي فيما خالف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل بصغير اعلى اذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحي

في غير المنصرف

وقياس مثلها الحذف نسياً كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع فسيبويه بعد حذفها نسياً يمنع الصرف لانه يبقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسياً بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو اُحَيّ نسياً بل يعلّه اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عُطَيّ تصغير عطاء فيجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فأُحَيّ عنده كأُعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول أُحَيُّو في تصغير احوى كما يجيء في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معاً يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلم كما قلنا مأمن النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معرباً جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيداً علماً وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضاً وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان الافصح اذن مراعاة المبني الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضاً بوجوه اُخَر لا يعتبر فواتها نحو تساوي الصدرين وزناً فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضاً بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً وكون الزائد الاول في الموضعين الفاً فاذا اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذاً وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراءتهم على هذا الابدال قولهم في النسبة الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به فذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سبباً بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها ان يقوم علتين قوله ان كان اسماً اي غير صفة فشرطه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المبرد مثلاً كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصوداً ابداً بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضاً نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصوا هذه اللفظة بالباري تع فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه كأنّ مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضرورة بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو

على هذا الوزن وفي هذه كلام العرب اكثر من الصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء الثاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف نيانشك فيه هو صرف العرب اياه اولا لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم في فعلان صفة لم يعلم هل انثى منه فعلانة ولا وهل وجد له فعلى ام لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لان الغالب في فعلا وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيتها من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة واذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وفينان فيمن اما من الحسن والفين فيصرفان واما من الحس والفت فلا يصرفان وكذا نحو شيطان وقال الاخفش اذا سميت باصيلان منعته الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف لاختلاف في قال الشرط انتفاء فعلانة صرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى منعه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل يختص بالفعل كشمر فان هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل ولا يأتي في الاسماء الا عجمي نحو بقم وتحلم لبنت القدس وكلاما في كلام العرب منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس ويذرب لماء وعثر لموضع وخضم لرجل واصل هذه كلها افعال فعلي هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس ليس من الخواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية ويزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب وترتم واعصر واصبع وتبدد واتمد من الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم اعياني بشر لا مرشوط لثوبه عن فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل قال الآري يبغي سريعا واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل والتحقيق ان دلالة النقل الى العلم كما قد سمى بمالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فيه شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف انيت وعيد فيما اولها الهمزة من هذه فاذا سميت بافكل انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقن للوه ملحق بجعفر وكذا ارين فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما اشد علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به وقول المثل اصلية لصرفه مع العلمية والمضاف لو كان موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب لو سميت بحاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم يصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي لغير من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكثر هما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيها للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لان كلها فلم يجمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب احال واظن واوجل وازعم على اعلم واري قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشعم والجم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في العلة نحو ابدع واكثر وابيب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب سيبويه وهو ان افعل التعجب فعل ويجئ من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب احمد بزيد على افعل فعلا اذ لا يجئ من باب غير فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف انشاء الله تع لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بتحرير كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل لكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شئ كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو فائدة نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر واما المشترط في وزن الفعل وصدره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

متصرفة لا ولم مضارع ولا في المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فانه قليل فصارت هذه الزيادة
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى
صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل
منك وقد لا يكون كاربع وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الزيادات ان تكون لمعنى واذا اشترط
مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن قابلا لحوق تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ
الفعل لا يلحقه هذه التاء فكان تجرده عن الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجرده عن التاء الى الاصلي السالم من الخلل بالوزن
المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يعتبر لان هذا الالحاق
بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو انفعل وافعل واستفعل
واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل وتدحرج وتفعل وافتعل وافعول وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا
سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فالاعتبار
من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهور من اعني النرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل
وان تغير وزن الفعل كما ان عليه كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل لان
كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وان كان التغيير يغير ذلك
فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها غير وزن الفعل وبدل عليه غير بعيد
وجيب وكذا الحذف دون التغير كقل وبع وخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا الحذف من اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا
اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل ان لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون فيه همزة
الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة ولو لم توازن في المضارع ما بعد حرف المضارعة فان سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم
او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بيقل يخش
جاءني يقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما
كالمسمى بقيل وبيع وعدا وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي فتقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع
وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يصرف ايضا بالوزن كانه رده وبيع وقال المبرد ان كان التغيير
قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن
العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا
واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب في الفعل ولم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط
كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان
علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن
علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امرا اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا
بشرط نذكره في باب الصفة وما يخرج من ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون
سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وزفر
في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر وكاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على
الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي الجزولي والسبب الثاني عنده الى شبه العجمة وعند الجزولي العظم
في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو عثمان ونحو باع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف
عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا
يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يبلغ سببا فيقول هو غاية ما سببان
الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي
مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا ينافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع

To: www.al-mostafa.com

عليه فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لُكَع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفُعَل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع ولُكَع اعلاما اذ الغا
وضع أُخَر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم تغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سَحَر اذا سمي به غيرما
وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فضل في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر
ولُكَع عندهم بخلاف الثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرط فيها
عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع من التاء فكشابه الف التانيث فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين
العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا ففي ثلث مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع
الف التانيث نحو حمراء وذِفْرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح
كلام المصنف فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب
معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة تجامع الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلل
التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة وعدم النظير في الاحاد
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخر
لان اوزان العدل الثابت فُعال او مَفْعَل او فُعَل او فَعِل او فَعالِ كثُلاث ومَثْلَث واُخَر وسَحَر وامس عند تميم وقطامِ عندهم
ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم
يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن
العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل
لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دُئِل ويمكن ان يقال في اِصْمِت علم المكان
القفر واصله اُصْمُت بضمتين فعدل الى اِصمِت بحال العلمية ولم تطرء العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير وههنا لانه انما عدل علما كما قلنا في شُمَّر بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن
فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن لم ان صيغة العدل محصورة فيما
ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي تجئ العلمية لاجله العلمية قلنا في ثُلث ومَثْلث بانهما لا ينصرفان لاعتبار الوصف الاصلي
مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال
العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رُبَّ ثُلث ورُبَّ مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى
رُبَّ احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان لا تاثير بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان
او في غيره وسيجي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنكير لانهما من باب
افعل التفضيل كما ذكرنا وسبق ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سَحَر بعد التسمية به فالوجه
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت فيه قبل التسمية لكون المراد به سَحَر يوم ما وكذا امس
ورجبا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه
لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبر في التنكير واما عند الجزولي فلسببين واحد هو عدم
النظير في الاحاد وشبيه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا
ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ههنا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على
موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن

ومن

معرفة قبل التسمية بصرفها بعدها بعد ها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثاله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سوا بصرفه
الاخفش خلافاً لسيبويه وقال الاخفش ان سمي باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء
او معدى مساجد ثم نكر فصرفه لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذو الف التانيث
ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظراً الى افرادهما وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى قوله
موثرة حال ومفعول يجامع ما وتعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسماً
قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لا يجامع
سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر ونحو قولك ما ضربت الا زيداً الا عمراً
اى ما ضربت احداً غير زيد الا عمراً فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست
شرطاً فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط
الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن فقد ولا يمكن ان يكون معهما
لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد فال واتما قلت هما متضادان ليصح
الحكم الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفاً بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على
قوله بان قيل لم يكن محتاجاً الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضاً واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما ان كانت العلمية
اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا
في احمست لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولاً
عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى موثث اسعد علمين بل لو كانت
الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيهما غير معينين
فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في بحواصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر فيل على
ما بيننا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علماً اذا نكر اعتبار للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبار اللصفة منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف سيبويه معتبراً
او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الالزام الاخفش
لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم
والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما
في حالة واحدة كما اذا حكمنا بمنع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى حاتم لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان
لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان
اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصلياً وزوال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمي مثلاً باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي نحو بل
كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجوداً فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف
الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلاً باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه
في حال العلمية ايضاً لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها
في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلاً ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضاً وفاقاً للاخفش في كتاب الاوسط

ن حلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وقد نطلاق فعلى
واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف
الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل
التفضيل في معنى الوصف لذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من اللبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه
كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف اما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق
الظاهرة في الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته
لموصوف عنى من بخلاف باب احمر لعريته عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام
افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان التالي متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت
رجلا بالجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل فرد
العلمية ويجي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخره لانه يغير الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل
اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد رُبيع ومُسيجد ولو
سميت بمساجد ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير
لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كحنيفة ودحرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما يقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب أُحيمد ونُريجس ويُشيكر وتُغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر
واما ان غير الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تُضيرب وفي تخلى تُخيلى فبعضهم لا يعتبر العروض
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة
في التصغير الى ههنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير الى هنا لكونه مستانفا كما اعتد بالوصف العارض نحو
مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا يصرف ادير مع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم غُليّمون ورُجيلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة في تصغير
حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية اذ انه لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رُجيل وبما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في أُدير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التسمية لتخصص الذات المبهمة المدلول
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف في المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون
فيقول ان بقي الالف في التصغير كان فلا يخل التصغير بهما نحو سُكيران وعُثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء
كما تقول في سلطان سُليطين فيخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب يتبين بما في التصريف في باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه لا يخل بالوصف والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب
في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف في منع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانهما لا يجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم
تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة
التنوين صارا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانهما من خواص الاسماء فيرتفع بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ومر تبعا الثلث ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
يجري جريا ظاهرا او مقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر الا ولا اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتهما وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه
قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر

يجوز مطابقته المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائية والخبرية وما يجري مجراهما فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا
والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو
في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان
الرافع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه
الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي
مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء على انه
اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند اليه قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد
وله يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل و لم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد
قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه
الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه
عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل كما
في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع
مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر
تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به
سواء كان له ثما اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهته متعلق
باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل والى
اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل
على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال
المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما
ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا
ولا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة
فاعل ولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لوقوع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على
ابوه ولو قال بزيد قائم ابوه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب
انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقصود في المعرب لا الى المعنى
المقتضي كما قالوا في المضاف ان العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله
والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك
ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم
على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه
فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده
الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا
فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فانه يجيء لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء
من يحتمل به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده شيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي
في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا
اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل فاستغنيه

بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ويقول لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ويجوز التاويل وبان الجزى واصحابه لعصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فالاولى تجويز
ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول
الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم فلقه ضرب غلامه
زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته قدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه
زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما
اي الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة
الدالة على التمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي
والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل
نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى صلى الله عليه واله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا اياك او ضميرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء
فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب لاتصاله بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف
ضربك وذلك لانهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف
نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه متصل بالعامل اما لو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان
من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان يعرف ان الا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك
المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
الا زيد اي مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يحتمل ان يكون ضاربا لغير
عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء في زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا
تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان
يقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا
يجوز واما ان يقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في الاصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم
المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضرب زيد الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب زيد الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين
فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا
وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اي المستثنيان غير
مختلفين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام حتى يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام حتى
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سمى احد شيء الا عمرو الدينار ويجوزه مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

فقال

بقا فانه ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاستثناء يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا فليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ولو مثل هذا عند الاولين بدلا ومعمولا لعامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين الا على وجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الرأي اى بلا روية وتدبر فلغيرهم ان يستند بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرو زيدا ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما رأيت احدا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعل الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رأيت وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله الا شنبهي بالقوم الاكارها ما ابالا امير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشنبهي ابالا امير كارها و الكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان المعمول رفعا او نصبا مرفوعا كان او منصوبا كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت الا واكرا زيد في الشعر او في غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فيبنى لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا ابطال ان مضروبيه زيد بانه على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت مفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادة الحصر استدلالا بنحو قوله انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الجزءين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا لمن اعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان ما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول لانه اتصال الذي بين الاولين قوله مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا وان مضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها وفاعليته محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء الحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير ضمير متصل وغير الضمير المتصل ما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جواز الا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة

سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى
ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى
نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر
زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا
لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية
فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول
عليه بلفظ المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكأنه قال لما قال ليبك يزيد سائل سائل من
يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الانفعال والضا
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكفى رائحة الفعل اى يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر يلبس بقوى في المعنى والمختبط الذى
يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اى يذهب
ويهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل تامر ولابن اى ذو ودفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى
التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر
هاما لا تصويرا للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصب
جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر
لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود
منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفسا اى ان هلك منفس او ان هلك منفس وهو
مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا
زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوع
للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تع لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل
نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامى المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف
الجملتين بعد حروف التصديق جائز لا واجب ولهذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
نحو ضربنى واكرمنى زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائم وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت وأهنت
واكرمت زيدا لكان اتم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يمتنع تنازعه وذلك ان المضمر المتنازع فيه اما ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه كل واحد منهما

والاقرب

رجل يبكيك اى شجاع لا ان يبكيك عدو اى تبالغ فيه

الوَرْس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه يقال منه اورس المكان واورس الرمث اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ

اى يحذف

الخلال جمع خلة بفتح الخاء وهى الخصلة وهذا اللفظ اذا كان مفتوح الخاء بمعنى الفقر والخصلة واذا كان مضموما بمعنى المحبة واذا كان مكسورا بمعنى بطانة الغمد وقيل علاقته شرح

يقال العلاق منفس ونفيس اى له كثير

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل بان كان مرفوعاً نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايض من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول
اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو
الاول واضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا
وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيهما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما
ثم لانه لا متعدد فيهما لا ظاهراً ولا مقدراً لانحصار الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط
باب التنازع انه لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا فلت في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا
انا فلا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خالياً عن العمل في
المتنازع وفي ما ليس اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة
عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون
ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا
هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد فيجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند
الكسائي ويكون الفاعل محذوفاً من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريون ايض في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني
عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجئ مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوباً نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني
او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وغضبت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب المجرد ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك مررت وغضبت فقول المص ظاهر غير وارد مورده وكذا قوله بعد هم لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما
اذا كان منصوباً نحو زيداً ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع
على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو
ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيداً او في الفاعلية والمفعولية معاً نحو ضرب واكرم زيد عمراً
ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يلتبس بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معاً فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايض في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت
زيداً او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعا
اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضاً لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يلتبس
من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون
يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايض كذا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويزهم اعمال الثاني وانما
اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايض لو اعملت الاول في العطف
في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظ دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول في الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو
ضربني واكرمت زيداً فالبصريون يضمرون في الاول فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيداً وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا

فيما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر ٢

وبك قتلت و بك قعدت ٣

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما يقع في ان حرف في المقدم لان الاول اقرب اليهم لا في ... لان العامل في الاول قد سقط عليه ولا منافاة للاصح في الاول مع تساويهما في القرب والتباعد الاول لا جنبية مرتبة

كان في بعض النسخ زيد وحذفت المفعول كما بعينه واعادة الشارح بعد لان يشرح عليه عادة منه سره

ضربناني واكرمت الهندين ضربتني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر في حاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب. موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد محال على ما تقرر في علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تأتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول واتفق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هنا ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لانه تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت زيدا درهما معطي دكد الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا. طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لما امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر بمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر الشارح في هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي فيه ولا سيما الاضمار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما معمولا حقيقيا كعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية ويقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات بضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما رتبة على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يتراى ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هوذم افرقا ذاتبه وقوله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا دليلا للبصريين على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان ذلك المعمول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان المتم لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعول حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق

فتركا واستغنيا عنه ... اذ زيدا في قولك اعطيت
... ان استغنيت ... ان الاستعمال ... اي عن ...
قوله
مفعول
قوله الا ان يمنع مانع ... من الحذف ... الاضمار
... الفظ وانظر ...

المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لمخالفة المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر نحو مفردا لم يطابق المرجوع اليه لمخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال تع فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبتني وحسبتهما اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما منفيا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى القليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر وامتنع ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمروا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وانفعل واسم استفعل وفعل وفوعل وفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها الكثيرة اقتصر على الثلثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة فهو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

ولو انما اسعى لادنى معيشة

لان يكفيني وجدان قليل من المال مع السعي والجد يغني منه في

علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت منقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف
او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم
نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه
ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قولة تع بالارض ملعبهما اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا
بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء
من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان مذهب الفعلين من
عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر
كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل فلو لا انه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما
يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه
يجوز نيابته عن الفاعل معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قيامه نيابة
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في
نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا ألبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم
يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تع افرايت من اتخذ الهه هواه هذا مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت
مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة
الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزومه مركزه نحو اعلمت زيد اباك
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضرورياته
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض كقوله عبثا فمن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف هي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والحال
ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها
وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه
واجب مستدلا لا بالقراءة الشاذة لولا نزل علينا القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا واما ما منع الجرولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك
الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به ووجههما او الشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع وتجوز نيابة المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتعين احتياج
الفعل اليه ليصير معه كلاما تاما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغنى بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا هم

لا الحكاية او مؤولة بالمشتق المصدر بمعنى لكن يتبين والتقدير ثبت مفعولين قيام ثاني مفعولي علمت مقام الفاعل

من حيث المعنى ان جاز ان لا يذكر لفظا كان الفاعل من ضروريات الفعل

المبتدأ والخبر

ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تع كل اولئك كان عنه مسئولا عن مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره قوله والاول من باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعا في حد فحد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ الابتداء وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائدة فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل فحينئذ لا تحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها ومثل المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه تخرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب مع ورود ضمها كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تع سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأوله بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وقد ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف تسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام مبنية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما جوزوا في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها

من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما جيء في باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقدير ما فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا معهما واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا التجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم للاسناد الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قويناه هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فمقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كان مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفرد المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون مذكورا قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما اتمام الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم والتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون مضمرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يجوز تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وبهذه العلة نظر في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيص ما بحكم نقض كان يغير الحكم تخصيص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته فقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار

من معنى الفعل و يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها

للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل

جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى
ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار
ان قام رجل في الدار ولا انكار في وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل
فان فعل المتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب
سيبويه كما يجيء في بابه الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شرّما اجاءك الى
مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع
بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو
ما اراك الا وشخص بضربك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عن نحو قولك
رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى لا ضابط له
كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقوله امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في التعجب
وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه
وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي
ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المخصص
في الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر نحو في الدار رجل لا يجيء ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة
ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز
الابتداء بأي نكرة كانت اذ كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز
للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في
الدار وامرأة لعدم تلك الدلالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر ههنا يخصص المبتدأ قوله وفي ما احد خير منك ان
وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك ما احد عمّ جنس الاناسي بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص
يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لنا به اشارة وانت اذا قلت ما احد خير منك فانما قصدت ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد
فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه
واما اذا بينت انك حكمت على الواحد حكمك على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو
من ضربته انما حصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب قولهم فيها فاختار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانما اختصها
ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجائي وقيل
الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال
على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما
ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله للفعل مقدرا او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام اي ان
انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر
وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما
تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك لانه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فاصل
المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل
لك وويل لك ان معناه لو يل الهلاك ولو قدرت بضابويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال
تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند
اليه وانما تأخر الخبر فيه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا تحرز ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال
مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من
لبيك وسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله لعنه

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت فقول سلام عليك فعلى ما قرر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ
سلام عليك وليس كذلك بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والمعنى على التجدد فقصد دوام نزول
سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصل ويلك ويل لك هلكت وبعدا اي هلاكا فرفعوه
بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يجوز ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم منهما لانه من قبيل ايهام لفظ خبر
المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا ففي قولك ان زيد عندك
يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون
قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا بد للجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت
لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا
بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقوم الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود وصدره فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون اللام بدلا من الضمير
في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا
كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود فالا ان
كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بجيد اذ كل موجب يمكن رده الى الجحد كما تقول في زيد
ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معرفا والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب
نسيت فثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة
وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون تلك اشد ارتباطا بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهي ابتعد بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع
المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من
ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه
يجوز في الشعر بلا ضعف وفي غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا
متيسر بجر منسئ وان رفعه فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال
الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا و
وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ووضع الظاهر موضع المضمر للتفخيم مطلقا ولا وجه لمنع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى يسميه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كان هو في حكم ذاته نحو امهاتهم ارتفع
ارتفاعه وما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما
البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه

المبتدا

المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد لان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تع فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفي ما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذى في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالمقدر في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعده الفا نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك وانفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ابهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف وموصول او مبتدا او ذى حال او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرة كقوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لاجرم مع المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياى وسط المجالس فلاعتماد الظرف فيه انما عمل فيهما بلا اعتماد لشبههما بالمضمر في انهما لا يوصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره ونكس بنى لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وبثوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا احقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يكون اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب لليلة قال اسمع ليس لو قعتها كاذبة على مار لم يسر فيه وقت دون وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اى ليلة الليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا او لو قلت لا ارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة لتخصيص حصول شيء

زمان هو في عمرو حاصر مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى غير حدث دائم ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون
صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة
المذكورة وان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وقد يرفع واما قوله تع الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو
زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال
ونصبه على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو
مكان قريب ومثل عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب نصبه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاخر سبيل ما مهل خلافا للجرمي
وسائر الكوفيين في مكان واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا
عن مكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة والمراد تعيين المنزل من قرب وبعد قال ولا يستعمل منها الا
ما استعمل العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء لجاز نحو هو مني مكان
مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك لان المكان يستعمل فيما سلف في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب
اي بعيد ومقعد القابلة اي قريب ومقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق
مقعد رابئ الضرباء فوق النظم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده على منهم ليشرف عليهم كيلا يحرفوا قال
بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف محقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجيء مع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واجري على اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو داري منك فرسخ
وانت مني بريد ومنزلي مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سير ليلة ومني متعلق
بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم اناله وهو مني دعوة الرجل
اي اذا صاح الرجل سمعه بجنبه والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري
خلف دارك فرسخين ومثله زيد يوما او ليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذا
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متعددان لها كما كان الماء في امتلأ
الاناء ماء مائيا ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت علما اي دنوت دنوا تاما كما قيل في قوله ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك
فرسخين او فرسخان لان دخول من ومثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من
الرفع على الخبر في الظروف التي بعد الخبر ولان التمييز فصله وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين
حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا واعلم ان
نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفا او لم يضافا وان لم يضف فالاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا
مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلس خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا قائما
اي منتصبا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية يجوزون
نصبها على ما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو اولى لخروج الشيء عن معناه
حده في الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين بمعنى يوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليوم

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ لا معنى ليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما
اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فمعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا وقد يكون
ظرفا متعلقا بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنى كقوله تع وازواجه امهاتهم
او بحذف المضاف من المبتدأ او الخبر معنى والآخر عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تع ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو ولكن ذا البر من آمن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة مدبرة لكنه يخلو عن
معنى المبالغة والثاني اى الذي لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعرى شعرى
اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال اقومي وقالوا يا خويلد لا
ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى خشن وكله
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية ومحكوم عليه وذلك لان الخبر غرضه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه
لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت
او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا
نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تع قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان ولكن المتفق عليه في
مثل هذا المقام من غلام ومن جاءك وايهم قام ومن قام قبلك وانما كان للشرط وللاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى ذى الشرط
او الاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من يضرب اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والاسم يجر مقدمه
على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابي حنيفة ولو اردت
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فهو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عواسل اى
بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام وانما قدم
لئلا يشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من ضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر ان قرن بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى الاصل لان الذى هو المتضمن ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق ذى صدر الكلام ويجب
ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا
في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا قرن المبتدأ بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندى انك قائم وجب تقديمه هذا
بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني

اى ترتع ... في البيت

نحو ذا رى ملك فرسخان اى بعد ذا رى فرسخان او ذا رى ملك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر

القاع المستوى من الارض ... العرفج شجر ...

وهو النسبة اى المطوق بين المبتدأ والخبر

تلك الجمل ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
فلا يقال أن من يأتيني أشكره وأما قولهم علمت أيهم في الدار فلأن الفعل إنما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوي بظاهر
كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب المتنوع جوز تقدمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع أن تقدمه كلا تقدم إذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي
للصدر وأما قولهم الذي ما يضرب والذي إن تضربه يضربك فلأن الموصول وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى
ونحو قولهم زيد من أبوه وعمرو في دار من هو أولى بالجواز لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه أيضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فإن قيل كيف الجمع بين قوله ههنا إن مفرد وقوله قبل بما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة قلت لا شك
أن لفظ أن اسم مفرد وقوله قبل إنما في الوضع سواء قدر بالجملة أو بالمفرد فإن قلت أن زيد مفرد واقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن
يقال إنه خبر مفرد وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ إما مع الخبر نحو غلام من راكب زيد
أو بدونه نحو غلام زيد راكب قوله وإذا تضمن الخبر المفرد اعلم أنه لا يقع من جملة ما فيه تنبيهات الصدر خبرا مفردا إلا كلمة الاستفهام نحو من
زيد أو مضاف إليها نحو غلام من زيد قولنا أو كان مصححا أي كان الخبر أي تقديمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة على ما ذكره قبل في جواز تنكير
المبتدأ أن تقدم حكم النكرة عليها أخص منها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والأولى أن يقال في إيجاب تقديم
ظرف خبر عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء أن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
المنكر اغتفر دلالة اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية إذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم أو بدلا منه وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا أو محلا هذا كله على مذهب سيبويه وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
الذي بعده فليس إذن من هذا الباب وقولنا في الأغلب احتراز عن نحو قولهم أمت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فإن الأغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قوله أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ أي لمتعلق الخبر
بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على تمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر لأن الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني إذا اتصل بالمبتدأ
ضمير يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبد على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة مثلها إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير
وما تأخر عنه نحو في الدار مالكها مائة جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكأن المانع نظر إلى أن
المفسر مرتبته التأخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير ألا ترى إلى قوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم
ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله
فكأن مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة والأولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي
قوله أو عن أن يعني وكان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها يريد إذا كان أن مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وإنما قال لتقدم
أن أن مع صلتها فاعل عند الأخفش على ما ذكرنا إذا كان الخبر ظرفا وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بأن المكسورة لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر
أن المفتوحة ظرفا نحو أن زيدا قائم عندي وغير ظرف نحو أن زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفية
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر
المبتدأ بعد خبر أن اللبس أيضا إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر لأن المكسورة أو يظن في الظرف تعلقه بخبر أن وإذا تقدم الخبر على أن
عرف أنه خبر المبتدأ وتعين فتح أن المفتوحة إذ هي حينئذ موصولة ويجيء في باب الموصول أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
جزء خبر المكسورة لأن لها الصدر فإذا تعين أن المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح أن يكون مبتدأ لأنه جملة والمبتدأ
مفرد تعين أن ما بعده هي أن المفتوحة هذا إذا كان أن المفتوحة مع صلتها بعد أما نحو أما أنك خارج فلا أصدقه فإنه
يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط أن الجملة التامة لا تتوسط بين أما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وأيضا
يجب تأخير المبتدأ الذي بعد إلا لفظا نحو ما قائم إلا زيد أو معنى نحو إنما قائم زيد لأنك لو قدمته من دون إلا انعكس الحصر
وإن قدمته مع إلا نحو ما إلا زيد قائم لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء وإذا
كان تقديم الخبر يفهم منه ما لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي أنا إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما تقدم
له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره فالأول نحو زيد عالم

وعاقل

وما قيل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه
بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة
نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما
ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالجزء الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا
ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم
وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا
بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض
وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد
عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن
الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في اللفظ اولى وهذا
كما يقال التاريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهه نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا
اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول
زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما
عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم
ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم
او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل
هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او
المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في
اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت
تفرون منه بل فاكما اذ ربت موت فر منه الشخص فلا قاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع اخر منه فالمعنى
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى مستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي ياتي فله درهم والموصول بالظرف
نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول
والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا
يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما والشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخل
في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز
ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى
وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المومنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم
ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية ملاقاة
لا انه للفرار ولبس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله تعالى كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يعرف

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء يجي مخففة في حروف الشرط انشاء الله تع والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى او ما مأمل او في الدار فله درهم وقد يجئ صفتها ايض ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل قال غدا فله درهم ما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هي هيئا سيبويه بأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الاية واعلموا انما غنمتم الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنها اراى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز في محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضوع للشارح بها اجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا للعبدى لقا هرين هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقله العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التنافر وذلك لان ما بعد هذه الفاء الخبرية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطعت النعت بالرفع كما يجي في نحو الحمد لله الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي فلو ظاهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايض عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا جائزا وحذفا واجبا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا خرجت فاذا زيد قائما واعدة متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر لانه لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى فوقع لذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى فاجات وقت وجود السبع بالباب لانما خواج لا اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا الخبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعلها اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زائدة وليس شئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال التزمته الشئ فالتزم اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر الملفظ بلفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتداء التى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم التى بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتنى وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

انما لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يجيء مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك
عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة
ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع
البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجب فلا بد
من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب
لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول
شرطي وجوب الحذف فيما اخذ فيها القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان
خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب
لولا وقد يدخلت لولا هذه على الفعلية قال قلت اما منه لما جئت انبهتها هلا رميت ببعض الاسهم السود ولا در در ابي
قد رمينهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيهما كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى
المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر او الى بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا ويعد ذلك
حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا
الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحالية المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال م اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه وذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر
مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما
وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد مسده الحال
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم
مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب
الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين بحال
تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب
المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس
في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان
الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في نحو اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر
من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق

بالقيام حصول الضرب المقيد

عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عقيب رأيت مثلا وغير ملتوت البتة ويرد باكثر شربي السويق ملتوتا اذا
رأيت مثلا فانما اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان
الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقديره مالك وزيدا ملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن
الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا
تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير وحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال وقام الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي
يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع
ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال و
صاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره
ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء او زيدا فنقول حذف كائن او حاصل العامل
في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف متعلق في زيد عندنا وفي اذا لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم
اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس المجاز ويجوز ان يقدر في فعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف
اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات
ما يكون الامير فيها اي وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير
انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة نصا وكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه
الفعل الواقع فيه كقوله ونمت وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلنا احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابطه كل مبتدا عطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت
بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال الذي نحن فيه مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو
وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو فاذا كان وضيعته
عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب الشيخ في
نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو
مقامه لم يمكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرفا نقل الى ما بعدها قلنا الجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف
حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر منوي بمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يتضح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر لامكان ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير
كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم
العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف
اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة

لان في الحال معنى الظرفية اذ جاءني زيد راكبا كان في وقت الركوب فقام الحال مقام الظرف

واتم

وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واوقع على
الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لم يدل فالاول نحو زيد والريح يباريها اي يباريان ما اخبر عنهما لكونه
بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك
الخبر ضميريهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بلا اتفاق
ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا والخبر محذوف فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه
المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان اي زيد ومن يقابل زيدا قويان
قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المص قسما
آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز
ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف
ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما ساد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب
في الاستعمال تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والتنكير مناسب للمجهول وقد يعرفان
وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورأيت رجلا
خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو
زيد اخوك انتساب لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد
الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه حق الخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت المبتدءآت
نحو زيد ابوه اخوه عمه خالته ابنه بنته عمرو جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه
قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من
المبتدءات الى ضمير متلوه الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدءات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ
الاخير فيكون آخر العوائد للاول المبتدءات وهكذا على الترتيب في ذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها
فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك
قلت عمرو بكر مع خالد في داره او مشتمله على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو وداره
مشتملة على بكر وخالد بامره اي يأمر زيد اي زيد يأمر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك
قلت هند زيد يأمر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدءات اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبهم ان الاصل في رفع الاسماء
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهو مشبه بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ
يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها
للفعل المتعدي لانه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة شبيه بخبر ان المشبه للفاعل
واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد يتبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول
وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة
العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول
ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم
في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي
ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التحقيق بل معناه يشبه
معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله
بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ
لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع
مشابهتها قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف ويخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه

المحذوف

لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مستفاد به الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجرد مما يطرء او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم وانما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فهو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد اسناده اليه لا اخوته ح

مبحث ان واخواتها

يمكن ان يجاب عنه بان [illegible] بل المسند هو المرفوع المسند [illegible] بقرينة المقام [illegible] في الدار [illegible] [illegible] للوضوح [illegible] اعلم [illegible] والاحسن ان [illegible]

الحروف لكن دخل فيه غير المجرد فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس
بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس اسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى
اخره صفة المبتدا في نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدا وفاعل شبه المسند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا ولسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه
كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجي في بابها فارادوا ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب
الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون
مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه
مستثنى من الموجب فيكون المستثنى اثباتا موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع
كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى فيه قوله
خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل
لخبر ان المشابهة للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة ان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة
في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا
بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع
بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه
في الظاهر صفة لاسمها والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وانتم منه
اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبرها يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف اظهر في الصفة وقيل في مثال الاخبار
ظريفها لا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان
معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تغير معنى الابتداء
بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه
فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا مجردا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها
الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهري اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي اعتبر
فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا ابتدا معها كالبا في ما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه
صار بسبب البناء فلما صار نصبا تابعه حملا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها ساوى بالرفع تابعه حملا
على معناه الذي كان في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثالنا بغلام ظاهر بسبب هذا الظرف في كون
ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا ولهذا قيل ليس في الدار غلام رجل ظريف لو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى
في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه فان الحوان
بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل هو
نهم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
يحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد فيما

ولا رجل

ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون هو وخبرها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو
في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما وليس فقي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو
لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة و
يشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي
او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص
في الاستغراق وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال
الحال هو مفعول معه قيد مضمونه اذا قلت جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم ارادوا التحقيق في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول
له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان
الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل
فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر
ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله
الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا في البر لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له اذ رب فعل بلا علة وقدم المفعول
به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل المتعدي للفاعل اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل
منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا واسطة حرف ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكرام مضروب له فيتعلق ذلك الفعل
بالمفعول به بغير صيغة من غير قيد آخر نحو مضروب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد
يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية
البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مطلقا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب ثم انه تاخر عنه مع المصاحب ايضا
يعمل الفعل فيه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التشبيه لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى
اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فان قلت مهنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول
فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل نحو لفظ زيدا ويوم الجمعة واما مثل

تعلق مبحث المنصوبات

كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان ۱۲

مبحث المفعول المطلق

خفوق النجم غابت

لفظا او بحذف الفاعل بالقول فى قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اماما مل وان ارادوا وهو الظاهر بقوله فعلما انه فعل مضمونه الذى هو الشرب
مثلا بكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه فلم يفعل هذا ويعنى باسم ما فعل الكارث الذى فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
فى ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا اصلا الا ان نقول النفى فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا
وقف قياما جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبنى الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذى هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل بنفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه
والضمير فى قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامى فان قيامى اسم فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامى ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبا
مفعول به قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد للمصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يضمنهما الفعل ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا
على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعل للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة لبيان الطالب الجلوس وربما ينكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وقد يا بنز نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عملا صالحا و
منه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما مبهما كونه بمعنى المصدر اما من نحو ضربته انواعا من
الضرب واما بالاضافة وذلك اما فى اى نحو ضربته اى ضرب واما فى افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر خبر مقدم لا ابا
وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد
ضرب واما فى بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب نحو القرفصاء فى قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو فى الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء وكذا القهقرى فى رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للشئ وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضربته الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا فى ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين او اسواطا وتثنيها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها اذ قلت ربما
قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لو ضربته العدد المذكور بسوط واحد لكفى تثنية الآلة وجمعها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا
القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا فى نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى
والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان
يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ولا ملجئ اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى
مضمون عامله نحو قوله فمدا اسرفة المغانى تدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله

نحو

نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامل نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك الضرب ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسمان بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة ... جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف ... بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعض يقاس عليه ... الحذف قياسا اقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لو ثبت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدع الله ... جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الكائنة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ويستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه يقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحنانيك فيعني المصدر منها لا بد في ما يتعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احد ما بعد المصدر ليحصل به ما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فيقبح اظهار الفعل بل لا يجوز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك واغفر الله غفرا لك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاجل الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوقع ... نحو قوله تع ان امرء هلك واما قولهم جهدك جهده وحمدك حمده وقصدك قصده ونحوك نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ... لسعدى اذ هو من هواكا والمعنى قصدت جهتك التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جهدت جهدك الذي يليق بك وحمدته حمده الذي ينبغي ان يكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليبين الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبينة للمعارف نحو قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفتها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان قدر مرحبا بموضع رحب اي اتيت موضعا رحيبا وان قدرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المقررة لحذف المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وفي مما مقامه كالمصادر الفدرة اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين ليبقى مبنية على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ويقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل وهي لا تبين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها ينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل لا كالمصادر الاولى من حيث لا يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قدمت مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن بد من نصب فبانتصابها

قوله وقد يحذف الفعل

الضراب... وغيابا... المصادر... ... يخص

... عجب ...

وقولهم دواليك اي تداولا بعد تداول

العرب يقول حنانيك يا رب بمعنى ... حنانا بعد حنان

تبيين

وهذاذيك من هذا اي اسرع اي هذا بعد هذ

تقول جهدت جهدك اي قصدت قصدك

١٢

واشهر المفرب الحال منه

الترحب السعة

عن ان انفصل مقدرا قبلها او بعدها الا ولعمري ما انشأ منها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الا استعمالين اعني
يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويدا زيدا وبله زيد وبله زيدا ويكون يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا كقولك رويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا له
اى نتنا وبهرا له اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر
لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا له لم يستعمل ناصبهما ولم يبنيا على حرف جر بخلاف نحو القرفصاء
فما استعمل ناصبه من غير لفظه وناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا
ومنها اسماء اعيان هي قائمة مقام المصدر نحو تربا لك وجندلا اى سحقا ثم بقي ترب وجندل فهما مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناك وعائذا بك اى عياذا وفي
مثل قم قائما اى قياما وقد قال جاء حاشا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال
المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كما هاء لك اى توجعا وواها لك اى طيبا واوتا وانه لك
اى كراهة فيقدر ويجمعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار والمجرور نحو آها اى كفا
وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا اشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل
الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو آها وويها ويجوز بقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه
على اخواني واه من ذنوبي والتاهراء وبله ويه بهك ووبسك ووبلك من هذا الباب اصل كلها وى على ما قال الفراء حتى ملازم الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك وويلي ثم خالط اللام وى حتى صارت لام الكلمة كما خالط اللام يا في قولهم يال فلان عند الناس
منهم يا للداعي المثوب قال بالانصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويل لك لتصيره الاولى لام الكلمة
ثم نقلته باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويس وويب كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله يعني
قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز
في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى الاصل حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل
فصاحت ورويد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبا
على المصدر وقد يستعمل بعد عمرك خلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك
الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك الا اسمعتني ملامة ولا تنكا
قرح الفؤاد فيجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل
يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا ابلغ كذا وقعيدك وقعدك الله
لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال
والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول الاول وكذا قعدك الله
تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك
الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا مقيما بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل عمرك الله اى اسأل الله تعميرك واسأل الله عمرك اى
الله قعدك اى تقعيدك فيكون على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اى
اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان
يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويل لما باسال تعمرك وتقعيدك ليس بمعنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدى السؤال بالدعاء للمسؤول
كانه قيل سؤال الله عمرك ان تفعل لي كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا اقول قوله ما وقع مثبتا الى هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون نائبا عن خبر عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤذي الضريب ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
اياه فصار العامل لازم الحذف وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكر
في المبتدأ في قولها فانما هي اقبال وادبار فيمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المصوغ المطلق
الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي هي مما دل عليها او معناها
مبينين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما لبيان المعنى الدوام وقال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية
العجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك قوله
مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولو لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ القصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وشرط دخول النفي
على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدت الا سيرا تريد ان يكون منصوبا
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون
هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله ومعنى نفي نحو انما زيد سيرا فانه من معنى الحصر نحو ما زيد الا سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا
يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواجب حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظ هذه الفائدة الا اتكالا
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون شدوا الوثاق ونحوه شدكم الوثاق اثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده والغرض
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيله تلك
بيان انواع المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا
تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد واستعملت كثيرا لزم قيام ما يتضمن
المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها ووجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء ونحو في تحسيس
زيد يكتب فمراءة نعتا او تبعا او غيرها ويشتري طعاما فاما تبعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني بقوله صوت
حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
هذا المصدر المنصوب هو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثالنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معمول الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى
المصدر المنصوب عارضا للصاحب غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان انما

يؤذي

شد والوثاق

اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل الا على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر من لفظه لان الجملة المتقدمة دالة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت
حمار اى تصويت حمار ثم اقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى قائم به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان
المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت به في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك
ضربك زيدا خير من ضرب عمرو وضربه وفي هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ولا يصح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخا حاصلا لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع
ولا يلتبس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان العامل
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها
ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر
المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء
في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخي زيد
ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اى مصوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرئ ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له اما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد
مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كاسم واحد لا يتجزأ ثم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال
سيبويه في نحو الا ماء باردا فان كرهت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون حمل الثاني لكونه
تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون
الثاني اعني صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى
المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وضعا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد جاز
النصب فيه على المصدر او الحال وروي في بيت ذي الرمة فيها ازيز نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
في غاية الضعف فالمختار الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا
لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا تحتمل الجملة من المصادر الا
ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه اعترافا في على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل
يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه
قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر والاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق
له حق صدقا وهذا سوء ومنه قوله لا منطلق لصدق وتذاتي فيما اليك مع الصدق لا ميل الا ان فيها معنى التوكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بيان واللام في المصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله

ويعني المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر فصارت كالمكررة ونحوها وجب حذف فعلها لاضافتها الى الفاعل
وكونها كالبدل لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الفعل الناصب
وتأديتها معناها كما قيل في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد زيد عند المصنف في ان المصدر كما
مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بتكريره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
مكررا فانما تؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو
في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل
قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر مبين اي تقوله غير تقولك ومعنى هذا زيد بمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول فصحته من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا
قوله والله لا افعله البتة اي قطعت بذلك على كل حال من الاحوال وقال جرير قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فلبتة بمعنى المقول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة منك التي لا تردد فيها مفعول التقدير الاصلي في مثل هذه المصادر ان يجعل الجمل المتقدمة
مفعولا بها للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا للقول بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المقدم لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهي مقولة فتقول جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان
الجملة السابقة نص بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر محتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة بدلالة عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب
تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تبعيان الا مع النهي فليس مؤكدا للنفي المذكور كما توهم
اذ لو كان كذا لكان جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا المضمون المفرد اعني ينعدل علي ... نحو ...
لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل الجد وغيره فيكون كالوجه المحتمل للمضمر ...
قضاء المخاطبين لا تقال قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة للمفردات قلت ... والمعنى للجملة
سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما فيعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لنوع من الرجوع لا
للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو
مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما قول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب قول ابتعناه على كل
حالة اذ المعنى فتصلح لما ذي يطرح اباه والمعنى ... مثل كما قال الاصمعي ومثله قوله اجدا ابن ابي
سلمى بن جندل ... اي سقط المخاطب اي فحق ومعنى حقا وجدا ... او نقول انتصابه على المصدر كما في
جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مستفهما عنه الا ان الكلام في
ان يقال هو بتقدير الجد ان جد اثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله لاستعماله
اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها مدلول الجملة المتقدمة
بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز ذلك ان تقول زيد قائم غير حق او
هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان توهم في نحو مثل زيد قائم طلب ان طلب مصدرا
مؤكدا لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ لمثل قولك زيد قائم دلالة على ... منصوب بنزع
الخافض كما قيل في اجدك وعلى المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز ظهور ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا فانما
قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد بمثل هذه التوكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت بتلفظ تنص في معنى لفظا محتملا
لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي
توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

To: www.al-mostafa.com

المُّ معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لرفع غيره ولكن يثبت ثم في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون لغيره مؤكدا كالتحقيق وانما
وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقد تمكنتا مقامه
اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف عند الزجاج ولا يمنع التوسط نحو زيد حقا
ابوك وانا الا ادرى شابا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لانه ليس فيهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المعمول
ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب بل لاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله لا بد من اظهار الفعل
مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليرد قوله مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب
حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله الاضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند
سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقائه مضافا الى الظاهر فى دعوت
لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة
من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم في موضع
والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى الباباكثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده
ورده الى الثلاثى ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب باسرع من التلبية فيتفرغ لاستماع ما
حتى يمتثل ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى
لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما
فمشتقان من سبحان الله وسلم عليك وكذا قولنا وسعديك مثنى بتثنية لبيك اى سعدا لك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه متعد باللام وقولهم دواليك اى تداولا الامر دوالين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك و
طعنا وخضا اى ضربا يقطع ... وهذاذيك كقولك جاؤا بمدا هدا يا بت الذيب قط وحجاجيك اى كف كفين كلها مصادر
لا مثنى للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا ... قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو
نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان
توبيخا مع استفهام كان او لا نحو اولادا ... تدوير الحطوب ... وامكرا وانت في حديد وقياما وقد علم الله وقعد الناس وانما
وجب حذف فعله حرصا على انجاز الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد
الناس واقاعدا وقد علم الله وقد سار الركب وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقيل انها احوال كما يجئ في باب الحال ومما يشبه
ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو وانفرد بالعطف تاكيدا للمعطوف عليه وتبيينا كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة
عين اى نعم وانعم عينك انعاما اى قرها حذف الزوائد واضاف الى المفعول اذ نعمت عينك نعما اى قرت وهذا مصدر
يضبط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا اكود ان اكاده
ويقول لا ذ على الناهى لا معين ذلك ورغما وهوانا ويقول اعتديت اعتداء الغراب اى اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل
في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا اعنى ...
وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اى فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت
دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اى مشافها ويجوز ان يكون ...
بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذفه في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هي فوها
لفيك بمعنى المصدر لاضافته داهية فانمحى عنها معنى الجملة والتخريج كما صار معنى فاه الى في المنصوب اى مشافهة
مشافهة من غير ان يفهم من المطلوب المضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها
ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صار بمعناه وهو المصدر او الحال وقيل في فوها لفيك فاها ...
المضاف اليه والجار والمجرور على ما كان وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاها الداهية الى فيك اى جعلها
مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل
لفظ ... يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدث
قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرور في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

الزائدة فاتحة هذه الاضافة الملتبسة المعروف عليها الاعتذار عن دخول في المصادر في ضابطة الا ... ذكرنا ...

ولا اعتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء ... اى ولا اعتديت

الاشياء

الا شبه في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق واجيب بان معنى اشتراكهما في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا
بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله فخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخ
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وذهبت الى زيد ان زيدا ممرور به ومذهوب اليه وزيدا في فرقت
زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا او كلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مفروق
منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت والمجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا و
افعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما
قيام زيد لكن نصب بهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قيل لو حذف احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساه ومعطوه اي مأخوذه وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفور
النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى تحمل
وذلك الفعل المطاوع حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العالم هو
المخاطب فيعلم زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما
قلنا في باب علمت وفي قوله المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يتعامل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تع وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال
هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل فقط وذكر في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك
لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة
ومخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخر
عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا
ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما
يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء
الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا ثم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام
خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له
قبله بخلاف قوله تع واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه
ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدمه

المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله

فقد احدهما مزدوج الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لا تعلق م

الفراء

غلامه ضرب زيد صوب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت
بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى منه مسند الفاعل واعلم انه لا يوقع
فعل او علة ضمير متصل على مفسر الظاهر اي لا ينصب فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا اي حذفا واجبا في اربعة مواضع الاول سماعا نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا
اقول القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت
شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف
معلقة وجوب الحذف فيه سماعا عيان كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تع انتهوا خيرا لكم نصبه سيبويه
انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله
المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله اي يكن محسنا وهو عنده يقدر انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم
حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك يقدر حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه
اي تقدير ائت في الاية وكذا قوله قواعدية شرح نى مالك والرضى بينهما اسهلا اي تقول ائت مكانا سهلا وكذا قولهم انت امرأ قاصدا
اي انته عن هذا وائت امرأ قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك تهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بالامر بما هو
مما يوهم فيجب ان ينتصب بائت او اقصد وما يفيد هذا المعنى لكن قولهم امرأ قاصدا مما يحتمل فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرأ قاصدا
باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فلا فرق بينهما مقارنة المعنى في معنى امرأ قاصدا امرا ذا قصد د
القصد في الامر خلاف التقصير والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي
وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هو منصوب على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي
تأهلت تأهلا ويقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعله سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من
قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم
هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا فانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما يقال
في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع
اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع
والعذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذره وعذره بمعنى العذر الا ان الفعيل بمصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري يعني بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى
المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تعامله
تسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وابدائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما
يروى عن النبي صلى الله عليه واله قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها او تعريكها وفي الخبر لن يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فيعذر من انفسهم اي من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي لي عذر في ايذائه فهل ههنا من يعذرني ومنه
قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت العطف
فانتصاب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر
اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي تجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان
تأتي باهل الليل واهل النهار اي فتأتي اهل الليل والنهار اي هلالك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف اليه اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا
وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها
لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها

وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال

النئيم صوت ضعيف كالانين ... نئيم الاسد

وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسن لك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك ليقبل زيد وقد تصلف في هذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حده بامر معنوي اي بكونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في ليقبل زيد ولو حده بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلاه واثبوراه واحزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب في نحو يا للماء ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منك وكذا الامر على المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى ومما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال انما خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر تقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم

الفجيعة الرزية وقد فجعته تفجعت له اي توجعت

الاولى ان يقدر في قولك ليقبل زيد فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

ونصب المضاف لوقوعه موقع المضاف اليه موقع الف بازيد فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولا يجري على المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مرمي من الارماء تخوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك ومثل الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني والمضاف والمضارع لم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعتنا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم كما عرفت ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته واللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتح اللام المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للعجب وهي في يا للماء ويا للفليقة و حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوها وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال فهل لك بالبكر ابشروا الى كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان لحنا وانت خبير بانه لم يجر ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع بها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد وقوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون محذوفا او او مزيدا بها ميم الها كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء المنادى ضعيفة لانه مشابه للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف في ما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد

يقال بهمل اي رفق انما سميت بذلك لانه اول من ارق الشعر
بشر بن ابشر بن بشر وابشر ابن زاد وبشر بن جشم اوتق بشر بن مولود وابشر ابن زارتق اي ستة

معيّن كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن يعيش
هو تمام مضارع المضاف اذا كان علما اولا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او وة والثلثين كيا زيد والحارث في
الثانى اذا قصد جماعة معينة والا فلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاولى اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا
وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
نحو هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كيا رجلا فتقول في المنكر يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظريفا وفي المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظريف وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وادارا بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل
منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف به بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جدا عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وجوّز الكسائى والفراء نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزامه
جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ويحملون يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماى من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا للموصوف مقدر اى
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
ولا يجوز وعمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد رجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

ارفضاض الماء ترششه وترقرق الماء ترقرق او ماء وذهب ش

ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول

ولا يصح الحمل على الحال اذ ليس المعنى على تقييد النداء ش

موضع الاختيار ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء

باب توابع المنادى

يا رجلاً ونقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلاً ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعاً او مضافاً لفظياً نحو يا زيد
وعبد الله ويا عبد الله وطالعاً جبلاً وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ زيد وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى
مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمراً وعلى
الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق فلو او نظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع
نحو يا زيد وعمروٌ بالرفع حملاً على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدٌ بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع وكذا البدل سادّ مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان
هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل
فيقال يا غلام زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر
لمتبوعهما فليجز في رجل غلام نعرب في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيهما الا ان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل
ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدراً او لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى تغيرها
عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز تغيرها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف اما الضرب الثاني من التوابع اعني
النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذي اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب يتبعنه اعراباً معارف
كانت ونكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضاً نحو يا رجلاً والحارث
ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل ولذا جاز ضم عطف
البيان منه في التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقيل ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا
ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفرداً تابع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني
على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا تخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا
والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو
يا هؤلاء العشرون رجلاً واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع
والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع له اذا كان تابعاً للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان ويا زيد
ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز يا تميم كلهم نظراً الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافاً اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضاً كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة
جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيداً وفي التوكيد يا تميم
اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعراباً
وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظاً ومعنى فكأن حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة واني
وأسطار سطرن سطراً لقائل يا نصر نصرٌ نصراً وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلاً وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان
البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف المنادى
نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضاً على انه توكيد لفظي للاول موصوفاً ويبدل منه ما يحصل له من الوصف كما في قوله
تع بالناصية ناصية كاذبة كما ذكر في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفاً للاول كما جاز هناك
لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب الثاني على انه توكيد مثل يا تميم جميعهم
ولا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف
التزمتهما لو لم يوصف لعدم وروده مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء بارداً ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملاً
على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة
ما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملاً على اللفظ بل يجب رفعها
حملاً على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت
كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة
لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع
بعينه في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بمثل الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف فان المنادى المضاف واجب

قوله للفظ اعني اللام خبر في كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء

النصب وأما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع ايضا
سواء كان معنى أفادوا مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي
في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين
فيها لنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكأنه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا
ومعنى هو المتبوع على ان ما اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عا
نبه انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي
في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف
النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان دخول اللام يمنع
وقوعه موقع المتبوع فيستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو
اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكأنه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك
بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس بخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد لتفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما
له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم توضع مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في بعضها
بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالفتح
والجهم لو سمي بهما فكأنك اخرجتهما عن العلمية واطلقتهما على المسميين بهما اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ
والصفات قبل العلمية انما استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر
اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو خصوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر
فان كان في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى بأسد والكلب في المسمى بكلب
قالوا الليث في بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول عنه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي نحو اما
ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد نحو علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي
الشفرتين يمان وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلث والربع والخمس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة اللام في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولغيره
كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فمجرى
ما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره
كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فليس كذلك بل هي اسماء
موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم اللام مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما لم تعرف

به من المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كاثنا ثنا وثالثها ما لا نعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظا كالمشترى ورابعها ما لا نعرف
ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسيته لفظا كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا يقوله ومذهب
المبرد وليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخرى مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه لا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية فقط وان كانت اللام
في الجنس اخرى مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق
مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة اضافة معنوية
في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا تجرى
مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الحوفزان بمقتل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما
مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والحوفزان اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه
فيكون كقولك مع صلته ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن
الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف فيه اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل
انما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما
او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا اما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففيه جريه مجراهما وجها
ولا اولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرطان يكون العلم موصوفا
بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط
اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان
ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير
فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط للكثرة وتبع المنادى بما معها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه
خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن او ابنة بين متفقين في اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف
بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو
وقولها جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظا ابن وا[بنة]
لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلم
وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام
معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ومن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستنكر دخولها اضطرابا في المنادى المبني
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر زيادة لا تنكر
كما في لقد والا انّ على ما يجيء في موضعهما فالاولى ان يقال المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد
الله ويا انت بل يمتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف
النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء القائم من الاشارة ومن ثم لا
يقال هذا قبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكباه اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في
اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية
معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه
الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء
ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا
مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي

مع صلته

مبحث نداء المعرف باللام

وان لم يكن

وثم

واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة
فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما
نحو انه زيد افضل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انما بالمقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقع على ما
هذا دون يا ايها ومن ابهمه ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم
في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازنى والزجاج يجوز النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما قطع اى المتوصل
بها الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصف
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو
من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في
قوله نعم ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم تكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى بحرف الخطاب
كما يجئ في بابه فنحو شئ في بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء فيفصل بينهما باى في بعض المواضع كما ذكر
في الظاء ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على
ما ادعى اليه المتوسل بالاجل وانما اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في ايها
الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا
سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ها وبصح تقويته مذهبه بكثرة وقوع اى موصولا في غير هذا الموضع وبتعدد كونهما موصوفة كما يجئ
في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما يأتى في الموصول لحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك
يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الحق
وهذا حد النعت كما يجئ اى ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجئ في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها بالصفات المشتقة الا بما يختص
ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى الصفة فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا نعته بصفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اسم الجنس لوقوعه صفة لاى في هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع
تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يجعل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد
نصبته ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصفه اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا التزم
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة لاى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم

اوضح من اى يعنى ان اى
من بعض المواضع نحو
يا ايها فيقتصر عليه
فانما توسل باى الى
نداء اسم الاشارة

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل بضم زيد بدلا من اى لما تقدم أن التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما
اذا جعلته نعت وصف لاسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه تقول يا هذا الرجل زيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا
نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز
عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق
الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له
ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان التابع من نحو يا الحارث اجتماع يا مع اللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و
مودب خدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بتقدير عاملا
كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان المقدر ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولهذا يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعت لما قيل لو وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام لا
لفظ الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا فلا يسمعها لاهه الجبار وكونها بدلا
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ربرب ولا عقيلة واما النجم والصعق والذى
ويابه فلان لامها لازمة لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى الشعر ناس قالوا واصله الاه فعال بمعنى مفعول والاهة
العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل
معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما لم فلكثرة استعمال هذه اللفظة اريد
تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فقلما اجتمعا الا فى حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجئ الاله فى الشعر اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم الى نحو
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيان والاكثر فى يا الله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع
يا واللام فلو كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما فى اللهم وتالله والله وها الله ذا واسمه مجرورا بحرف مقدر فى القسم
وافا الله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيالى شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى
اللام مطلقا فى الشعر والميم انه فى اللهم عوض من يا واخرنا تبركا باسم الله تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف

الهمزة

الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم ذو يهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما د
لم يزاد في آخره ما قال وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواتها اعني اسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقيل تع واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف
ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وفي مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله
المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان او بدل على ما يجيء في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التوكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فحكم ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تع لا فيها
غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر
يدل عليه هذا الظاهر وليس بدلا من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تع كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو
مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما
وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول
مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف فقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم
عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان فهو كالوصف في تبيين قوله
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاماه بالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم
فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وكذا انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حالة تركيبها لم يطرد وضع
الكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء المضمر
وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون
مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلانه موضع التخفيف الا ترى الى
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد التفرغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان
لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى ياء واشتهر بها لتدل الشهرة

[illegible]
لا بعد المضاف اليه

فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي

لان الابتداء بالساكن او حركتها الفتحة لان الوجه ولا سيما حرف العلة ضعيفة لا يحتمل الحركة

على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدي ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا باب بالفتح اجتزاء بالفتح
عن الالف واما فتح يا بنتي واصله يا بنتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في الندا ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وقد تجاوز في الندبة الحذف والقلب
في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي اكثر منادى مطلب الازدواج قوله ويا بالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء
لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على تقاضى باسكان الضاد كما يجيء في باب
الوقف واذا وقفت على ياء غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا
يا ابه ويا امه يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين
قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها تاء التانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة
مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي بعضهم يجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والقراء يقفون عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليهما
بالتاء كتبهما بالتاء ومن وقف بالهاء كتبهما هاء لان مبنى الخط على الوقف واما فتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح
او حركة وقد يلحق نحو يا ابت ويا امت يا ابتاه ويا امتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل
فتحذف واما حذف فيها في يا ابن ام ويا ابن عم فلما [illegible] الثقل الحاصل بالتركيب قيل في يا ابت انهما ركبا حذف الياء ثم زيدت التاء
مفتوحة كما يجيء في نحو [illegible] يا امية [illegible] اصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لمناسبة الكسر الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز
لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير ابن الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء فيها
بالحذف والقلب الى الالف لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقالهما
فبولغ في تخفيفهما اكثر من تخفيف يا غلامي ومنه كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ ترخيم المنادى
من النداء للافضاء الى المقصود فحذف من اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف اعتباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان حد ترخيم المنادى
خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجملة الاخيرة من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب
ما قبله ويخرج منه المحذوف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه ذا
الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط
ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني
كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله يا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته
فيجيب اي يا ال عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي كرمة ديار مية اذ مي
تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبي بيت ما تعلل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاو

كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عند اسكان اوسطه ان تحرك ويجوز ترخيم غير
المنادى للضرورة وان خلا من قلبث وعلمية على تقديره الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير
الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف
على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين
باعرابه على ما يجيء في باب المركب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى
كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يكن حذف الثاني ولا
حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف
اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا
اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد
في تركيب ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف
وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع ولتشبيه المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما
علما اذ انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما
القى وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا
بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم ومن التقى فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به بخلاف نحو عم
وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون
على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما
ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع الزائد على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث
صارت متعقب الاعراب فانثلمت به كما قيل في المثل قبل البكاء كان عابسا وقيل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبر ناسد التاء
مسد جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده وانه يدل
على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو عدة وعدات وكذا في جمع السلامة نحو عدات ونقديره في نحو الدار والشمس والبئر
لا تعني التانيث هاهنا الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء
ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولعلية الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح
التاء كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم
اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف
بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر المبني حركة اخره اعرابية ولا مشبهه بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان
لم يكن هناك في الوقف حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاق ها ان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف
الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو
يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرف كرا منه لان نكرا اذكر الكروان وقال المبرد هو
مرخم كروان وهو ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من النحل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا
نقال يا زيد تحرم فقلت لهم اني حليف صداء كانهما رأيا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم
الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قوله فان كان
في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما

مستقلا من حيث اللفظ الى
لوازمات فاهما قبل العلمية
وانمحى بعد العلمية عن كل
من جزئيهما

عه
موصوفا بالزيادة
ثلاثة فالشرط كونه
بتاء التانيث نحو شاة
وثبة فانه يرخم و
ان لم يكن علما

معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفى ورومى وكرسى والفا
التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها افعلاء من الوسامة اى الحسن
على ما هو مذهب سيبويه اما لا اجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجئ فى
النص نحو الفريقين فيه ورجحانها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبل مدة زائدة وذلك لانه
لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرفين يكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما فى مستاح ومستبيح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا
وواوا وياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور ومشريف
لتحصنهما بالحركة ونقوبهما بها ولا تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون او غير
ملحق بها ولم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما ولان المدة الاغلب لا يكون الا
فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى نحو سوءة الموت والحسنين وتفخيمها انفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف
الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لتم نحو عمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على المخالف على انه يحذف فى الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا
يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا بوجه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحد لان نحو بيان ودمان وثبون
ونعون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ابرلاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا فى نحو ثبة
وسماء وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو بيان وثبون وقلون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما
غير بازاء الواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم فكانه مثل عمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه
المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذوات الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم مثله ترخيم المثنى وجمع
المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين للالتباس بالواحد وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع
منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لو ضم لالتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا
اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه
اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم
الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على نية المحذوف والا فلا
ولفظ يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يلتبس الحرف نحو ثم واطل
وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى نحو حولايا ونحو دلايا الاحرف الثلاثة اعنى الالفين
مع الياء التى بينهما لزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركة من الحذف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضوين
منفصلين عنده فهو اقرب الملفات من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير منه بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تعلم
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث
الا فى بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة وثنتى عشرة واثنى عشر حذفت عشرة مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجئ فى باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه مثلها
مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف

صحيح

مبحث الترخيم

صحيح عند البناء قبله مدة زائدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمود ويا
كرو ومنهم من يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصو وقاضي في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد محل
تعاقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى
ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواو
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد وواجب ومن جعل اسما برأسه نظر الى انه وان كان
قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يتغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها
متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة
يا اعلو يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل
ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا حاجة في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة
الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول
يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان فحرك الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت
لمولود وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم دائمه على هيئة الاستثقال شابه الفعل الذي
هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو
لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرجحا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو اردنب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثرة كما في هرقل والفراء
يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في اردنب بناء على اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصلي
السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم نقول في المسمى بمحاب يا محاب وفي رادّ يا راد وفي مضار اسم
مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل
حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مغر
فلا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن
ذلك في نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصله في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور
في قولهم يا قاضو ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في يا قاضي اصل في الثبوت في بعض
المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لانه في اللفظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه فتمم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو
نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشتر في قاضي
ومشترى وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثرة قلنس
يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتنقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي
لما يجيء في التصريف في باب الاعلال لان المنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد
فتحة قلبتهما الفا فتقول في غليان ونزوان يا غلا ويا نزا وفي الكثير يا غلي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يتوازنا بالفعل تقديرا
حتى تقلبا الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو
يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثير يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا

نظرًا كما يجيء في التصريف وإن كان ما قبل المحذوف ثالث الكلمة وهو حرف لين فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته لما كان كما شاه
في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين إلى سكونها عند الأخفش ويا وشو ويا ودي بإبقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في
باب النسب فمن الأخفش يقول وشي وسيبويه يقول وشوي وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفت الثالث ذا اللين كما تقول بلاء في
المسمى بلا وإن لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا شب يا عد في شية وعدة كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعرب
كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وإن
أدت هذه اللغة أي لغة الاستقلال إلى قلب ما يكون منقلبا عن ياء أو واو ولم تعهد الألف الثالثة غير منقلبة عن شيء وقياس قول الأخفش
جوازها لأنه يكون إذن ملحقا بجخدب بفتح الدال وأما السيرافي فأجازها وإن لم يثبت فعلل قال لأن هذا شيء عرض ولم يبن
أصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له أن لا يرخم إلا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد عمل وسعود وهندلع وعنفوان وأجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا
إلى أن المثل ليست بأصلية ألا ترى أنه يجوز اتفاقا أن يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع أن مفع
وفع ليسا من أبنيتهم فتقول يا طيل ويا فرزد ويا قمع ويا سعو ويا هندل ويا عنفو قالوا وإذا رخمت صحراوي على القول بنية
الواو همزة فلو أزلته عن النداء لصرفته لأن همزته إذن ليست منقلبة عن ألف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة
عن ألف التأنيث فبعدت التأنيث فيها والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا أو وا واختص بوا وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الألف في آخره هذا منه بناء على أن المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا أو وا خرج
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة يستعمل فيه الأحرف لنداء المشهور أعني يا كما ذكرنا دون
أخواتها لأنها أم الباب فتصرفت ودخلت في جميع أنواعه وقد أخل المص بأحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه وا ويلاه
واثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوا مختص بالندبة ويا مشترك بين النداء
والندبة وقد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعا
جبلا إذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة
وقال المص بناء على مذهبه أعني أن المندوب غير المنادى أن المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص بطلب الإقبال
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في أمر عام كقولهم في باب الاختصاص أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل فاستعمل فيه صورة
النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الألف في آخره أي لك إلحاق الألف في آخر المندوب ويجوز أن لا تلحقه
سواء كان مع يا أو وا وقال الأندلسي يجب إلحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والأولى أن يقال إن دلت قرينة حال على الندبة
كنت مخيرا مع يا أيضا وإلا وجب الإلحاق معها تقول يا محمدا يا عليا بلا إلحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة
نحو وا زيد وا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذه الألف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء للسكت عليه
البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وإن خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه أقول آخر الكلمة لا يخ
من أن يكون ساكنا أو متحركا والمتحرك إما أن يكون حركته إعرابية أو لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الألف إلا في تقدير الإعراب نحو
وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه وا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة
الإنكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت وإنما غير الحركة الإعرابية لأجل مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن مدة الندبة
من مواضع مد الصوت إعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء فلا تقلب
الألف واوا ولا ياء إلا للضرورة كما يجيء وأما الإنكار فلا يطلب مدا تاما فليس أصل مده أن يكون بالألف بل حروف العلة فيه سواء
وللفراء أن يقول إن الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن هذا وإن لم تكن الحركة إعرابية ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس
كما في قطام وخذام وحيث أعلاما مشهورة فالأجود الألف لأنها أصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب إلا للبس وقال الأندلسي
والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قاله سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه
ياء الإضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد فقلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الإعرابية
كان أولى لحصول اللبس وقلب الألف ياء بعد النون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها فوا زيدانيه أكثر من وا زيداناه
لئلا يشبه المثنى بفعلان وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وإن كانت الحركة غير إعرابية
وأدى الألف إلى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووا غلامهوه
في المسمى منه لئلا يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معا

في حالة وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلاماكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او
واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان
اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل
الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيدهُ بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة
للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان
كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو وا غلامياه واعلاماكاه لان حذف اول ساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ
في التصريف وقد الملص بل تستغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا
قاضياه ويا رامياه ويا مرمياه ويا مسلمواه ولما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها
الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذفها للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع
ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال الملص الحذف ليس بوجه وقال نحو وا غلاميه
اوجرا اما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا بد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي
بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف
المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب واما قولنا اصلها السكون
فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قولنا السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تقول يا قاضياه في يا قاضي ان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو وا غلامهوه وا غلامهي و وا اضربوا وا اضربي واستغني بها فانك
تكتفي بابقائهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضو فان اصل هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو يا قاضو فان اصل هذه الياء الحركة
والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في اخره
مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي
بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا غلامهمي والواو والياء بعدهما اما اللتان
حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجئ في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه
ويا غلامهي واما الف المد قبلها واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الالف نحو يا مناه في المسمى
بمن وسيبويه يجيز نحو وا قنسريناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان
يلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع بها ما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر بمعنى
النون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه
مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت
او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع والانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه
لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو
القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة يتبين كما يتبين بها
الحركة في غلاميه على ما يجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين
او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها
واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر و
في غيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس اقول هذا الذي ذكره في
المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعرفة فهو مختص بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وا هذاه وانما ذلك ليحصل عند النادب في التندبة لا بد اذا كان

وا زيدوناه قنسرون بلد بالشام بكسر القاف والنون مشددة بكسرة صح

الناجية الناقة السريعة من ركبها سره

المندوب مشهوراً لابلام النادب في الندبة علته ولو لم يكن علماً وكان المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا
زيداه اذا كان زيد رجلاً عظيماً وندبته بالمتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب
ان يكون معرفة مشهوراً سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب
هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفصل من المضاف اليه فالحقتها المضاف
اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف وا طائعا
جبلاه وكذا الحقها آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف
نحو وا زيدا الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى
اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون بهما على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى
الاندلسي عن الكوفيين انهم يأتون بالمندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة
والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني بالجنس
ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفرداً او مضافاً او مضارعاً له نحو يا غلام فاضل ويا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصدق بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان يصف هذا بذي اللام
كما لا يجوز الحذف من يا هذا تثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل بلا وصف وصفه نحو
ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشاراً اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل
مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء
في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمر
فيستبدل ندا وها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن ذلك لتضبط ما يحذف منه الحرف
انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلطلب الغاية في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى بان مجازا لا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا التزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما
لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان
يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله
اصبح ليل ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا يقال انها سألها عن سبب تفركهن
فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكرا يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد واهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر
والمعنى ان النعام هو الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله
شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك ثم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت
الاعلى ذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز

وجهموه

نكرة

حتى لا يلتقي تعريفان على اصل التكبير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها

حذف نداءً اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه فى النصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا
بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وابن فل ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يا فلان بحذف
نا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا لومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على مفعلة
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها و
مفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره اى كقوله فى لجة امسك فلانا عن فل و
قال اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله
النداء باب الاختصاص وذلك بان تنقل باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والحق بها التنبيه فى مقام المضاف وصفا اى
بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى اخص من بين الرجال
باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب انما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
ان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى فى معناه بالكلية وحال
ظاهر اى وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان فى الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف
العطف وقد يقوم مقامه اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للنزل او مضاف نحو قوله ع انا معاشر الانبياء فينا بكء اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى ضبة
لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب بدخول اللام فى
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام قد يأتى
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل فتوا وان كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس
من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب والترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم يطير
البائسات ولا يطير وقوله ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى واخص فى الجميع
او امدح او اذم او ارحم كل فى موضعه هذا ما قيل ولو قيل فى الجميع بالنقل بالنداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص
فيكون نداء جرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تع وامرأته حمالة الحطب ينصب
عليه ما يشتبه به فى القبح شئ مما قبله كقوله لحى الله حرما كلما اذن شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال فادع
عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغى من تخادع واعلم انه ليس لك فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان
تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك امنع ملسرا باك واجب اخوك الصالحين

الضباب جمع ضبابة سحابة تغشى الارض كالدخان اى منا تكشف الدواهى التى تغطى الناس شرح ابيات

لا التبات تع

واحب

ان ينصب على المدح او نحوه على انهما اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واما قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست

اقول وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يؤت به الا عند قصد ابهام الناصب بنفسه فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما لانه ان اتحد المعنى واللفظ يتسلط عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختلف احدهما يتسلط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس مثل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز فيكون فلابد لتسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر المقدم تأكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قوله زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب ليقبته بين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصحبه الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث عنه نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدث لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي اشتغل من العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي تمام ان يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله كما تقرر في مظانه فعلم انه لا يعمل الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه

الاشتغال لغة اذا استعمل بعن يفيد معنى التوسع وبالباء يفيد معنى الالتباس تركيب

لان الفعل

لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا للعامل في ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا أراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم
مما اشتغل الفعل فيه بفضول الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او باخيه
بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه و
الضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة
فانها وان لم يجب تصدرها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومنها لو الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او
الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه واما لن فيقبل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كجزء منه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انها تقع بين الجار ومجروره نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل
هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد
الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا اما
قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب
يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايهم يضربه او احترز بما يضاف
الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل
في نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول
والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن
واجب في نحو ايهم اضربه تجر على ان ايا موصولة وكذا قولك رجل لقيته كريم ولذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موثق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا الا يعمل ما بعد الا فيما قبلها يجب الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته
كذ وذلك لما ذكرنا في باب التفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف
يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومع هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان
يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما
منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب
ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم
لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم
ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت
نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى

المخرم كمنزل انف الجبل والجمع المخارم ش

انما جمعهما لان حكمهما واحد كما مر

البصريين

هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في باب حاجز نحو زيد ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو
زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة
واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فلا احتياج الى تقدم المفعول لتكن لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه
ولاجل الاكتفاء قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز نحو في الفاعل زيد الا هو ضرب الا
هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في
المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جازا يقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضربا اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول
المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل
المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا
يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا
يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في حكمه ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير
الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في حكمه ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايضا الى ما في حكمه ايضا واما
نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان قيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يخرج بقوله اشتغل
عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه نحو ما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد
هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا تقادا لا بل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر
اذ ان اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جوابها لا شرطها لان الفاء زائدة لكون موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها للتدليل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء للتحسين للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قولك كل رجل يأتيني فاني اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شيء فاجلدوا الزانية
والزاني ثم عمل فيه ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير
لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون هذا مبتدأ او بل هذا
كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون
الاسم المتقدم عليه من جملة بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير
عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون
لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا فيما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على تقدير فقد المانع بحيث لو لم يشتغل بنائب الاسم
المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فالمراد بقوله هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا اليه هذا ١ المتقدم
زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي ويؤدي الى صحة
مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المذكور وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضميره
للمعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر
المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرافع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا
فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر غير التفسير وهو كونه خبرا لمبتدأ حملناه عليه

لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرفا لشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز نعل ما بعد ه لا يعمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل تقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قد مناه فيبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدث ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في اانت زيدا ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ما قدمناه على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يعمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كما في الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في زيدا نحو انا ضاربه قولنا ومناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل لان المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فلمناسب اذا يطلب في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه ومررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل به المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرد بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه لذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا الضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا نحو اما السوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر لا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في زيدا مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان معنى مررت عاملا في بك او في به او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار الفاعيل وان لم يمكن هنا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون

بعض جزائه جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يمكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر فعلا كان او ما اصبنا انك تنظر
فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف تقدر لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته
وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعلا للملابسة مطلقا اى ان لو بسئ
زيد وان لابستم زيدا وكذا فى نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بسر الخوان وان لابسته واما ان قلت
الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم
وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
فى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا فقدر فعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو بس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر
تفسير المتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرا واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه يتعذر اضمارها المرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام متعلق زيد قام غلامه وبضمر فى
العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول
فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه و
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم
زيدا ضربته وبالسوط زيد ضرب به لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان فى زيد عمرا وضربه اى ان ضرب زيد عمرا
فلا اشكال وكذلك ان زيدا عمرا ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم
المحدود لا يعدوا ربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور
النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بحرف جر تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل
نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر بانه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب هذا الذى ذكره ابن كيسان مردود والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى
هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع و
خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك
زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه لبقاء الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن
النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف فاضمر
وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
اى منها عند وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب فقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب ويكون اقوى
منها شيئان فقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احدها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة

وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضربت غلامه

بما معطوف على فعلية كما يجيء اما اما فانما اختير الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان اختيار النصب في مثلهما

بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته او لقصد التناسب

بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو

قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها

الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها القصد مناسبة ما بعدها لما قبلها

عن الاستيناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير واما

في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان دخول الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر

واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله

وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله الفى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى

نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع

في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب

وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم

معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة

لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص

الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا

بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته

وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لم تنقض الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب

لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملهما الاسناد بل يبعد خروج الامر والنهي الدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا

اضربه زيدا طلب منك ضربه فهو موضع نم يكثر في الجملة الاسمية تسددها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه

مع انه يبقى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يجوز زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته

ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمى فاعلا ولم يصدر الفعل

منه في بعض المواضع فمقبول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض

في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب وسلامة الكلام من الحذف والتقدير وترجيح الطلب لعدم كثرة وقوع الحذف والتقدير

في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف

بعدها مثل حتى فهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا

عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد

واذا بكر يضربه عمرو وقالوا لو انظر بعد ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية

من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور

كان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعد ما عندهم وفي غير هذا الموضع

يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي

وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور

قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه

في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها العطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد

وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه

والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا

اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل

قابلا له لفظا او تقديرا لما يتوقف مضمونها ولي وليس لم يعلنا اولى من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفيد معمولها

لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها الفعلين

واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

المعرفة في هذه الافعال لانها تكرار المقدر س

مرفوعة وبعض من قال بجزمهما جوّز الغاؤهما عن العمل الغاء ما لانتقاض النفي بالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في
باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله مثله فيجيز عن ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق
الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف
النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس
طلبه التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كطلب همزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء
له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة
فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد الا انه للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي
تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية
التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه وان كان
احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليها اياه وكذا يقبح
دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل
ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
مع القبحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء تحقق لزوم اصل المتطفل
عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم فان
كان المتضمن للاستفهام نفس الاسم المحذوف فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيهما خلاف نقل عن الكوفيين انها كانت في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا
في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية الشرطية
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اي اذا السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء تنشق بالفعلية اي اذا انشقت
السماء قوله واذا الشرطية بمعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كما في
الاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه
لكن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان
بعضهم يجوز في بعض جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي
هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر في مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر وعلى رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي
موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد تلقه فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل
على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا اكتفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم
المتضمنة معنى الشرط نحو من وما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه و
يعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا
تره تزره فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها وفي الاخيرة التي تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم
الا بالشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا

من اتى كل

الاول
مبحث شيئا

اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى مماليك من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تع كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة ولا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تع بكل شئ مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو معتد بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هند اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر منها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا و ليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعتذار احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان ان جملة اسمية الصدر وفعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ذلك و اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة بما يجئ فى المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زيد فيه الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته فى ذلك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها

انما وجب حذف الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب و
تقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما
ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني وحروف التحضيض
لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء تتبعا فانها قد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته
وغير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيفا نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام
عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا
والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل أزيد ذهب به منه فالرفع اقول
اي فالرفع واجب انما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل
فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره
او متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك أزيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي
في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره مقدرا اي ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل
النصب فينصب الاسم السابق لحصول الترابط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدث لضميره او متعلقه في الرفع او النصب
اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير او المتعلق نائب عامل الاسم فيوافق في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه رفعا وينوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة نصبا قوله
وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اقول اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وههنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور
بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد بنحو في قوله تع وكل صغير وكبير مستطر فعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت
في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو
فربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح المدخول فسبح كما يجيء في الظروف المبنية او يكون الفاء
واقعة غير موقعها الغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم في الامر هو كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف المضاف اي حكم الزانية و
الخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد هذه وقوله فاجلدوا فوالذي وعدوا بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايضا للسببية
اي لما ثبت ذلك فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقدير
المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرينة وتقدم للمبرد

ومشتغل بالشدة اي علته نفثة

جمع ناب الناقة المسنة والضيطر والضوطري الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمي نفسه اي سترها بالدرع والبيضة [illegible]

او بنصب

اى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم
يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من فعل المفسر الا ترى ان احدا واقع من استخارك المقدر مقام الضمير من استجارك
المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حرف ينقض نفى الفعل
المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض
نفيه بالا فقام زيد فى مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد
يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى مختلفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل
ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم
يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقديره موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل بمعنى ان كان مرفوعا اضمار الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه والياء راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضربه الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اياه وان لم يضرب زيد لم يضربه الا اياه ولو اعتبرت
المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيدا لم يضربه اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثانى
اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو ان اى لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر المفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها انظر فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اى ان علمه قائما باستنادا الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا
بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيد او ضمير لابس
زيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق
زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان
زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا
ليبقى معنى الا يجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

اياه لا

اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله ق
بالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما

يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص
ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى مسه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فللنحاة الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب الرفع والنصب فتقدير الرفع
ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط
ان زيدا اى باز زيدا ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان
تحذف الطريق الطريق اقول سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل
فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتق نفسك زيدا من الاسد اى جنبه
ولو قال بتقدير نحو اوبعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكره مصدر فهو عطف على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتقدير
هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدها وما
قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى
كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير
اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور
بعده ما هو المحذر منه اما بالواو العاطفة او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لبعد
فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء
الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافتها الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياى والشر ونحو الاسد
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اى قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وعبر
يقدر في نحو اياى والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
اياك والشر وقول عمر رض لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اى لابعد
نفسى عن مشاهدة حذف الارنب او امر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا
او لا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك
لعدم نظرهم الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل
اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك ثم اتق نفسك لانهم لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد الا
متصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء
في باب المضمرات فصار منفصلا واترى ان هذا الذى ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو يقدر باعد

ما بعد

مبحث المفعول فيه

باعداد نحو باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ضربتك
ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياى ليس ضمير
المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة
التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح الشارح بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على
الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله اقما احمد فمعنى اياى ضربت ما ضربت
الا اياى واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا
انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لانك تبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واباك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف
جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف والمعطوف عليه الا في الجهة التي نسب بها المعطوف عليه الى
عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا فالمعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله
ونقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا نقول اياك الاسد لامتناع تقدير من الامتناع
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو
ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد و
اجازوا فيها التخفيف فاما بحذف حرف الجر من الذي هو من الجر وقد كثر ولحد وكذا ان لانها مصدرية تزو بعد
حذف الحرف صارا ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لا فعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما
كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اى من ذنب وبغاة الخيار اى بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر
قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان
قيل فاحذف فالعاطف قلت حذفها ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت
في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد
اى المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمله في جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس باب المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو
التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به
مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها او العامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم
في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم
وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك
لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس
فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل
في يوم الجمعة فعل لكن لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بمعنى ان المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وما ينصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل
فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل

مبحث المفعول فيه

والامام وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاخ
اول ظروف الزمان كلها يعنى مبهما وموقتا تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره
معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة
وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان
وهو الاولى فيخرج منه المقادير والممسوح كفرسخ وميل ولا خلاف فى انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء بنتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وتجاه وتلقاء
وما هو بمعناها وما يشتق من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل
فى جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه
وتكلف المص لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه وقال
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق
ودار فهذه اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالبلد والسوق والدار كالكون فى السوق والبيت فى الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغى ان
يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب ما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فى قولهم زائد
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ امر خارج عن مسمى المكان
مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس ولا يقال قمت مضروب زيد وقمت مصرع عمرو بل هذا النوع من المكان يدخله
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان او لا والثانى لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمثوى
والمستقر والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسدت مسده وينتصب ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك وفى
مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مرقده قال تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته وامت مقتاه وما ليس
فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشملت
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذى
ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها
لمشابهتها للجهات فى الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فخفف فى منه تخفيفا فلا ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان
مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء
الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص
موضعا دون موضع بل يجوز ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير
والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه منصبا
لحسد بمعناه الاستقرار فى ظرفيته فخصوصه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص فى الشرح لما كان ظرف الزمان
المبهم مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشأها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور الذى له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل
على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اللفظ

اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسر قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخل
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف
حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين
ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت
وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا يبغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة
الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو
ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت
شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي
يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومعدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن
الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كما قيل يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد فلا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاول من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز
في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يقع
جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما
يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مفردة باللام لا يصلح الا
جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر واما اذا قلت سير عليه الليل او سير
عليه الليل شيئا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم تضف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا يتأتى ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام
كانك قلت سير عليه الثلثون يوما واذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هنا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث
المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ايش يعني العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر
الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى واين يجر بالى ايضا مع عدم تصرفه
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعد لدن ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في
المركبات وقد يجيء اذ وحيث منصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات
بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا
غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه
كلها ملزمة الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة ونحو لقيته بعيدات بين مراقي يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانه

والابتداء بكونه

صاحبه ثم يأتيه ثم يسألك عنه ونحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير
منصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المنصرفة ما عيّن من غدوة وبكرة وضحوة وضحى وبكرا وسحر وسحير وعشية وعتمة
ليلتك وصباحها ومسائها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة
يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن منصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما للظرفية
واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية
واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها
ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف
فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس
في لغة اهل الحجاز اعني ابنيا اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت
والنجم والصعق وقوله تع فعصى فرعون الرسول فلما وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا
الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني
كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومسي وصباح ونهار وليل معينة
فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عند القاهر عتمة وضحوة
معينتين يجري في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعها اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه
واما غدوة وبكرة وقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا
قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك
التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علمين للجنس كما يجيء فتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون العلمية ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس
عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وعذية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت
منصرفة نحو سير عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول دابته عند السحر الاعلى واما
الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من
اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته اعوام الاول او
يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية فيهما
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضعها اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن
في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها للاجتماعهما
في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس
مرتجلة كما ترى وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم
الجنس كما تقول لقيته ندرى وفي الندرة اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما
في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم الجنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه
لا ترده وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية
للتكرير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعنى ولفظتا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

ومساءٌ وصباحٌ ونهارٌ وليلٌ اعني بالتنكير ان تريد غدوة يومك في بكرته وضحاه وضحى وبكرة وسحرة وعشية وعتمة

مبحث المفعول فيه

ساكن السين ودون بمعنى قدام نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وتسبيح وسطها قد تغلقا ووسط بتحريك السين
متصرف وقد تدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت
دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه
آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان
تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك
حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظ قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه قريب ملي من الدهر
وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اجازوا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها واما اختير نصبها او
وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فما علي واعلم
انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرته نحر جزورين وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان نحر جزورين ومثل
زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف عند ابي علي ان المصدر يقام
مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينتصب الفعل
مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اي وقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف
الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم وقربه تشابيه اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث قطع النبي صلى الله عليه وآله
نهر احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه
الذي هو حين نحو لا اكلمك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياحه
هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ
ان يضمر مستغنيا عن لفظة في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر
الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا
على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فقد
لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا
الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعدي الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة كنته
زيدا قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما
كان وكذا المفعول له ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما
مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف
حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا
وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما القوية ولانهما على الحرفين المقدرين
فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول النحاة في
نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض بنحو خرجت
هذا اليوم فلفظ هذا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقولهم ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول
به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة مفعول في اضافة الصفة الى
ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك
يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به
الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام
لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء ومثل نطف وليس بمعنى في كما ذهب
اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل
مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمستتر كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب

يقال لا افعله السمر والقمر اي ما دام الناس يسمرون في ليلة قمراء

من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثانى
كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا اما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة
سرت فيه اولا تسر فيه ومثاله الشر المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه و
هو المصدر وكما ذكرنا فى المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب يعجبنى التأديب
فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله
مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان قولك بنحو
ضربت وقد اعجبنى التأديب سرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده
على ما جعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء
تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور
وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما طن بعضهم نظرا الى ظاهر
نحو قولهم فى ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام فى له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له
كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا و
يصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع
انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك الا عطاء
والنصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثل قعود جبن
ومجى اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا
وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفيه نظر وذلك ان ضربت تأديبا يفيد معنى
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى
الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا وجئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا
له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت بكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله عاذ تعوذ علا لمحبور والمؤول من نقور الحبور الاان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين
قبلهما اى زعلا زعل المحبور و يهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجى فى باب
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير
اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود اقول يعنى ان تقدير اللام شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما هو بدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى
الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان
ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوم بشئ واحد كقيام الضرب والتأديب فى ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما
فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا واعطيته مكافاة
فليس ها هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى الزمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ها هنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر

المنصوب

مبحث المفعول معه

المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي ضربته تأديبا لكن لو صرحت بما هو العلة اعني تأدبا لم ينتصب
عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ زمانه لا يصلح منه الا ويكف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد
الشيخ ان تومنه من زيغه لم يغشه التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الخفية ومشاركته
للحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة الملبس والمعطي للنظرة هو الله فلا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا يجاز للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتهور
ليس بمفزع بل هو مفزع وكذا جاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه يقدر ب
اللام مجوابه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بلا شيء لا يجيء حتى يكون حاملا على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تنبغي والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا
فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا جئتك اكراما لي وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل نجوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فمفعول المفعول
له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الزجاج وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج نقض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر الموت وقال الجزولي اذا جر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومثل الاندلسي
مقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انتصب حال تنكيره بشبه الحال والتمييز في كونه البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما
والظاهر جواز ذلك لانه علل قوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا فالباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل
الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احترز به عن نحو صبغته في كل رجل وصنعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في
واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في نحو
ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو
العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني
زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
جئتك وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط

مبحث المفعول معه

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو للعطف التي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قوله لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقديمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعو والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قالوا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية
اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب
الظروف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع
مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام
زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ها هنا
داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر واجبا لان ذلك ان تؤكد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلست زيدا والسارية اذ لا
يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف و
اجازه غيره مستدلا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار النيل بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري
النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا
وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ها هنا مقياس يعرف به قلة ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم لمالك والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لفهام القرينة على كلا الحذفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من
المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد ونحو
انت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الجزاء
عليك لما علمت من قوله فكانه للمجرم من فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك
بمعاملتك ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك
اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان
كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قويا او لا فالاول
نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وشرعك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك فهو في المصدر ومعنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرا ونفسه وشانك و
الحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المص العطف فيه واجب اذ هو كالامر

فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس ثمة لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورى
قلنا انه لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الا الا ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثانى نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون
يجوزون فى السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص هههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف
وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو الحق لوروده فى القرآن كقوله تع تساءلون
به والارحام بالجر فى قراءة حمزة وتخلى النصب فى مثل هذا اعنى ماشأنك او مالك وزيدا وما شأن زيد وعمرا او ربعة
اوجه الاكثر وهو على انه بالفعل المدلول عليه بماشأنك ومالك اى ما تصنع وذلك لان ا طالبة للفعل لكونها استفهاما
وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاختيار هذا لك
وبالك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شأنك وما شأن ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما
شأن زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السيرافى هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا لان تقدير
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجىء فى باب
المصدر وانما ذكر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما
هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما فى مالك وزيدا اى ما كان شأنك وما كان لك وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت
مالك لابست زيدا والواو دالة على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر وعلى مذهبهما نابت
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما فى هذا الى مذهب عبد
القاهر فى الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لا يكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من
ثريد وما التحذير والمغرور فههنا العطف اولى بلا خلاف فان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو
ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما على غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو وههنا مع قلته وضعفه
فتقديره كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشىء اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه
تخفيفا وصار كانه منطوق به وقال المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضى وكيف بالمستقبل قال السيرافى
لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل للبرجة الاعجاز وقول الراعى ازمان
قومى والجماعة كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا اى ازمان كان قومى والجماعة وقول بعضهم انا واياه فى لحاف
اى كنت واياه فى لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل بما فيهما
من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل فى قوله واياه قوله فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قولك كل رجل وضيعته وانت وشأنك فالرفع فيه واجب ان قصد المصاحبة لعدم
فعل ومعناه واجاز الصيمرى نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجوز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا
من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا
لقيت فقول العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال تما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقه
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوزان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مطلقين وسرت
وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى مثل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا
خلاف وذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم
وشركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوزان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا
شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص لا يدخل فيه النعت فى نحو جاءنى

المقدر

الادنى انتصاب شركاكم

رجل عالم لان المراد في الحد ودالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ
عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل
انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني في رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد
راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ يفيد دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم
فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ما هيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في
حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة
الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترالوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك
قليلا كقوله تع قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم
يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تع النار مثويكم اي موضع
مثويكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او
المفعول فلا يرد اعتراضا ولذا ان يقول ان الحال عن المضاف اليه غير العامل في الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كانك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تع
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن
هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله
فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه
حوامية مدبرا او اشبه حوامية مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا ولا بد
ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ما هيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت
حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة
الثانية في نحو ركب زيد وركب معه ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع
القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل
او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول
المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنبه صفحة على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى
فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترالوظيف وفي قوله وقد اغتدى والطير
في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في
نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا
مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما
قامت من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما نحو فاتته الخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت
هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على
ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك
انما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من
كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر
كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا فاني وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجئ
بشئ واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تع اخرج منها مذءوما
مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل

الموئد الذاهب ١٢

الهيكل الفرس الطويل الضخم والاوابد الوحوش و يقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من الفوات ش

الكاشيان ١ من بنيك السنبك وشا ل طرف مقدم الحافر ١٢

To: www.al-mostafa.com

نحو مدحو ولمحا الا من خمس مذ دُملوا ستنكر مثله في المتضادة فمثنا ها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل
الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما
على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تع مذؤما مدحورا وبمتضادين في
محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما
واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا الا انها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم التبرئة نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر بعد افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا
او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تع هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر
مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا
من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان
المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر
لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام
في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي ولئن يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عامل الحال
وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف و
الجار والمجرور وحرف التنبيه ونحو ها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة
نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء
لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه
نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شأنك واقفا فلان الشأن
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانهما لا يشبهان الفعل
لفظا نحو لعل وكأن وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وعدا
وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة
وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل
والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا
وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من
ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد
ذلك الحدث فعلى هذا اولى المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف
الحال في الظاهر ويتأول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك
او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة و
الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا
على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر
على ما يشتغل به بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا
جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا احتذف
العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كالمنتصب

سفود الشارب كالمركب شرب جمع شارب والراكب

مفتأد بتقديم الفاء على الهمزة موضع الاحتراق
وهو من طبخ اللحم وشيه
صحاح

على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب باعراب ماقام مقامه وقوله وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماعساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على انها لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول انه مصدر بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم نحى عن الجملتين بمعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما افهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه اعرب ماقبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سوا وكذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اي نقدا بنقد بيد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزء الاول لقبوله الاعراب في قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ماكان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاها الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه للتنكير لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبي وقبلني على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ماكنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى مثل معا في قولك جاؤا معا كما ان في معا خلافا اهو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا الخلاف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محفوظة فريع وحده ونسيج وحده اي نفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برأيه ويقال جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امر جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساترة بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي جماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ماقبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ وبنو تميم يتبعونها ماقبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعامل من العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي ذكره ظلا فالهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يؤول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فصلى ابو بكر ثانيا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل بحالها او سبقه نفي او شبهه نحو قوله ما حل سعدى غريبا ببلدة وقولك اجاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة

قوله وارسلها العراك [illegible] ورود [illegible]

مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف في نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من نحو ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذي الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء وهو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيز اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على ما مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فلما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان اليتاما ايامهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فهو حال نحو ان البنا ايامهم والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء او اسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما اخير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهما موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهما في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف فقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهما والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تتقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يتوسط عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تع لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان علي المجران يقيد بقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التشبيه و
التنبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ او انتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال
على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة فحال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا
على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
يجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى
الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
الحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فجوزوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التأخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
ابى لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا
ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
ذو الحال مجرورا بالجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا اِلَيَّ حَبِيبًا اِنَّهَا لَحَبِيبُ وقال الاخر اِذَا الْمَرْءُ اَعْيَتْهُ الْمُرُوَّةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لان ثابتا في حد العامل ان معنى الفعل فلا نظر في مثله وقال بعضهم لما كان
لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف فاذا كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على غلبة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني تغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي دالة في اللفظ وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

قوله حال من الياء المجرورة بالى تقدم عليه ... الحران العطشان ١٢

اى البان ضرب من الشجرة واحدها بانة وشدد من البان منه

اى الغزال النصح التام يشبه بحق حوطا بان الواحدة الخطوة منه

للبيان الهيئة كما ذكر المصنف فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل به المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيء قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلم في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبلها اي مثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون مشتقا نقد اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في المعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطها ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعد ذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الله نائبين دينارا الذي كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما قيل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطها ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا وامضوا الاكمل فالاكمل ثم الاكمل اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها ما هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطها ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن ابيه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشبه ان بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كان الاشارة في هذا بمعنى شيئا تقيدت ولم يقع الاحال شيئ نحو خذه والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد منهما من منصوب الآخر مفعولا به وتمييز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مصدريهما او نوعهما

غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه
قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدث الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هنالك حالة يشتركان
فيها فلهما اذن حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك
من ام الحويرث قبلها لما كان بمعنى كعادتك فكني لم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعبر
فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كني به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت
مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال وانشد
رايت ولا نظلني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول فلان مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه
اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه ويلي فاعل وتفاعل و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد بجنبه لزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به
فقيل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرو او في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس حرصا على البيان فلهذا تقدم معمولا ما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلم في الخطاب لعبد الله بن ابي طالب انتم بالمؤمنين من الكفر
بتنجيز فيه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا
قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم فلا تلتبس ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الدال على بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكامل في الرجولية علما او مثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي
اراه ان المصدر فيه مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو فارس كبرا والخليل عرضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما ليس من تصنيفاته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على
حذف المضاف نحو مشيا اي ماشيا وقع المصدر صفة كما ان التمه وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجي ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهو مما يقاس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يجي في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون

الحال

الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية والاستقراء دال في الطلبية انها ليست على
يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو
والضمير انما ربطوا الجملة الحالية هي خبر المبتدأ فيه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو ولان بالخبر تمام الكلام
وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها الموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير وقد يصدر
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل
الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى لها بالمصدرة بالواو وقولنا وبالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفرادها بالواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادى
معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني
زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي عليّ سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو و
ذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادها الواو وان كان
الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه الفراء ان قولهم جاءني زيد جبة وشي بعوض متقدم عليه جبة وشي وبداية
ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب
المبتدأ فان اراد انه يجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله تحفه الهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل و
قوله فان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا فنقول لقبته ان عليه
جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كا
فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفرادها الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني
زيد راكبا فلا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فيستغني عن
الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية
تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن
في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة
قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظة الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب فلم يجئ
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها اي ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب
غلامه وما يركب عمرو وما يركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو اذا كان مع

الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ما ضرب معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة
له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا نفي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزيد لا ازورك وقلا ازورك كما جاز ان
تزيد ازرك وفارزك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابهه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة لا مع الجملة هو الحال ولا ينفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى
والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لانه في تقدير
شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع
حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب
الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو ومع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله مع
الاول نفر لم اره ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمني في غير هذا الموضع بنظر فان كان مع
الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم فلو ان قد
فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني زيد وقد خرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله بقول وقد تركوا ضيف وسائقها الست نرى ان قد اثبت يوم مد
ولا يقال جاء في زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه ولعله
يوجبه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد
يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما فجواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع
التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها
بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرا كل يوم جزاء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدة اي
كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقولها في السلم اعيارا
جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم
اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مثل
الشارح والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدر
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند الشارح في صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركوب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند الشارح حال مؤكدة وعند
سيبويه والمبرد والزمخشري فاعلة فانه مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
للمبتدا تقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم اشمه العلة في وجوب حذف العامل في جميع ما
ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

[illegible]

ولا خرج عمرو

المؤكدة

المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا فيخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يتكلف ان هذه الصفات المنتقلة كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اقائما وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا وتصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققته واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعرفه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتما ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي مذهب ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لمسافر في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس ليدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانفعال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال فلهم ان يعتذروا بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره احق من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

المستقر

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى تمام
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في
اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي لفظ نحو سائر المقادير ولا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما في عدد نحو عشرون درهما وستأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان منونا او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن في مثله يفهم ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن نفقة ملك اي ان امرك
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز لتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما في قوله تع طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
يعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات فائدة
الوزن كالاسطوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر
وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تع ملء الارض ذهبا وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرنا انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضك دارا وبغلظه
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا في غيرها او غير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير مبهمة محتاج الى مميز ونصب المميز نص على
كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تبيينا البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة
والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا وثلاثين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشرك فتخالف المضاف اليه معنى المضاف سهلة الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره
نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها للمباينة بينهما اياها ولم يثبت معها لمشابهتها النون الجمع
وتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر ما اضافته الى صاحبه نحو عشرو
زيد وسوف تذكر بحث تكمل اخواته مجرى احد عشر قوله واما في غيره اي في غير العدد والغرض مراده بقوله رطل زيتا
ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم بالاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما ما بنون الجمع كعشرين

وعشر

وقد ذكر قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا او ما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء
اى قدر ما يملأ به الشئ فرجل تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون
الاسم في نفسه تاما لا بشئ آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك في الاغلب في ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويالها قصة وياللك ليلا ويلها و
بالها خطة وما احسنها مقلة ودره رجلا وويحه رجلا لفتنه وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن
هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبلها اعني من ويله الى
ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة
يا له مراما اما بعده وقول امرئ القيس فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي
الرمة ويا لك من نفحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين كقولك جاءني زيد فياله رجلا وويله فارسا وياويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قولك لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ولله ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا وقال له دره درا
نوعه وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسخل وويل زيد رجلا ومثله قولهم لله عز من قائل ولقيت
زيدا فلله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
وداره وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا
فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما
ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره لبس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس
اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
عدد الآحاد الانواع ولا يجوز ان نقصد الامرين اي البيانين فنقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او نقول عشرون
ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد و
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن
ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا نقول ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير نحو ضرب وحسن بخلاف رجل وفرس قوله فان كان التنوين او نون التثنية جازت الاضافة

انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابيهما قوله والا بالنون وذلك اذا كان مع نون الجمع ولا اضافة فاما نون الجمع فلما ذكرنا من انها اشبهت بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم مثلي ماء ومثليان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو ناقد عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاؤه عسلا ملأ عسل لان الملاء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا ان كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واجزم مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه رجلا ويا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره ابدا فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز في نحو لله دره ابدا فارسا وويلمه للذات الشباب معينة عن نسبة في جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معينة قوله ابا وابوه ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يصح التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في فجرنا و فجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ورد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب يعني ان صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

جائز كابا او صفة نفسه كابوة ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه

وكذا

وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد
نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان يجب له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما
انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد
الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد
والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت
بالتمييز ما قصدت به وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى
وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء او طاب الزيدون
ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان
التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه
لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى
ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون
وجها ويطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تع فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلم فطيبوا عن انفسكم
نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب ضرورة لانهم
كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع
بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هاهنا تقول
طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علما
مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قوله بالاخير اعماله
قوله وان كان صفة فلهما قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ
الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون
جنسا وذلك نحو لله دره فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم
هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته وتبع المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال الفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته ولا يمدحه في غير حال
الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل
على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه
يدل على تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل
فحسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم
تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلى اولئك بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل
ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع و
يضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم
على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين
عامله وبينه وقوله ثلاثون للهيجاء حولا مجللا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة كما ذكرنا
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا و[illegible]

زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير
الحرف الموصول ولبئس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل التضمير واسم الاشارة
كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح
نحو طاب زيد ابا والى اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون
قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا
اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى في ذلك
الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه
بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل
في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي نخل راقود ورجل
مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا الزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون
اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد الابهام فقد ذكر اجمالا وتفصيلا
وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز
الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند
البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى
في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف
الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
على التمييز فالمنصوب سببيا لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا فقولك زيد اكرم عبيد زيد
هو العبد وفي قولك اكرم منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا
وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على الجملة
من جرى عليها افعل التفضيل لا سببيه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين
كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل ولله دره من رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو
والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ارحنا
ربنا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت
وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جاره هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم
كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب
ان شر مبتدأ لفظا نا على معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا
ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى فان ذلك
لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما
ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما
في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان
احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل
داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرائطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم
الا حمارا والمخالفة الحمار القوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فانه
قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله
بالا واخواتها المخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي

لم يكن

لم يكن داخلاً في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيداً في قولك جاءني القوم الا زيداً لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اجمعوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحوله

التشكيك

على درهم الا دانقاً للعلم بان دانقاً من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً فقال بعضهم بختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيداً قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضاً يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على عشرة الا واحداً الا ان واحداً داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريداً بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار في قولك ابي هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحداً بمنزلة على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضاً غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسان والا مفيد للاستثناء وواحداً هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضاً اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما قررناه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال الاخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما قررناه منهما وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والبدل في بعض بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيداً غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيداً كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد وثياب غلاماً ظريفاً الى الجزئين معاً لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوباً الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما اما بسبب المقرر اذا وقع منسوباً اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيداً لان المجموع هو المسند اليه فرتبة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا داخل انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءني ولا في نحوله على عشرة الا درهماً لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة فقولك لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله فهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدماً على المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر او ان كان بعد عدا وخلا في الاكثر او بعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو من باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب لانه انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقديره نحو جاءني القوم الا زيداً جاء القوم الا ان زيداً لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد وايضاً الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً والموصول لا يقدر ولا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء

واما تقديرا لحرف الموصول فلما سوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا نفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ثم ان
فيما قاله عزلا لان وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينتصب بها مرة ويتبع ما بعدها ما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بادعو والا وحرف النداء بدلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبت وروده من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكان تقديره امتنع ونحوه الا ترى انه يجب انتصاب اباك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكان تقديره بعدا انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب التمييز ولاسيما
مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع ينقل عامل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدرهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب يحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها ما قبلها لا يجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها تنصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ومذهب البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا او اثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس منه
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ و
الابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما في ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
ما احد الا ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدأ [illegible] الخبر وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ لزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب [illegible] وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا بمعنى سوى كان متصلا او منقطعا ... وان لم يكن حرف ...

الطوري ... [illegible]

و تنبيه

والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى منعه البصريون
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز استعماله متقدما على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا في
المفرغ الذي لم يبق فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء والا الخبر فيه او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا الحمار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرو ففيهما يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا الحمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في قبر برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما ان يجعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا الحمار ان يقال ما فيها الا الحمار اي ما فيها شيء
الا الحمار لكنه خصص الذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءاني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال وما الجوابي بغي لجاحمها التجبن والمزاح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يمنع الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وعدا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن برهان بفعل
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قيل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد فحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرط لماله يعد في
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه منفي عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم ثم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعل خلا وفاعل عدا ولم يظهر معهما فاعل مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعدى في غير الاستثناء ايضا نحو عدا عليه وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سابقا في القول والنصب في قولهم ما خلا وما عدا

عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثابتة من ان وادغمت الا في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اى لم يقم ولا النفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كأن زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا يأتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءنى القوم الا زيد
فيما قال عن لا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه بحسب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قبلا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب بالمستثنى كان المنادى منصوب بانادى والا وحرف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحو الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما
مع تقويتها بآلة الاستثناء والمص مثله يتبع سيبويه فى كتابه فى مواضع ينقل عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين فى الدراهم
هذا كله فى المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله فى الكتاب تحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين فى الدرهم الا انها لكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع
المفرد بعد ما فيهما لا يجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قدروها الناصبة بنفسها تنصب لكن اسمها وخبرها فى الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار لا سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس منه
فيه هذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب فى المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ و
الابدال ايضا لا يجوز فى نحو جاءنى القوم الا زيد الا انك لو ابدلت كان المبدل منه فى حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ فى الايجاب
فلم يجئ الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
فى الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان فى غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لى الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لى الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت
الى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لى الا زيدا صديق وعمروا وعمرو فتنصب عمرو على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدأ على تقدير الخبر اى وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها
انسى شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها الثانى
الظاهر يفسرها فاقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ الزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب زيدا الا راكبا لم يأتنى وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا غير مفرد سيأتى كان منقطعا او منفصلا فى اوائل يكن حرف صفة

الطورى الرجل
الطورى الوحشى من الطير والناس
يقال ما بها طورى طورانى
ويقال ما بها طورى اى احد
ق ال الجوهرى
صح

و نحو

والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا ما ضربت والاولى مذهب البصريين
لكن يمتنع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة وكما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز استعماله متقدما على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي
المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء والا الخبر قوله او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرو ففيهما يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في قبر برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور يصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل فيه المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار لا احد فيها الا حمار اي ما فيها شي
الا حمار لكنه خصص الذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كما انك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عيشة لا يحمي الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فتوا تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد من رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شي الا سلاما بسلام اي مشاركة وعداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي مشاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن مروان يفعلان
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
اقل وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد فحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المتمرف في ماله بحذف
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معايبه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عداه ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وهما اي عدا وخلا عند النحاة بعضهم وبه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سببا في القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن

بعدا مضمرة وقال بعضهم ما اوّل بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انّما لزما النصب بعدهما لانّ ما مصدرية وهي تدخل على
الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعد ما اسمية فتعيّن الفعلية فتعيّن كونهما فعلين فوجب النصب
والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك لانّ الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو
ما ذرّ شارق ونحوه وجوّز الجرمي الجرّ بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على انّ ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل
النصب على الحال اذا ضمّنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا انّ الاضمار ههنا كما في قوله تع انّا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرّف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتتني امرأة لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرّغ على انّه قال الاحوص
فاذلك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانّها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخ يا ناسل غير انّني اذا عرضت اولى الطراد ابسل قوله ويجوز النصب
يختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم انّ اختيار البدل في المستثنى
شروط احدها ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مأوّل غير
كلام تضمّن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع
قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز
فيه الابدال من هاء ضربته لانّ المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لانّ المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانّه الاصل ولا يحتاج
الى تأويل لكونه في غير الموجب لو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لانّ القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت
ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانّه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله
وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقني الا زيد لانّ المعنى ما يصدقني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة
لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اوري من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا
لظاهر معنى البيت فلا انصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحّد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحّد لانّ التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدا وفي حكمه صلة وصفة معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا
او مأوّل به يدخل نحو قلّما رجل يقول ذلك الا زيد وقلّ رجل يقول ذلك الا عمرو واقلّ رجل يقول ذلك الا زيد وفي قلّ رجل
وقلّما رجل واقلّ رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلّما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير
لو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل وقد يجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلّما عرّست حتى هيّجتني بالنبا شبر من
الصبح الاوّل فللاغلب الاقلّ ولكون اقلّ رجل مؤوّلا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثمّ كان وصف
المضاف اليه اقلّ في الاشهر فعلا او ظرفا لانّ اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقلّ رجل ذي جمة ولم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوّزه فلا عطائه معنى الفعل الا ترى انّ سيبويه اجاز حكاية نحو
لبيبة وعاقلة اذا سمّي به كالجملة وفاعل قلّ وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقلّ لكونه كالمجرور بربّ قال ابو علي اقلّ مبتدأ
حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانّه لا معنى لقولك اقلّ رجل تقول
ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خبر له لانّ فيه معنى الفعل كما في اقائم
الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقلّ رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقلّ
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقلّ رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانّما ثنّي ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لانّ افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مثناة او مجموعة فهو مثنى

ولكنّ فلانة

او مجموع

المجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك
تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف النكرة
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ اقل اذ لو ابدلت منه لصرحت
في التفسير فيقول يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه
اقل على المعنى المؤول بما الكلام اذا التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما
تصرف منه مجرى النفي قال الله تع فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا

المفرغ يجوز

يجوز عوائل القوم ان يأتوني الا زيدا اذ جئت يجوز الابدال وقد اول النفي في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال
والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقم وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تع فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد تبعه النحاة
واما قوله تع فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود
به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيدا فالنصب ههنا اولى لقصد
التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيدا فان الابدال ليس بافك ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا
يبين ذلك وانما قلت هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان غيره يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال
الفراء والكسائي الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل

والمستثنى منه ... المفرغ في كلامه

والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ
كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل
الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل الا في
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع
منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده
صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في
نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرفة فلا
يجوز جاءني القوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في
الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول
المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال الا اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز
جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تع ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل
الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل
للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب من اين لهما ذلك هذا وقد انقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط
المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة
على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من واحد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر باهلك بقطع لا من قوله
ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءتين لانهما كلاهما قرآن فلا
تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا
في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء
مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش

مثبتا الا نجز به واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من
النصب لان البدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فانه الابدال من شيء على انه الاستغناء عنه والقاية وصفه بعد ذلك علته
علامة الاعتداد به والاعتنا بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا
الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في
الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ابدالا لكونه من تمام المنسوب اليه وعند امكان اتباعه اياه يجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب ان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب
نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج انما
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام به دليل والدليل اللفظي دلالته على المخرج منه هو المستثنى
المستثنى لانه يعرف ان بيان المقدر منه متعدد من جنسه بعده وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين
لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل
منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاشياء
العالم الا محمدا وبتطيع ذلك تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال ويمكن ان يتوجه في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه فيمن كما لو قيل ما
لبث متاع البلد فيقول لبثت الا امة لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما
في قوله تعالى فأبى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان للمستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى
متعينا القبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو
ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد
وما ضرب الا زيد وليس مطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رأيته الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا او اثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
مستحق على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو
كما يقع التصغير وانما وقع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل
هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتى بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف وجهين بكونها جملة وبالا فجيء
بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وقد جاء الواو
في خبر كان بغير الا كقوله على عليك الرحل قد كنت وما اهتدي بالحرب تشبيها بالحال واما التفريغ في المبتدأ والخبر و
فرعيهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننت الا ظريفا ولم

وصفته التي هي جملة بلا فصل للصفة انفصال من الموصوف

اعلم انه يجوز الا زيدا قام احد ان لو قلت لم اعط ان الا زيدا منها فقلت لا الا ركابا لم يا تولك بجر لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فلا يجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم
اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه ويقول هل عندك
الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا
اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق
لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى
يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم
انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم
صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا
ضربا قيل وما نحن بمستيقنين الا ظنا اي الا عزارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما نحن الا
نستيقن الا عزارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع فهو البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا
منع من كون سائر انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض
اي ما سلب زيد شيئا منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا منه الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرهما حتى يفيدها ويخرج الفاظ التاكيد منها وفي
الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه ونحوه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو
ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا
بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها ... الا التخير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات
الوصف المذكور حتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واسند الا
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما جاءه
مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يجيء ما قام الا زيد
قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المتاول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انه
لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وغريب تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية
في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي
يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا يوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف
والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يناقض واستثني
من جملتها العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف للمص وجه آخر ههنا في منع
نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان
يقول ما زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو
ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هو لاجله ومن ثم جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور

ولا هل الا زيدا عنده احد

التوهم

لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد

كالوطهر قوله يقول ما جاءني احد الا اخوك على الاستثناء ولم يمنع الفراء يجيز النصب على الاستثناء

الاشياء

بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد بشيء وليس زيد بشيء وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان مضموما او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر لها نحو ما جاءني من رجل
وامرأة والا الآتية بعد غير الموجب تنقض عدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر
الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا
لها نحو ما زيد بقائم اي بملابس غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي هو علة العمل فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكن ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو الغني بنية وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم
من تجويز زيادة الباء في نحو الغني بنية اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا بشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما كان من المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر
لشابهه ما ينبغي ان يليه خلافه وان كان في حيز الايجاب سهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرفة والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل
جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز
جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز فتحه بدلا على اللفظ اجماعا والاولى ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي وفي الا يقتضي
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا استواء معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيهما فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في النفي اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال بها نحو لست ولستم ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت
في غيرها عارض كتجرد عسى ونعم وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر يرفعان
كما مر في حق الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا فاذا كان العامل حرفا
ضعيفا في نحو ما اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال

ما زيد

ما زيد بخلاف ظريف ولا ما هو رجلا واخواته بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في العجب من ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحل الضعيف وانما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل النصب الجائز في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امرا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيها اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا حكيناه على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجري مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لانه اصطبغ بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوزان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا مثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال في ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنيان بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا ولقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يجوز في ذكر المستثنى منه ان يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التخصيص فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التخصيص فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا ولو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيد على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان فائدة الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بار اب وابن الا زيد اي زيد اب بار وابن بار فان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا عليه السلم بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا

ابدا ومن ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ونقدر للاخير عاملا على
ما تقدم في باب التفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه فذلك نحو ما
فضل الا الا زيد ابن ويقدر ايضا للاخير عامل فان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا الا فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء
وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطفا بالنسق فلا بد
من حروف العطف قبل الا نحو ما جائني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جائني الا زيد الا اخوك
اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط
نحو ما جائني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها
وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي
في غير العدد نحو جائني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن
موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر
منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا ونحو
في غير الموجب ما جائني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل
لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا
تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع
موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه
ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع
والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان
يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية
يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط
منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير
الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي
عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي
الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم
الا زيدا وزيد وان يجوز ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليه ان لا يفرقوا بين البدل
والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة في ادعى صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان
في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فقد ذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي
الاربعة موجب داخل فيكون مقرا بعشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي
وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول
وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب
غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما يتناولن كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني
لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير
العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى
منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه

وان تأخر

وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الثنى ولى المستثنى منه اوغيره النصب على الاستثناء او الابدال
والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل عنه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءنى
احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب غير على الاستثناء دوما
من المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءنى الا زيدا الا عمرا احد
الا بكرا والا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا
لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءنى الا زيد الا عمرا
الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل ولبس باعتبار
حرف العطف بالقياس المشهور واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيا ثم امخرجه من متعدد واحد ظاهر
فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك ما جاءنى احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من
احد بعد اخراج زيد اى ما جاءنى غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاءنى غير زيد وعمرو
الا خالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ما جاءنى الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى
من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءنى القوم الا
زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جاءنى غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءنى غير زيد وعمرو
من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان فى غير الموجب لم يجز فى
ثانى المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء
من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه
المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما
تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن موجب اما ثانيهما فالقياس
جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب فى المعنى ما اكل القوم
الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب وشاد سيبها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو
اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب
محققى البصريين وهو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرين فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة
الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا قوما قوله ومخفوض بعد
غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب
خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوى اربع لغات كما فى حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا فى الاكثر الزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من
دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرد كخلا وعدا ويمنع فعليته على انه
روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازنى من قول بعض اللهم
اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه
وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف لكثرة الاستعمال وهو بعيد لا ارتكاب محذورين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا
وليته اللام نحو حاشى لزيد جيبين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابى السمال
حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا
يعود به وقبلنا سبح الجودى والجمد فيجوز على هذا ان يكون حاشى فى جميع المواضع مصدرا بمعنى متنزها وتنزيها
واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه الحرفية مبها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا بدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا كما يجئ فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجار حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لشابهته لفظا

كائنة

قوله

ومعنى تحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت
لالا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك المشتق
الالفاظ التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت
زيدا قلت حاشا زيد واستدل الاكثر على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله وليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سوافعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى
غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى الا فى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص تنزيه
من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا التبرئة على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا فيل وما عدا
لا فيل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى المجاوزة قوله وغير صفة حملت على الا فى
الاستثناء كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا وضعف فى غيره اى فى قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للفهم لمغايرة مجرورها للموصوف بها
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول
والثانى مجاز فان الوجه الذى يتبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وما هية المستثنى كما
ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع
ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى
المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا
يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل
حرف لا يتحمل الاعراب وعلى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسم جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة
كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر
المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها
فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب
او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى
ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان
يكون نحو قوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان
كما فى قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجئ
الا فى المنقطع ... الا انى افصحهم قال صلى الله عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بناؤه بقائها
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى
الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها
اداة للاستثناء وذلك لانه لا يستثنى فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى
رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غيره ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة وشرط كونه الجمع منكرا
لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان
يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا
على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

[margin:] اصلها مغايرة لما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة ... كما كانت فى الاصل ... ذاتا او صفة نفيا واثباتا

8

المذكورة

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فيتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فهو الصفة لا غير وكذا في المحصور
الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل

فليرجع

في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او
معرفة باللام الجنسية قال أُنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون
الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون

الاولة

والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة

الجملة

للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا انه
لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا
صورة من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى
ومنصرفا انه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول
في آلهة المنكر لانه غير علم ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قال ما فيهما
آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس
والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله
في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل
الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند
المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى
لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك
لخروجه عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما
عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه

عن الظرفية ايضا نصبوه واستنكروا الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطّع بينكم ويقولون فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينوّن غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرٌ وليس غيرًا كما ينوّن كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرُه وليس غيرَه وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَه بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول حينئذ ليس غيرُك وغيرَك ولم يكن غيرُك وغيرَك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبّه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدّ من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جرّ ما بعده فبإضافة سيّ اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع فهو اقل من الجر خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا للنصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل لاستوى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما هاهنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق اليّة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسيّ بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اي هو كان اخص به واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرّف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار قولك انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو اجيبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى مخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي له راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيها من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوّزوا ان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان هناك احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثاني للاول جاز ان تعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرفي النفي والاستثناء فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك ومضارعين نحو ما تزورني الا تزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت ويجوز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الرابط اي الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وقد دققت واصلت عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الرابط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا الكتبة البهلا لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى المثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا تفعلك والا تفعل معنى النون الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا القصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما طلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تع وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك فمن الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا يتقدم معرفته لما قال هو المسند يدخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بطلانه فقالوا ان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليقيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا بتقديرها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قولها اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من فهم شيئين بعد ان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

كذا فنشدة

كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت مبنيا الا ثم نكست وكذا
مازال واخواتها موضوعة للاستمرار يكفيهم ان اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو
هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو موجوده اي هذه عادته
لا نوادر كان في الاصل ليقيد دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل في مقيد بزمان
استعمالا له فلذلك اذا قلت كنت ادعه تظاهره الاستمرار فيناسب ان تكون الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان يقع اخبارها لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
لم يقع خبر الهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ماء المقيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي
الا غلب الى معنى الاستقبال كما يجئ في قسم الافعال فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا ليثا وقد يجئ بمعنى الماضي كقوله
تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل
للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله وقد يتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم
يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان
تخالف اعرابيهما دافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملة في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونحو
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عاملة اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي لو كان الدفع
اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شئ اذا قيلا اي ان كان حقا ويقول لا
لا رحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان
راجلا اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء واسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فتقول بنظرتيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير رب او معاد نحو
ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معاد في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف ان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له عملا اخذ تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في جنبه وقت القتل سيفا هذا الخ
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شئ كثير لا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزئها ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا لكثرة الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فانا راكب وربما يجئ ما بعد ان ولا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما مضى
بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فثبتت بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه
باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل
لا يتأتى نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان بغير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء في الفعلية مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني زيدا ضربته فاذا
ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل بعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله
اباخراشة اما انت ذا نفر   فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لان كنت فحذف الجار جوازا على القياس
المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منها ما لوجوب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه وجاء

وامثالها لا لعلة الاستمرار واذا قلت كنت

المبرد كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرائن في قوله تعالى ان تضل اي بفتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا نفر فلست واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر اي ما اتيت عليه من السفر وقوله وما تذر اي ما تركت في وطنك من
الاهل والمال اي يحفظك في السفر والحضر وما انت رفع عطفا على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فلا جزم ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخلت ان
اذ فاما بمعنى ما وادخلت ما ... بلا خلاف ولابد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني اما انت ذا
الذي هو بمعنى لكونك لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لان كلام ... لان معمول الخبر لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم فصحيح لان الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما
في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر
تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما اقمت والعامل فيهما اما انت مرتحلا مقدرا اي يكلأ الله
لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا
لم يتغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان خنجرا وان كذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كان ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستنكر فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
وجوبا ووجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كالعوض مستنكر فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كأنها ليست
في الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من ما ليكون كالتدارك لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بان اما في الاصل
شرط لان الفاء علم التسبيب فيؤتى بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء التسبب اعني كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو
منطلق لا محالة ولابد اذن من ان ما جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم
بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قوي داعي فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط
كما اتبعه الكوفيون فليس بشيء وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي
لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن ثم قط ما ينبغي ان يلحقها النون كما جاءت مع اللام في نحو
ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اي لدن
كانت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء اي تلوها ... قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها ... مثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماع هذه ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب
بل ... او فصل لم يكن اسم لا التي لنفي الجنس كونه اسمها ... ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين
درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا
ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والنكرة في نحو لا رجل عند الزجاج

بمفرده

واخواتها

والتبرّا الى اعرابه خلافا للمبرّد والاخفش وغيرهما وانّما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انّه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثمّ قال وانّما ترك التنوين في معمولها لانّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاوّل
ذلك المبرّد قوله فتنصبه بغير تنوين انّها نصبته اوّلا لكن بنى ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتّفاقا
وقال الزجاج بل مراده انّه معرب لكنّه مع كونه معربا مركّب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انّما ركّب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراق
في هل من رجل في الدار لانّ لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما انّ من مركّب معها فطبقا للجواب بالسؤال
ثمّ حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرّد واتباعه لانّ حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المتمكّن لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشدّ منه بين المضاف والمضاف اليه
والجارّ والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انّما حذف التنوين من المنفيّ لانّ لا لا تعمل الّا في النكرة
و معمولها في موضع ابتداء فلمّا خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما
بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائها او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانّها بمجموع
الشيئين خالفت سائر العوامل كانّ واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحقّ ان يقول مبنيّ لتضمّنه لمن الاستغراقيّة وذلك لانّ قولك لا رجل نصّ في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانّه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصّا بل هو الظاهر كما انّ ما
جاءني من رجل نصّ في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمّنوا النكرة
معنى من فبنوها وانّما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقّها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لانّ الاضافة ترجّح جانب الاسميّة فيصير الاسم بها الى ما يستحقّه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيّا الّا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفيّ معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركّبا مع لا قال لم يركّب المضاف
والمضارع له لانّه لا يركّب اكثر من كلمتين وامّا نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين سيجيء خلاف
المبرّد فان قال به لانّ النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيّان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكّن كما مرّ في اوّل الكتاب ونقل عنه
انّه قال لانّ المثنّى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورُدَّ بانّ
المعطوف عليه في باب لا مبنيّ نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شكّ انّ المثنّى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنّه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انّما قال ذلك لانّه ليس شيء من المركّبات يثنّى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انّه لم يقم دليل قاطع على انّ لا مركّب
مع المنفيّ كما يجيء بيانه ولو سلّمنا فليس بناؤه للتركيب كما مرّ بيانه وان سلّمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المثنّى بحضرموت كما يجيء في باب المثنّى وامّا جمع سلامة المؤنّث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا
الى انّ التنوين للمقابلة لا للتمكّن بدليل قوله تع من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجرّدا عن التنوين اتّفاقا والجمهور يكسره
بلا تنوين لانّها وان لم يكن للتمكّن فهي مشبهة لتنوين التمكّن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما
ينصب به والمازنيّ يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذّ ولا لذّات للشيب حذرا من مخالفة
في الحركة لسائر المبنيّ بعد لا التبرئة ممّا كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى ممّا قبله طردا للباب على نسق واحد
واعلم انّ الجارّ اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفيّ بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذّر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فانّ عمل لا انّما كان لمشابهتها انّ كما يجيء وبتوسّطها يبطل الشبه لانّ انّ
لا بدّ لها من التصدّر فعند بعضهم نظرا الى لفظ لا تقبل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد لا تكن
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها كما ظنّك بجواز البناء مع عدم
زيادتها لكنّه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفيّ لا يتعلّق
بالمنفيّ والّا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلّق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك
عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الّا من رحم اليوم خبر المبتدأ
وان كان جثّة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلّق بما دلّ عليه لا عاصم اي لا يعصم

من امر الله

من امرأته فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدأ كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر يتعلق ههنا اعني ما يتعلق به الجار غير معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت في الوجود من توقع صلوته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع ملغى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لانّ ووجه المشابهة ان انّ للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها الذي هو انّ انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين انّ ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس لمعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا اذا عجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لانه علم التركيب فاذا انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانه انما احتاج ان تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب في لا اذا اعملتها في بنيت اسمها وعللك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل انّ او بناء اسمها كاف في هذا الغرض لانه لا يكون الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فالتزم جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس وكلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعماء اي لا نعمت عينك وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد لا باء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
ولا دخل ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب في وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل اوانه
اى في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقهما مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه
وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن
فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير كقوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا نحو غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير
زيد فلا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف
في غيره مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو رجل ولا غلام رجل
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا قبل الخروج وجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع و
الرمث التكرير قبل خروجها القوى فيها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تع الى
ظل ذى ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العرب
نحو ما لا راكبه اللاانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى الخبر وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال
لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية
بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها
كالنكرة لان غير بمعناه ويمتنع بكون لا بمعنى غير بمعناها وبمعنى يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير
لا تكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر
ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا الا صيغي في
الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية
في البلاد ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في
صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي مطلقا في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي
صلى الله عليه واله اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى
المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا
وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع
الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر الجملتين اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخير لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا فذلك الخبر يكون مرفوعا
بالاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فبناء
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله وللثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله

فلا اب

بحث لا التي لنفي الجنس

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول
مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وقد تقرر فيرتفع الخبر بعاملين
مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عنده
اذن لا وحدها ويجوزان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوزان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في الخبر ويجوزان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس
لكن تلغاها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل
ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت
الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا
قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا بمعنى ليس كما قال
بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء
لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني
واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط
فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبر والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني
على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع
تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب انما التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فلا نفتقر ههنا فلا حاجة بنا
الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث و
الرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط وقد في الجميع لا التبرئة الغيت فلم يبق فيها التنصيص على
الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام
او العرض او التمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بجواز لغة الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد
اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير
ونحو الا الفاحش بالغنية بضروب لمن ذلك بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كانت الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن
حجاج فللمازني والمبرد فلا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا انفقه والا ماء
وخمرا شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع اذا للتمني بعينها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام امتنى غلاما فلا يحتاج الى
خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي الا اي اسمه فلا خلاف بينهم انه لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد النكرة واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكره في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا تروني رجلا وروي لا الغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل
قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب في العطف
اي على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي
هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني
الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف
هو الظرف لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان الندا
متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا سهو وقلنا بناء النعت اربع

شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثاني وما
بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها
ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما
لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا
بها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع
الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا من هذا البحث
لان هذه المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعمل في محلهما كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بان المنادى لو باشر المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلزمها النصب لما وقع صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل صفة المضاف
الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على
قول واعرابي ضعيف على الاخر والرفع اعرابي فكان حمل صفة المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي
هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا انه اذا رفع وصف مبني لا في نحو
لا غلام ظريف فهو دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ
لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
لا لانها قد يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف
يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع
فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها فكانها عامل محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابعه
المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز
البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن
كما جاز في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها او كان في حكم ما يليها اي النعت المذكور وعلى انه قد نقل
نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي والذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعهما وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى
جوازا اذا جمع الشرائط بل يزيد عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
يركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل

بحث خبر لاء التي لنفي الجنس

البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو وحاتم قال
امرؤ القيس قوله ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها وانا اقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية
عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل
لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه اقول بعض النحاة الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطي حكم الاضافة
بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة المؤكدة دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا
ولا غلامي لشخص نفسه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا
يلزم ان يكون لا اباك اذ المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء
ولم يتفقوا على ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما
معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ومحصول الجملتين واحد مع كون المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان اباك وابا لك عنده شيء واحد من حيث المعنى واللام في لك اما خبر لا او صفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا
للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركة نحو لا اباك لا اباك المضاف في اصل معناه
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجي في باب
الاضافة وابٌ لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته في الاصل معناه لم يجز الا ابا فيها ولا يُرد في عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و
على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر
الا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم
يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت
المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار
والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به
كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك
اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي
حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله
هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها الا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها بمعنى لا عمل ليس بشروط سيجي وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول
الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل
ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في
باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان
قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها اشبهت ان
النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي
ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوزان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان
العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب ورد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وبين الا وان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يثبت فيها معنيان
آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن ليحض التحقيق وكذا الا في معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان
لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية الا اوارى لا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا
وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من
الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على
ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها
اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي عن عمرو انّ قوما جوزوا اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

اشتملته

مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس

انتصابه على الظرفية اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قوله لوانك
يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على خبر المنصوب
دون المرفوع وعلها ابن ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما الكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد قائما قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المنتقض نفيه خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي
بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما
زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاثبة بعد باب رأيت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه في
جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبره وانتصاب الثاني
بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ايضا الليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب للمنزوع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمل المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش
حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في
المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي وواحدهما مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل ولا يجوز
بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليه اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله بموجب فذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده
قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي
من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب العطف كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا
ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر
ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل قال معاوية انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة فاسبغ
والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا
قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين
البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المقدر
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال الاسم المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به
ما بعده وهو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على
اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما

في ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فتنصب قاعدا في
المواضع الثلثة اعني ماكان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر وترفعه على عطف الجملة على ماكان زيد قائما
وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ماكان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما
بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد
قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر و ابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون
لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسألة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه و
يكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف
على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم
وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسألة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب
والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السببي المذكور اعني ابوه اسما مذكورا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة
ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم
نحو قوله تع القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وان جعلت موضع السببي اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك
لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه
كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم
اي ابو زينب وان جعلت موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان
عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع
فالمعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا
ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا العطف الجملة على الجملة فوجب اذا رفع قاعد
لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا فيما واما في ليس
فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه اللام من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذلك في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما الا عمرو ذاهبا وينقض سيبويه
عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر
كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله انه مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي يكرر ذكره قال الاندلسي
ينبغي لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا
يذكرون في كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا
هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على
لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث
كما في ربت وثمت قالوا انما لتانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه و
يكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء
على حد حروف ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال بانه مار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر
فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
يستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير
فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا لمواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه

لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حينُ مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ابن التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف و المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم ولئن سلم اذ لو كان لجر غير اوان واختصاصها ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمن قوله طلبوا صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل ومن بعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا ولات حين مناصٍ على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال الى ان الاضعنا عنك تلح نعم لات هنا ان قلبك متيح اى ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم و ذلك لحملهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسندا اذا لم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول يعنى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه لا يراد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد وقولنا وتقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وتقدير الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما و كل مقدر مراد معنى لم يجز اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملفوظ بحيث لم يجر المقدر في الاضافة مرادا اى عمل وهو الجر باقيا كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما خدع بحرف فيرفع ثم جعلت في حد معرفة حقيقته محتاجا الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضاف اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصب ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر وانما علية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية كما في تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل

ليس
كما
يدعم
يتقوم

الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا
في الاغلب قوله فالمتقدم بشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي
والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في المقدر
وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا
تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما اشبههما التنوين والنون يعني انه لو كان فيه تنوين
حذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام
ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اقول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بضد ما فسر به اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام
زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس
المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فلا يكون
بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد وعينه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد
واربعة دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلاثة دراهم ورطل زيت فانما اكتفيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والرطل
هو الخل ومن ثم يقولون دراهم ثلثة وخل رطل وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر ويقولون يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التأويل لان المثال اعني الجامع غلب تخصيصه حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادتها الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
وقيل كر بلا بمعنى اللام كما قاله بلا في النجاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة و
تخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد
ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير واخو عباس مثل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا نظر من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة

المعنوية الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة

دون غيره

نظائر

غو

نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة فولك وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وكذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدقي يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها للبيان لا للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد
المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات
اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخص ذاتا نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المماثلة ابعد بمكان ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى
عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني
فالمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهي معرفة وقد حمل ابن السراج في قوله هذا
بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان فسادا ويقول الشاعر
ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص
بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل
المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا كانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بلا كما في قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين الخ وسمع سيبويه مررت برجل عشرين مثله وقاس عليه يونس
وغيره من البصريين من غير سماع عشرين غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا
عشرين ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع
الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك اسم فاعل مضاف
الى معموله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا
اريد الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني
قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذ تجاوز
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداءها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك و
كفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين
كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائرها تصرفهم
وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى
هدك اي ثقلك وصف محاسنه فجرى مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته ورب ما جاء فعلا متصرفا نحو
رجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك

تخصص

اضفته

مقتبله

فالجوا انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال

وقالوا هذا

وهدك وهمك ونهيك وشرعك انها لم تتعرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل اتم وعبد بطنه نكرتين

قال حاتم اماويّ إنّي ربّ واحد امّه اخذتُ فلا قتلٌ عليه ولا اسرُ وأيد المازني تنكيرهما بما قال بعضهم ان واحد

مضاف الى اسم وأمّ مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله

لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب تلك المضاف نحو رب رجل وواحد امه فالهاء عائد الى

رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفات ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة

كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد

واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رأيت رجل هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده وربيب

قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لتقدير الانفصال

نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني قوله وقد يكتسي

المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه بان يقال سقطت بعض

اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لَمّا اتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ سورُ المدينةِ والجبالُ الخشّعُ

اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعضُ السنين تعرّقتنا كفى الايتامَ فقدَ ابي اليتيمِ وقال مرُّ الليالي اسرعت

في نقضي اخذنَ بعضي وتركنَ بعضي اذ يقال السنون تعرّقتنا والليالي اخذن منه قوله فما حبُّ الديارِ شغفنَ

قلبي ولكن حبُّ من سكنَ الديارا فاكتسبا التأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف

المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه

من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة

المائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف

اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره وقيل وجهه

على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المفسر بالتبيين وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض

بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالتبيين تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف

بعد التعريف لغرض يتبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر

من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا

هو الوجه في قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية

كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار

نظر اما اولا فلان المقصود بالتبيين في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لتنصيصه كمية المميز الا ترى ان

المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين وايضا الاغلب في صفة المضاف اليه كقوله تع

سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية

ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت

برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف

الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال

انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله

مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر

وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك

مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك لان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم

فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس

كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه

فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعي النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة

غير محضة قال رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيمى مشمعلّ طبّاخ ساعاتِ الكرى زادَ الكسلِ ولعل المص جعل مالك يوم الدين

بمعنى باللام كمصارع مصر ولهذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في

ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قبيل كرمة صلواتُ الله على نبينا

وعليه

وعليه او انه بمعنى الماضي كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات واما بمعنى الاستقبال على
طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة
جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى
مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تع والمختلف فيه هل هو
لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فمعلوم
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان
كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف وفي اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل و
المفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف و
المنسوب نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت
هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هيهنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل
والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل
معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي
اذا كانا لاحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها لمحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من معمولاتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة تعلقهما
بهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابرة فيها وكقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فصح ان يتخصص
المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

مختار

مرتب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول زيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل المجرور نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد
قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا
اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص غلام رجل وتعرف غلام زيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى في ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا
لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحاصل
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكون مشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما اقوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا ما جوز في
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر ولان الانفصال الاضا
مبنى على العمل كما ذكرنا الا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمى الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو
الفقراء واما في اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجئ في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لحصول

التخفيف

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما الانه قياس على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة
فيهما مع عدم التخفيف بالجر فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
باضافتها فانه رجم بالغيب من اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نحكم اللام سابقة حسا
على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشتبه به وذلك هو الحسن الوجه
والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة
واما النصب في مثله فهو مشبه للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير
واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام
بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد
برده ولا اولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة و
وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا والا ما فصل واجعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ المرفوع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
في قولك زيد ضارب غلام عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم راعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا
المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه لتشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة
الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراه
مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرف الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء
انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها به
الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف
والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا
الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو
غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه
ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف لا
انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيفا ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك
في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما
من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة
لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل

حال الإضافة

والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى
الاجنبي المنصوب بهما مفعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول
ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد منهما جازت اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة
اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضاربات الرجل والضويرب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو
الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضاربه غلامه وذلك لجري ضمير
المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام و
مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قولنا الواهب المائة
الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن التنوين عن تنوين
ما ذكرنا من الظاهرات لم تجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون
والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا
ابن حمال وقيل بل النون للوقاية كتشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملني لا حاملني وانشد ايضا هم
الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق
والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء
في الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يجد فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها بهاء الضمير لما ثبت وصلا
ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه
مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير
بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربك اعتبارا
للمضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه
وجماعة ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد على ان يكون زيد وهذا الضارب الرجل زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و
ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام
الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير حملا على محل البكري
وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
لانه في قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما
اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها
فان ولي المجرد منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
محلى باللام [illegible] او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه
وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل
فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز
مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة
في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجرد ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه [illegible]

لكنه

للكافي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في الحسن الوجه وبحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام او مضافا الى ذي لام نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه غلام ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل انما جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اى ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلاميهما او الجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببية نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج قوله اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحق والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو اصباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانهما ان كانا مفردين او اولهما جازت اضافة الاسم الى اللقب ايضا عند الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجبت اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وكتبت زيدا والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب فلا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز فقال سعيد كرز فان قلت لم يقدم الاسم على اللقب مضافا الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئت ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي

ظاء وانيب اى اصحاب هذا الاسم وجاؤ ذو السيوبه اى صاحب هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل
مرامر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتأويله شخص الحي كانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما
ذكر لفظ حي مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حي زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في
باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه تسبب اليه الفعل وهو معدوم وهذا
حي زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني
زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب فالاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته
الا مع ما يتعلق باللفظ نحو نداء عين وينادي به فاسم السلام من باب عين زيد لان اسم السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك مني
بعيد اى انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والخلاف
في جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما في جرد قطيفة وبحذف اللام كما في مسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا تخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى الا انك جعلته غيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد به في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد
فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يلزمهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان
توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب لبيان شيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول و
مواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب
المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة
لان المعنى شيء جرد اى بال ثم حذف الموصوف اضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثال اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة
مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة وهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه
المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقا كبقلة الكرنب وجانب الغربي كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كتخط النوى ولبراً سد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
فان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لتنح الدجاة منهم شققات
وحاتم وقوله وسكة ثلث الحولاء وتخاء الدعثر ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة

وبما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فيقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما الا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والله المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما الوظاهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء ونبتدئ الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفة المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الاحسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها واجمل تكبرة قول الشاعر تلك اصلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولقد رآى قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما في فيدخل فيه دخول التي فيما اضيف اليه والمعنى فيه انه صاحب مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضلا في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضل جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقولنا اصلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اصلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان ولما اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة والنكرة فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفتها الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة فجاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان اي استفهاما كانت او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جماعة معينة بعد تجمعهم منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا لتجمعه منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضاء واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

قوله بعد من آخر اجزاء الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد الظرافة على كل واحد ممن بقي

قوله جملة

واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعدة وهي المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت
بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين
هما واى رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجملة
مستترة يجمعها من المسئول ومن امثاله فيكون في الحكم في جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى
رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين
رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجال
فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا
فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين
ويجوز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فمعنى قولك زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة حتى قلنا افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا
يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعم الجنس تخفيفا بخلاف
المعرفة فانها للتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزيه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف
فيهما فلاجل تكرر المسئول عنه في اى والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه
واما قولهم اى واياك فالمراد به ايّنا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب فلما كان لا بد لهم من الضمير
في ايّنا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى لرعاية نحو المعطوف والمعطوف عليه انه لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل
هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فأيي ما وايك كان شرا فسيق الى المقامة لا يراها جاء مثله في الضرورة اظلمي واظلمه
واى معرب مع ان فيها معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية
للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم و
تجريدها من التاء مضافا الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تع باى ارض تموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث
اسد وحبس منع مثالان للخصوص لا في عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما يقول الا ان الاول
عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اختص بعض احكام الاضافة ولا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن
اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اى ابن حذيم فاما
حذف فالاولى والاكثر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يبقى على اعرابه عند سيبويه على
اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء
شحمة قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده
وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي
المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو وتجر عمروا اذا المجي ليس

رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم

منفيا

باب حذف المضاف

منقبا عن زيد بل عن غلامه واجلب المضى عن الاسد الا انّ كلها كناية والبنوة مقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا
يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يمتنع المثنى
لانه يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله ولما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا اما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى
هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا
المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد
معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد
من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثيرا فلعل هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف
اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله مر الليالى
واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبى واما
اذا ما الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز
فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفى التأنيث كقوله عليه السلم ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف
اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى ثم
حذف فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فانه ملك اى قطعت يده وفى التنزيل
كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فقالهم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة
اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخو زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى الاشارة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا فيقام المضاف اليه الاخير
مقامه كقوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا
فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او مشبها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على
ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ
وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء
كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد
وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كانه فى ما بعد
الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره
والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر
كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب التنازع فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر
المبتدأ الاول محذوف وهو معنا ولما ذهب ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف
والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه
لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه
وذلك فى كل وبعض واذ واوان كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن
الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا
وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن والنساء يشهدون
وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز
كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض
الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله يمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن
الاعرابى هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل فى الشعر بينهما ايضا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك
لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا لم تكفرا ابى
عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزادة وقوله تنفى يداها الحصى فى
كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

بغير

بالمفعول وغيره في الشعر ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وزيد ويعني بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلهما ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره فانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا يجوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا هوي ولهذا قالوا في الافعى في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم ناب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جائي مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى وفي المجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياسهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يعكسوا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلبت اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما للزوم سكون الاول و بقلب الواو ياء سواء كان الاول او الثاني كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس بين بنيتين وجب قلبها كسرة كما في مسلمي ثم سهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبّل ومبّل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبّل وان ادى الى اللبس لم تجز في قلبها كسرة وابقاؤها نحو لي في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء المتكلم الف وياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو ... ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فيّ قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ ويقول حمي وهني ويقال في الاكثر في هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحدها فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

مبحث الأسماء الستة

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه على لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك ففيه ثلث قطع الاضافة واضافته الى غير ياء المتكلم فحال القطع يجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفها وابقائها اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا بد ان يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلأدائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤدى ايضا الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذفت لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهو الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالناى من اسماء كاف وقال وآخذ من كل حى عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فى فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كعتيى ثم فى لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية والياء كالكسرة والواو كالضمة والالف كالفتحة الزمت الياء فى الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها بالكسرة التى ليست باعراب ولا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما وذلك كما شبهت الضمة البنائية فى يا زيد بالاعرابية نحو بدلها بالواو والالف فى يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية فى لا رجل بالاعرابية نحو بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التى هى عين فى فى مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية فى الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء فى فى وقد يقال فى وفم وفم زيد فى جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يروبه شئ يلقمه يصبح ظمآن وفى البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هى خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين فى حال الاضافة اذ لا تنوين فى المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا فى فى من فمويهما على النابح العاوى اشد رجام وهى جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التى هى اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد يثبت فى بعضها كما يجئ فى ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اعرابها بالحروف كما مر وقد يجئ فى ابوك واخوك جعل لاميهما الفا كعصا ومنهم من حذف اللام كما يجئ فى لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها فى حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر فى المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام فى ابى واخى كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وخطأ بى واخى غلط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا فى على الاقيس وشبهته قول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال فى اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا كما قيل فى اخ اخون قال وكنت لهم كشر بنى الاخينا وللدعب لا يبيت بالحملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصى مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان فى اب واخ اربع لغات وفى اخ خامسة فاللغتان المشتركتان يكونا محذوفى اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان ويجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددى العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهى اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة الخامسة فى اخ اخو كدلو مطلقا وفى حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء ونقص حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اى فى الاضافة والقطع والثالث ان يكون كعصا مطلقا والرابع ان يكون كيد مطلقا والخامس ان يكون كخبء مطلقا والسادس ان يكون كرشاء مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف فى الاضافة الى غير الياء والنقص فى غيرها واقلها ان يكون كالمشهور زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجى

بنها و ثنا ابنها انشد بدونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله وحب وفي رحليك مافيهما وقد بدا هنك من المبرز فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع حذف الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام كيدا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قولهم فوهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشددا الميم مطلقا ومضموم الفاء مفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة ملائم اعني فوك وفاك وفيك وقد يلحق فامرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع عن الاضافة لانه وضع وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو وضاموه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لم يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو يزيد وذو الكلاع فانما جاز التأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثة اعني ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فخففت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذوة كطبة وقال الخليل وزنه ذو فعل بالسكون واللام محذوف في جميع متصرفاته ذوا الا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاؤا واما هن فانه لم يسمع فيما اهنا وحتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنه الكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بكون الواو وكما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا اوذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لام ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما يجيء قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبر كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات فان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة

كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا يا في التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو نقعد مسرمدا نوما محدقا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا فلا ينجبر اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما كان التابع حكم العامل المنسوب معنى المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كالمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس الاول معنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور مع العامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تع للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وسنعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدير لا حرف الخ واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا يجعل في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين

المكررة

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني
زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود . وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات و
هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سأل نفسه وقال اما اسماء الاجناس
كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب
انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات
ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها
من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات
سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من
الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع
على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال
المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصد الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها
هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع
منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات
مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقيل تابع يدخل فيه جميع
التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه
قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت
برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان
قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما
فالجواب ان ذكر هذا الشرط لهم في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين
نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكنه لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع لزعمه انه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا
الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول
وصاحبه مجيء التبيين لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا
في نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد
وكذا سائر المقادير نحو عندي ذرت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو رجل اسد او لا نحو زيد اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا في نحو اي رجل لان ترك الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا
يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع
وثلاثه فانه وجاءني القوم ثلاثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم
وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والآلة وقولنا مجيء التبيين يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع
مجيئة التبيين لتغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في
نحو مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط
دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه
كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا مجيء التبيين الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم

قلت التوضيح بقيد
ما دل على ذات بادل
ذات باعتبار كل ما يطلق
عليه لفظ ذات والقتل
حيث لم يوجد اسم ما
فالذات فيها مثلا يدل على
تصف بالقيام وقال ان
الذي هو ذات الاسم
والمكان والآلة او على
او الفعل مثلا يدل على الفعل
او زمانه فيه
وليس عموم الفاعل والفاعلية لان
وان خص عن التوضيح بالاضافة
عموم الوضع والله اعلم
التوابع

لان اسماء
العدد اوضعت
بمعاني ينصبها
الخبر عن
الحال والنعت ٥
التمييز

والقائم

والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئاً لكنه يصح تبعها وضعاً ونقول في حد الوصف الخاص اي النعت هو تابع دالّ
على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقاً فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي
وبرجل حسن وجهه وبرجل حاره وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد
يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلّت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاماً كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء والذم او التأكيد قليل وانما
يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن
الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل
العالم او الفاسق الخبيث اذا عرفه المخاطب بذلك قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد
اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع
شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين
انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم
وان لم يكن تكريراً نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو اتاني زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون
مشتقاً او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل تميمي وذي مال او خصوصاً نحو مررت برجل اي رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتاً ولا فرق بين ان يكون مشتقاً او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفاً ولم يستضعف زيد اسد حالاً فكانه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً والمص لا يشترط فيهما ويكتفي
بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشتقاً كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموماً اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما
موصوفاً في جميع المواضع اما ظاهراً او مقدراً فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموماً الوصف العام وقد حددناه ومن
الجامد الموضوع كذلك كل موصول بغير الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم
قوله او خصوصاً يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى
اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيما اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته
صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعاً للمعنى في متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعياً
فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقياً معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة
كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصاً وسبعاً مبهما
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ
قولك مررت برجل يفيد التشخيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في
غير الرجل ايضاً ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربّاء شمّاء لا ياوي لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معيناً وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام
ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصاً على ما قال المص اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد
هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفاً للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم
والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو اما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل
لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن
التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله

كالجامد الوصف والعدد والمقادير ونحو المصدر واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك وصفاً فهو من الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه وقد
ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف
الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا
اى الرجال هو وفعلاء اى رجل هو فمعناه اى فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا اجريت بعد المعرفة
فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجارية اى امة وامة اى امة وجميع ما ذكر من الجوامد فياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية
او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل
متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفترق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان
ماسواه هزل وحق الرجل اى من سواه باطل وهما من باب جد قطعه ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من
رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى
شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم
امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفى قولك معنى رجل ما شئت من رجل عندى رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك
او ناهيك وكفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك
يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذ ميزوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو
بالله من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر قال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح
والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذ فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هذا من رجل مصدر بمعنى المفعول اى
مهموم لك اى مقصود لك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه
من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن القياسى ايضا ان يكون الموصوف ويضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل
رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء لشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب يلومني شيخ
اليه المعصى كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف قالت وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم
كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السئ فمعناه رجل صدق رجل صادق اى جيد
فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول
كما مر في باب التمييز في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال
ثلثة فالم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندى رقعتان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضرب واحد ما جنس مشهود
بمعنى من المعانى يوصف بجنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو يتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما في قولك الكوز مملوء ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم مررت بزهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه
ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار فيقولون مررت برجل
نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف
المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرى وبرجل
حمار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء
صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها
وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا
اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا الخاتم حديد قال سيبويه يستنكر نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت برجل بسرج خز صفته وبصحيفة طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك
بداية اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظ لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها الكنه
جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج
كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته
اى بسرج لين صفته كالخز ولين خز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير التابع قولهم مررت برجل ابعشرة واخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها فمعنى
قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف
النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب
قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللتلك
الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول
بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات
محل وقوعها موقع يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة
الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني
كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك
المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة بل يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف
لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان
يفعل ذلك لان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جوزهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف

والموصول
تكون
مخصصا

لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف ادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيهه بك لانك تقدر رفعه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف معتدة لتطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو
يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو
في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله
اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بجعل
حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء لتنزله منزلة حاله نحو رجل مصري حماره فحصول الفائدة بذلك وهذا الشبيه ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها
وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل
ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل متعد ان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم
الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو زيد ضارب
عمرو غلامه امس وزيد ضارب غلامه عمرا اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلام زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا مرئيا كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن
نكرة سواء كان علاجا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وزيد مخالط داره والزمه سيبويه يجوز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز مررت بالضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو زيد المخالط داره فربما لا يلزمه لانه كان ابا انه ليس يضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز
النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال
والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حيث العراقيب العصا وتركته به نفس عال مخالطه الرزء برفع مخالطه وليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا
في الجواز والزمهما سيبويه لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند
النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان اولا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا
اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه
رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا قيل هذا

يقول

مبحث التوابع

يقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على فتح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اى مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يمتنع كون ءاءنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله و برجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها جاز وصفها بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تع نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وحبل خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجئ فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونها اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا النوع فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد النوع كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه النوع كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث وحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظر حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان النوع فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف

والجموعة

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في ذاته ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر و
اشعر انما نعت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهتها
لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب في الشرط
والاستفهام وقوعه موصولا فلم يفرع على ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله قولا
لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهتها لذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموقنون صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذي اللام والموصول لما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو
بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من
معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام وان كانت زايدة الا
ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذي اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون نوع آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو
الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
المذكر على المؤنث كما رأيت والعاقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدأ و
الحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبولون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم
يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعين لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وان

قوله ... على البدلية او عطف البيان عقيل

وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما
في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف و
يجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من
الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحكم
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمرا واجازه هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الو
نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين
او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا ونكرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاء غلام زيد وابو عمرو الظريفين ولخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق
العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان
لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الآخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي
ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي
ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت
والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت
زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين
وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف
عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا من علمته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم
فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت برجال ثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع
الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف
مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق
وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة
رجال كاتب وشاعر فالجار بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله كان حولهم لما استقلت ثلثة كلب
بنظاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و
يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا
اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو

قال ابن عقيل ... الكت وابن الطراوة
جواز الاتباع لصفة
الآخر لانه اقرب فاما
الفراء الاتباع وقال
بنعت الاول

متصلا

متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة الدال عليه فلهذا لم يقع التأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون
اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج
الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف
يستلزم وصفا آخر فلك ان تقطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل
ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اولا كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج
في القطع تكرار النعت والآية ترد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا الحاجة في النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والا
عرف بتخصيص النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا كان القطع بحرف هو نص
في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع
الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو في
المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع
بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون للتشنيع نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات
ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين
والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع فقصدت المعاني المذكورة اولى وسواء كان
المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد
وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في
ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع
انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع
تفرق الموصوفات ولا ورد بعدها حذف الموصوف فاعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى و
عندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم
مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى و
منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما
الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته
في حال كذا وقال فظلتهما شتى كالملاء منهما واوى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها تنبيه
في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كانت من ارمى البشر وقال كانك من
جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون
كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل
فان والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان يتبع اسود لكونه تأكيدا له نحو احمر قان وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والتزام التأخير كما تقول
في ان رجلا ضريك في الدار ان ضريك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب
انزلناه مبارك وقوله وسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب وربما نوعت
الشعر ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي
النعت لا واما وجب تكريرها كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد

يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت للاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رمان والذي هو للجحر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايا كجحرة بطن واد همو الناب ليس لكم بيس بجحر همو ز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا قائما مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله همو الناب همو زنا بجحرة ثم حذف المضاف اي جحرة فبقي همو زنابه ثم لما اضيف همو ز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة سياتي نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يجيء بالتاكيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدر ما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص وبعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وقد ذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولما استغنى في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب فيجوزان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة والا لم يتم العطف عليها اجاز قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر وفي الضمير المنفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد لكان كانه عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوزان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الم برحلي وخيالها الكذوب او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلهذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك لان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يثبت انه لم يجلب الا لهذا الغرض

بحث العطف

علانه

وانه لا معول له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية تقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة
الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن
على المضاف
عطف المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني غير معنى اذ يمكن ان يكون
استوثق معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور ههنا ايضا في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره
اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
يحمل
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالحمل على الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله
واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة
الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز
تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين
منفصلين عن متبوعهما لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق
فلم يكن جرى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامل لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فلم يجر ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع
فيها لا يرد
فان قلت فلا يطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم لم يجز في النفس والعين
تاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس
الفاعل
والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس
الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم يطرد الحكم في الباقي مع انه ضمير
بارز نحو غيرتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا
لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير الا ان
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبة التأخير عن خبر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علل
المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل فان قيل
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فلا
ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
والمختار الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانهما فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

المرتب على المشتق وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كالجزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وكونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة لدوام مناسبة المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ونقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب هو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه فقولك ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهب عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين و ان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بمعنى لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و كلامنا في المعطوف هذا الذي قال المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ و الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى ضرورة او غيرها او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا ومما كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن

فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير

الجملة

للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وضربت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزل الجبال ولا يزل انا والذي يقوم
الفيل امس ولا يتغير انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت
زيدا وابا ها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع لا يتصور
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تتعلق معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثانية
مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف
امتنعت لا ولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو
الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا و
ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا خالدا فاضلا وبشر خالد محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثا او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اجمعوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررنا الى الغزو بجيش والحج بركب لا يجوز اجماعا اى لا سيما
اوليت حرف العطف اذ الاخير يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررنا اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دارا معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطارا وتارات خريق
كانها مضلة بو في رعيل فجفلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالذي معطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد
واظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام
لان ام العاطفة اى المتصلة بينها مثل ما بين همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف و
المجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى

والفراء بضمار الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء شحمة وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى للذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تع واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات لآيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي آخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي يثبت في كلامهم ووجدك بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين للتربيتي الاشكال عليه في عدم تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الجار كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد في الشركة قال تع لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي بالليل والنهار انا في الليل اصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى ونحوها تقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيدا اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول من قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت آناء الليل ولا يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل ولا يجوز وزيد قام عمرو ولا ضربت وزيد عمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل وحق الآلة بعد المستعمل لها ولا استبعاد كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول المتبوع اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لا يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبتدأ مؤخرا الخبر ودخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين في العمل مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول انا وعمرو وزيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر يجوز قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو وجاز اضطرار التأخر عن العاملين على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم

ترتيب

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا يقول ماجاني وزيد الا عمرو وانما جاني زيد وعمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل ولا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه اى ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان نقاوضا في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار ولجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء نقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرا رايته وكذا تقول زيدا وهند جائني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير ويقول في غير الخبر نحو جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرا وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل يقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا واما قال تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن قال بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اى ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بمعنى الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الولي فتقول جئتك خائف وراجيا وهذا ابوه كريم وشريفه ليس في القبح نحو رجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو

نحو الفاء واخواتها الا اصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الحذف في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو
اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمروا اي وعمروا وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا
او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف
كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا
في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان
يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيدل حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره وذلك لفظ دال وضعا على معنى حقيقة قد يظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله
اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب
زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو
قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا
في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة
لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث
ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما
نسب اليه عامة الاجزاء شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شأنك في العلو
اعظم من ان يوصف وامرك في العفة ظاهر اي في باب العلو وباب العفة فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا
اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر
وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله تعالى نفخة واحدة
لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المص الاعتراض
على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على
الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجزؤه الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع امر لذلك المتبوع
وشأنه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم
تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاءني الرجلان كلاهما فلفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت
بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا ما المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين تضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة او التثنية او الاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والتثنية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصد الاجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين بعضها لم يقع الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمله العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعا مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاؤا ومر القبيلة جمعا او القبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة فحالا كقوله تع عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اريدت ذلك المعنى فقيل يأتيني بهم معا لان معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد فيليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب هي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات

كتابوتقفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و
ضربت ضربت وان كان العامل في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمل الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا ان قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اختير عمل الثاني بضمير نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهر
ايضا وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما
المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم
كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع
تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر
لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير
الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني
فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرر بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين
الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف غير المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا و
عهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما
له ذيل فتكرر المقتضي ويذكر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه
اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون فقيل
من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال ومن بتع
اي دوى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه
مبني كحيص بيص وخيث بيث كما يجيء في المركب ويجيء ان راعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو
لا بوص ياء واصلها حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله
لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي
فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معنى
الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى

الا ترى انك تقول في باب البدل ... المستقل

التاكيد

التاكيد وكذا قولهم مُطِرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومُطر قومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال لكن جرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت
اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون انتصابها على التاكيد لجريها مجرى اجمع حالة حذف الضمير
منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فلا يقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل
والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد
الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان
اي على ظهره وبطنه كقوله تع واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت
الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرًا او بطنًا نصب على الظرف
او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان ويقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله
فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمّان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير
فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما او اعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو
قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني اي
كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي
للمفرد والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ
في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد المؤنث جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحد اعني
جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء منقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات
كلهن جمع كتع ويجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات
مستشهدا بقوله جرّبا مثلن من سهلان او وادي خيم على فلامس مثل خطاب السّلَم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة
خارجة وقوله تع والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون
واحدهما مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى
المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو
القوم والرجال فان لافراده كثيرة التميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما ما هو متصل الاجزاء
كالعبد والدار ونحو فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو
اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون البعض ولا
يفرق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول جاني العبد كله وذهب
زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد
وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لم يرفع احتمال افتراق
الاجزاء حكما لا شتهر برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا
يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا
كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر لانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات
شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلم فنكاحها باطل باطل باطل
ومثله قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة
وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لا

[illegible]

الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفنا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
موقتا ودينار درهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل
ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا نشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتني
كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما
جميعا ومعروف الذي ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل البصرة اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجي كليهما
غير تأكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظا احدهما
تأكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم
اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من
الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف
للاختصار والتأكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد
او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك فقد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا
تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما فيه حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تع كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة
وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك
الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون
النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون

على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا اتباعا لاجمع ومتصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا اتباعا ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع
واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وبعد الميم ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع
وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد
كلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج
في قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة و
ليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون
مع تقدم لفظ كلهم وكانهما اكدها ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معاً والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون
الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جائني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى
الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
ايضاً قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال باتي ان يقتدي قوماً وليهم
او تخليهم فان الله خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت
به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم يذكر كما تذكر في كل واحد من الثلثة صوناً
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوباً اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل
الكل ان الفائدة في ذكرهما معاً احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو بزيد رجل كون
صالح او يكونا معاً متصفين بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد برجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانياً اوقع وآكد اليس للاتيان بالمفسر
الا نحو قولك برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحاً
للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر الا كنيته ابو حفص لا العكس
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا مطلقان
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائني اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة
ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامداً بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً كقوله غلاما بيك خير منك ابي لؤي بحيى
النجيح والمهبل فقد الموصوف اي غلاماً وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جائني
زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو العايذات
الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التأكيد فانه وان كان جامداً لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع
لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلاً ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً اي صالحاً لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ وبالحارث زيد مبنيين والثاني
نحو يا غلام بشر وبشراً معرباً بالوجهين وبالحارث زيداً بالنصب كذا قولك انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق
يجوز جعله مستقلاً نحو يا زيد وعمرو وعمر مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمروا
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشراً في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته
والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك
المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم و
صرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيداً كقوله تعالى

فانه جعل المجموع كالشيء الواحد ثم ابدل منه بقوله اجمعون وهذا الذي ذكره قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه فيضاهيهما لا بأي شيء يعرفه المخاطب في ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره ان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل لا بمجرد ونحوه لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا اللعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد لانه فعلهم بدل الاخدود ما يستحق به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقعة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في مثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ويتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر وكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وغيرهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد حمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو لحو يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي

لانه

لانه قدس من بين مكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك انى البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد
اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخويك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى
الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شىء واحد وقد اتفقوا
كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو وكذا هذا المضمر من المظهر نحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا وتاخ
زيدا وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرته زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تاكيد لا عادة
الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من جملة والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده
وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد اكرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا الدابة والمظهر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى
لكونه كالكل ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يلزم فى بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق على ثلثه
الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاء الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها ونحو قوله تعالى فى لحاف
الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا
يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض وعدتنى بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شثنة المناسم
وقال فى الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما القيتنى حلمى مضاعا واختلف فى بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد
رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف
من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحد لكان الثانى تاكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده
المعرفة فان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا
وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى فعل الامر ونفعل فى الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبنى جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا
ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو متعلق بجواب الاستفهام اى يتساءلون
ببدل واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل
دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل

الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا الكريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان
وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون
الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب وكقول الشاعر متى تاته تعشو ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا
لا بدلا نحو ان تنصرنا تنصرنا ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد
جاز في المفصل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا
تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل
على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية والاشتمال واما بدل الغلط فنادر
والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ويفصله من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل
نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق للمتبوع ظ وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم
الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاولى ان يحد بهذا
الحد لا بدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بالحد بالتمييز مطلق البدل قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم
جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب
زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكره وابنه الجرو قال لا يجوز في
بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير
ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قوله اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من
اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا اكسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه
يده فحذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد
لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد واله تم
الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني على يد اقل العباد الراجي لعفو
رحمة ربه يوم التناد راجي عفو ربه الواثق بالله محمد هادي
ابن بهرام الطالقاني في بومحكس في اليوم خامس
من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وستين وثمانين
والف من الهجرة النبوية عليه السلم
والحمد لله رب العالمين

المجلد
الثاني من
كتاب شرح رضي
على الكافية في علم النحو
الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان
اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو
بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي
التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك
الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على
تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل ما تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور
كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني
قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات
وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم
في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني
على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان
والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني
الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام
بعض الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد
في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاين المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة
مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال
في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان
مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في
اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني
وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل
الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء
على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين
قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع
المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور
بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة
فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير
الاول واما بناء المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجري

بقية

بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما اجراء لها مجرى الباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقديم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما
لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات
مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
قوله ما وضع لمتكلم مخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم
نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما
متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون
المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في
المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد
قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على مفعوله
او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تع واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي
ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون
المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب
مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون
المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا
نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو [illegible]
بدرسها او منفصل عنه نحو قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تع ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على
المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

الغايب انما يفتقر ضمير الغايب بتقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ولم يتقدمه مفسر يكون مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاى شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما لم يذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وان لم تات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما في التفسير دون الاول واما تأخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلث في ضمير التنازع معدوم اما عدم قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعيف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذور ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الثاني الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع فان قلت اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فجعلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فان ذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب ونضرب واضرب امرا واضربي وتضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيهما ما ابرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربن الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانه قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اولا وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل الفصل جائز بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير ثم كل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صار تسعة

وكل واحد من الثلثة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم
منها لفظين بدلا عن ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفرداكان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هيهنا وكذا قولك نحن ولم يفرد والمثنى
الفاو للجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب جمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا
قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل اسم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر المثنى والمجموع فاز يجعلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قوله تع فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وانا قاعد النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك التثنيتين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المفردان في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل
البارز نحو هي وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف
المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها وانوا القصد بوضع متصلها
التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكما اتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو
في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتما كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم
المعرب كما يجيء في التصريف اما ان وليهم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب الاعرف رجوع الضم والواو ولان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد
ان يكون ضمائر الغيبة اخص من ضمير بهما فاسند الى المفرد بن بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ
بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم
ما قبلها في الآخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان في نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت يجيء

ان يكون اثقل من الالف تضعفًا وتكثرًا وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اخف من ضمير المثنى واما التاء في ضربت و
ضربتا فهي حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التأنيث كما يجيء في اخر
الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي اما في المضارع والامر فلم يبرز
الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل بفتح في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز فاما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائب
لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على
ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استنكر الحكم بكون ضمير
المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل
للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في الماضي
والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطب والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهروا فيها
ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضميران الالف في المثنى
والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد واكرم غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا
استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع
فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى للفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو ما قلنا قبل فلم لم
يجئ الضمائر بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما
على ما يجيء قلت يجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم
هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل
همزتها هاء وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل فهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى
بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلفظها
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال
حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل
في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن
للمتكلم مع غيره مشتركا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان
انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه بالتاء المضمومة نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بما حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ و
في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء و
المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها عمدوها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا النصب منفصلة

جعلوا

فجعلوا ابا عاد لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين و
فالواو في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها
سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا
في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا بقول ما ضرب
الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف
عند اتصالها بما كبعض حروفها فخففتهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة
مع كون الهاء في هو وهي خفيفة واستثقال الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها
حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا
وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدي
اذ من هواكا وبيكيهما فبس واسد وقوله ما همدان وقال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر
علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا
للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للخطاب
مثل التاء في التصرف نحو لك كما لكم لكن كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف
المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد
يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال ومستيه فاقصديه وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين
بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو ومن
عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا فنحوه
من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا يا هي الفا فصار ها الا ان ضمير المذكر
اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما ذكرنا فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها
ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الهاء
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء
بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
نحو بهو ولديهو وعلاهو ومنهو فمنه من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء
بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وعلاه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت
العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعرية لا اختيارا
وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء
حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهو ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجي في هاء المذكر الذي
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر والاولى كسر الهاء من غير
وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء
نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء
مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا
وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصليه او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء
اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وعلامهم وان كان الفا او واوا ساكنا صحيحا مكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم و
اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز وقال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامبهما وغلامبهم وغلامبهن وبغلامهما
وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
في المثنى والجمعين متفقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا تخلو
من ان يقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لالتقاء الساكنين اليس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة
على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيس
للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكلامهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وعلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الافصح الاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكن
وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة
وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء
وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب
المنفصل فجاءوا باياه متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لانهم قالوا اياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا
تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللواحق بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد
من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من الضماير الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة المضمر ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات
واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هو وكذا في الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الفصل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما
وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار
لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا
ثم ان الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من
الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض
للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما
ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما
مبتدأ وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضائه المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف
الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في
طلبه المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها
في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا
يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم
المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على
الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي
للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل
او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والاولى ما يحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل
به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على
عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت
وبنحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم
الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والمؤخر لان الضمير المتصل انما يكون
كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك
الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لقيط اخاك ولقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا
يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها
ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني
مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصاله التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت
زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا فلا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني
في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر
على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان الالتباس في المفعولين الذين
يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي
علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني
اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما ذكرنا على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما

مرفوعًا اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان نفصل عن عامله لغرض لا
يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد ما قائم الا هو وانت وما ضارب الا انا هو او اخوك وهيهات زيد
وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير
المستكن فيهما لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن
والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جائني رجل قاعد ون غلمانه وقال الزمخشري لا احاجيه بل يقول
ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قبل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف
اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم انتما او في الدار
انتما عند من يعمل وذلك لانه يعرض لهما اذا كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فظهر
اذن الى اللفظ فرقا بينه كاثنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيها احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله
ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب انفصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف واخبره ساده مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمه كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى
ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه
في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير
المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول العجب من ضرب
انت زيدا اذا لم نضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اعجبني ضربك زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير
الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجازية
نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب
اما [illegible] واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا
او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب انصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا يقول
ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالانصال به غير واجب مع الامكان وكذا يجب الانصال باسم الفعل
لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى المنصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء
كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب
الاتصال في الضميرين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل واجاز فيما اتصل بالكاف من ذلك نحو رويدك
وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف
واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل
الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول عجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة
اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربا يك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا
للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده
نحو عجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
اسما الفاعل والمفعول فحق اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا اخلافي كما مضى في باب الاضافة وانفصاله
بهما اولى من انفصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر تقول ضاربك وضارب اياك و
الضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين
مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل
لغرض احتراز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك
زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل
افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان
تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعم بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول
في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا ولا
يقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من

قوله قد ذكرنا ان الذي يستند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تأكيدا اذا جرت
الصفة على غير ما هو له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو
مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتني وجاءني زيد ضاربته انت او صلة نحو الضاربه انت زيد
او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو ويقول ان ذا الخلاف ما يجري عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه
اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند
ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد
او فرعيه او في التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس
بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث و
الجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان
نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضربتني وتضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب في غايبته مع المخاطبين نحو
انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل هنا و
يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه
انا ونحن الزيدان ضاربانا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم هم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمتصل
اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان
لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة اذا امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال
وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان
موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا يبعد مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره الْبَسَ او لم
يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند
انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى
عليه ومن هو له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في قولك انا زيد ضاربه
بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير
قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه فيخيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير
لا يجوز حذفه لمجرد اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار
في الثاني نحو اعطيتكه وضربتنيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع
اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل
المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلابد من اتصال الاول وانفصاله
نحو اسكن انت وزوجك وبابتلنا بالك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان
كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار
كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلابد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع
نحو ضربتني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب انما وجب اتصال الثاني لكونه
كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل
بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد وجاء والمنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك
المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب فيه اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه
جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد فاعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه
اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته
بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه
في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد راجح المبتدا والخبر الذي حقهما الانفصال ولو وجب اتصال اولهما لقربه
من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه
عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

الحروف غير موضع مهمل واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الانفصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول
متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه يجوز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا اعطيتنيني
اذا اعطيته نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يأنف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربهوه كما جاز اعطاهوه لان
طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان حاجته للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما في نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك و
ان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ننظر الى الثاني هل هو انقص
تعريفا ام زائد او مساو ونقول في الانقص ضربكها اياها قال فلا تطمعا ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه
كما يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربيه انا وضربي انت ولا يكون ان كان
منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربيك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير
الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم و
ليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهومة مما قدمنا قوله والا
فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك
فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وجاء لولاك وعساك الى آخرهما
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي
واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى
ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في
باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوي فالضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها
ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان
الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال

التسهيل في

الشبيه بالجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه تغيير اثنا عشر ضميرا ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وان ارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل كما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق يقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه وتبقي خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فجرءوا على خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس بخلاف تغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما يقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى التواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذلك لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدأ والثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرناه في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتحة والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كره ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مع الغنى في القرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسرة مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني فانما جاز لكون
نون الاعراب والتأكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا و
اضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية
الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
المضارع الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون ويفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربن
او نون التأكيد الخفيفة والثقيلة او لا وقوله هل يبلغني دارها شد بنسعة بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة
والثانية نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى
لكون الوقاية اذا عرب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لفظي بخلاف نون
الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم
حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف
نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ
الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما و
ادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون
الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا لضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته
في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه
قال في لدن ابن مجير والقراءة حملتها على ما قال والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون
النون اللازم وانما لم يأتوا بها في على والي ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك
الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه
كما يتبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي في رحاي وعصاي في قاضي في قاض ومسلمي في مسلمين
وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعوني
ويضربونني واضربوني ويرمينني ويضربانني واضربانني واضربنني وان يقولوا يدعي ويضربي ويرماي واضرباي واضربي
قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجيء حكمها
بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها المشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق
للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور
في ليت ان حذف النون الوقاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال لكميت جابر اذ قال ليتني
اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد دخلط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف
في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر
الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي المحافظة على السكون اللازم
وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قبل سيبويه فقال في لدى لدى ولو اضيفت الكاف
الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو من وذن ويبلعان من
الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه
اولى لاجتماع اللامات فيه وهو مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد
اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة
لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني
وجاز ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عصاي حملا على لعلي والاكثر عسلني ويجوز
الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني
وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا

رغبا

في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملني في السر
لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل تعجبا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اي دخول عوامل المبتدا
والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير ام لا ولا يمكن
الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب
نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متقاربان الى شيء واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتدا
بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا به وذلك
لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج
الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد
وانما قلنا ان الاصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم الخ المبتدا الخالي من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدا كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدا
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد
الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك
لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربنا اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو
اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما
فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو
ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا
امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا
التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك سواء كان اللام
موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل
في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدا ضميرا نحو
اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتدا كقولك الذي هو النصيحة وعند كون الخبر افعل
التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصصه حرفا يمنعهما افعل التفضيل معنى اعني من فهو
ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحدة معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل

To: www.al-mostafa.com

خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيل بمن كالمعرّف باللام لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل
المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا
يعني اذا كان ذاك مستبعدا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي التفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوّز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو
غيرك وكذا جوّز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
عليهما وكذا جوّز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوّز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو
اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بامثلة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تع اني انا
اخوك وجوّز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بامثلة من قران وكلام
موثوق به ونحو قوله تع اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر اني بل لو ثبت
في كلام يصح الاستناد اليه نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو
مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد
صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر
على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوّز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو ظننتك
انت اخاك واظنك انت زيدا لصح قوله واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام
عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كالاسم يمتنع دخول اللام
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء
ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد
ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب كذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها فقد اجاز الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم
على الموصوف وجوّزه الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتداء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب
ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف فلم يتعين مبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان
فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية
مثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فصار حرفا لكن بقي فيه التصرف
المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية كان
الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما
يتعين كون صيغة الضمير المذكورة فصلا اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا
دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد
مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع

مبحث ضمير الشان

كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدأ ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لجزء الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف لاستنكارهم خلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب فيقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ وما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم مؤكد وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان نحو علمت وانها لغة تميمية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيطابقه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فسئل ما الامر فقيل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان العود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزونه الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر

يكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفي ما لا على المبتدأ بعد ما لخبريا في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهب
اخواك وما هو بذاهب بناء على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبرها ولا يقبل الا اذا كان مفردا
لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المونث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ماضارب
الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب بناء على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير الشان الذي تضمنه قوله مثل لو يعمر فان يعمر بدل من هو
او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة
المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فلا اولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت ولم يثبت لهم شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لعله
لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره في باب المبتداء ولا يوكد ولا يبدل منه ولا
يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مونثا الرجوع الى المونث اى الفضلة اذا كان
في الجملة المفسرة مونث لقصد المطابقة لانه راجع الى ذلك المونث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضى والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المونث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخله جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله
تع فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قائم زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا
منصوبا او مرفوعا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ
المبتداء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في
الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما مر في الخبر قيل قال ابن جعفر لكن تركنا اعمالها في الظاهر اكثر وقيل المصر كما يجئ
في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة
الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لا رتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه
ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب في تغليب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو فعلنا وانت وهو فعلتما قوله اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين وجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة يبنيت عند
الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف

يدل عليها وفي الثاني عادة ثم جاوية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد منطلق والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
نحو ليت ولعل ومن والى وها وكافا لجرا و يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على
المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب
وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا بعد
المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت
معناهما وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكياء التشبيه وكتغيير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما
في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج
المعاني للصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة
معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء
الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لانه وضع بعضها نحو ذا وبا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي
نحو ذا وولاء واولاء عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد مداخلة في هذا الحد
لان المضمر يشار به الى المعهود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالمظهر
كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست
كذلك فانها المشار اليها اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي فان قلت ما معناه انه ليس حدا لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد بها الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته معرفة على المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما انما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا المذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في
كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحركت العين بدليل قلبها الفا وانما حذف
اللام اعتباطا لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم ينقلب
العين الا الى نحو مرتو فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قبل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام
كدم ويد وغد ونحوها ومثل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت
العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا
جرم كان القول الاول اولى والامكان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون
الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية ما من التثنية
عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد للاصل فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فزيد الفا اخرى ثم يقلبها

همزة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان اصله ثلثة لقلبت
ذائي ردا الى الاصل ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مرتجلة قال بعضهم
مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبق شيء من المثنى لا تمهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثناة اعرابا وبناء بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب الف ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى
صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو ولي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاء هاتين علامة
التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف عن علامة التانيث التي هي التاء
فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد يكسر الهاءان باختلاس اي من غير
صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء
في بابه والاشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاء ومن
منهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف في المذكور
في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون
مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدته البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكر فيكون
اولاء كاولا لك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل يحمل على الياء لاستثقال اكثا منقلبين للكلمة وهما الفتحة
فاقضا والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يثني بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما واما قولهم هولاء
على وزن بوراء قال تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف
ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو ها ان ذا عذر
على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد الحسية او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا
اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس
في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما
في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول لان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب
به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غائبا في التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف

في نحو

في احكام اسماء الاشارة

في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام فقلت
ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول
في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تورد باسم الاشارة
بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو فقلت لهذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب
فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب
الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك
يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا او كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا بالحث وله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو
ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص
البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير
راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصروا نظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجاء و
حيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم يتخذ مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب و
البعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهائين و
بكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك
فقلما اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك
وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت
اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تالك فادخلت اللام
التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما
تالك بحذف الالف فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد نون ذانك فقال المبرد هو في المثنيين بدل من
اللام في ذلك وتالك كانما دخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولا
لك فيجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله
بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثاني الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان
يدخل اللام قبل النون فتصير ذالن فيقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام
الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وقال غير
المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان ب
التشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد
والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد

وفى جمعها اولاء واولى ثم اولئك واولاك بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى افادة البعد وعلى راى
اخرا اولاء ثم اولالك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد قسموا للبعيد والمتوسط بالكا
وحد ها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بما للوا
الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما
استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف قوله بفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو ها
على الضمير بانفصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها اكثر نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ فى
حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله وافسها وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجئ فى باب
القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها
ها وذا ليا اى هذا لها وهذا ليا فقد فصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك
مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام و
كذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اللام فى تلك
والنقل فيهما نونا فى ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا
للمكان خاصة يعنى ان هذه الالفاظ المختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبلها صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او
غيره وهذه لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما
ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكا
ولا تصحب ثم وقوله ثمك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اى عند ذلك فى
حنت نوار ولات هنا حنت اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجئ فى باب الظروف المبنية انشاء الله
قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على التمييز وذلك ان الافعال الناقصة لا تحصل على
ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان نشعر فكلمتها اعشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف
قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعنى من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك ان المجهول
فى قولك العالم ماهية العالم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل فى والفعل فلو بين العلم فى الحد وقال العالم من
قام به المامهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة وانما الاشكال فى ماهية الصلة اى شئ
هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل
لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ولكنى انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا
دفع فيما قدمنا لان معنى كلامه اذن ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى
الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية لئلا يقع الاشكال
فقد اقر بان فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق
قوله يتم جزءا اى يصير جزءا الجملة ويعنى بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون
اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلة
وعائد يعنى ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس
موصولا فى الاصطلاح وحد الموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجئ فى حروف المصدر ولا يحتاج
الى عائد ولان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقلل القول فيه حتى يصير
خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجئ فى البحث فى هذا فى نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع
الحرف نحو ما ومن واللام على قول وقيل ثم حملت البواقى عليها طردا للباب ولاحتياجها فى تمامها جزءا الى صلة وعائد كما احتاج
الحرف الى غيره فى الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله
الذى يبقى ويفنى كل شئ او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربنى او اضربه او الذى هو ضارب
او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه
او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه ضاربا ويعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على
شئ دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو والذى اخوك غلامه او الذى مضروبك هو او غلامه

الحكم باضافة هنا الى الجملة مع كونه اسم اشارة مخالف لما ثبت من ان الضمائر واسماء الاشارة لا تضاف لانه لا يمكن تنكيرها عن التعريف وان جازت الاضافة فى الاعلام

فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بجملة نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وهو وان حصل لقولك انسانا تخصص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها على ان يختصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما يقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة بالموصول لانها لم يكن لها ما به تتعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي فتح البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا فتحها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا مختصا بوجه كما مر في باب المبتداء وثالثها ان الصلة يجب ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله فلما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويعني بالجملة ظرفا او جارا منويا معه فعل وفعل هو العامل او متعلق العامل ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تع وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتاخرين وهو لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكره اي الموصول في الصلة لئلا يبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاء زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخل على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول و ذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير

فصل صلة الالف واللام

اسم مفرد مثناقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخففوا الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا
فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجئ والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ذكره
يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدأ وحرف النفى وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين
ومذهبه فى هذا غير مذهبهم والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
فى نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف
فى نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا يقال فى الشعر جاء الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللامين عنده كما لا يقال جاء حسن وجهه فى الاختيار بل جاء فى الشعر نحو قوله: بسود نواصيها وحمر اكفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بمنزلة الفعل الحقيقى لانه دخله على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون فيما
فى نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب فلكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى
ولو كانا اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما تذكر فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا فى باب الاستثناء فقلت جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلة بمشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول فصلح لحوق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين فى الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دل على انهما فى الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان
بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتوصل
فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا فى الشعر بالمضارع فى قوله بالشيحة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخر ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم
اهله واقعد فى افيائه بالاصائل اى الذى اكرم اهله ولانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير موصولة فصدره والمضارع صفة له كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت
بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعدا لان استتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره
فى اللذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا كذلك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب

فى اى الموصول نحو جاءنى ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورأيت ايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها كما فى الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على
انه لا محل للصلة من الاعراب اذ انما صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم فى اصله وللاسم
والفعل على قولك وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهى التى والذى واللذان واللتان بالالف والياء و
الاولى والذين واللاتى واللائى واللوانى وما ومن واى واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصرية على ما زعم وشبه ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى يوصل به الى
الوصف باسماء الاجناس فى نحو جاءنى رجل ذو مال وانما دخلوا على الذى اللام الزايد لتحسين اللفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زايدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذى ذال ساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول فى الواحد المؤنث التى تقلب الذال تاء كما قلنا فى ذا وتاء وقد يشدد ياؤها
نحو الذى واللتى فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى اى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذى ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصى وحكى الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل وبعد
قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم راه فى الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف
الياءان فى الذى والتى مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر فى الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا وجبلا اصم مشمخرا وقال
اخر فى التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسى اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسى
الوجوه الثلثة منهما اى تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوزان يكون لضرورة الشعر لانها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى بها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها فى حال
السعة لا فى الشعر فسمعا اذن وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين
ابدالا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر فى ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان فى الاحوال
الثلث فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما ... باختلافهما كما مر وانما ما مثنى الضمير نحوهما وكما وقلتما قلما غير
عن وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد الالف بعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف
النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر و
اللذون فى الرفع هذيلية قال جاؤا الله اعرابا فجمع ...من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول الجزولى ان
الذى مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيين فحذف احد الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون
رفعا واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شئ منه وقد يحذف النون من اللذون
تخفيفا قال فومى اللذو بعكاظ طيروا شررا من رؤس قومك ضربا بالمصامل وهو من اللذين ايضا قال وان الذى
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وتجويز ... ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذى واى الجنس الذى كمثل الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اى الجمع ولو كان الا مخففا من اللذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا
قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى واما حذف النون من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا فى المثنى
وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا
وجرا وبحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو فى القرآن الكريم قراءة الاخفش واللاء بوزن

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من لقي وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي وجمع الذي واللوائي واللواتي كأنهما جمع الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللائين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاآت كاللاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا الا من لفظها فالذي والتي يشتركان في اللولى واللائي اللاآت الاولى في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت بمعنى كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحببت لك يا شيخ بمعنى ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل معها اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء بموصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخواك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز هما تصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ولفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه جميع منصرفا فانها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي وذا في الموضعين زايد اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فيهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله العايد المفعول يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيدا اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك شيخ الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذا انفصل بخلاف الضمير الذي يتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا

في ذو الطائية

مبحث في ذا وجعلها موصولا

في حذف العايد

بلبلس

لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تع انسجد لما تأمرنا اي تأمرنا به اي باكرامه وقوله تع فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حذف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرفه وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه اوله ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بهما واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ واذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليلا فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجئ وايضا هو في الاصل خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما في في الشواذ على الذي احسن وروى ما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائة اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمروا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فينبغي الاخبار بانا لغوا فكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انا الذي ابن وجه والوجه ان يقال القائل انا قوله واذا

اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه

هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في معظم ابواب النحو من المسائل كما يذكره ابابها كما يذكرهم مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية باعن ذات متصفة بما اتصفت به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا فيما يقتضيه هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان يجعل في الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته التصدر ولا بد ان تجعل مكان ا ضميرا راجعا الى ب لان المسئول ان تصف بالوصف الذي كان لا بد ان تغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدر ب مبتدأ فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه ولا بد ان تؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن ب بادعية الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ب بالموصول بل الامر بالعكس لما اخبر

عن ب باو المبتدا فى المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت الخبر عنه باسم آ دعت به لان آ هو المذكور فى الجملة الاولى التى هى الموضوع المفروغ منها المعلوم اجزائها دون ب ة هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك فى السؤال بين الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول المعالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيدا فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدا اخره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهو ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شئ منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذى ويوخر زيدا خبرا عن الذى فتقول الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثالث اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيدا ولو عرف ذلك لو فتح الاخبار عنه بانه زيد صابعا فالجملة الثانية نص فى المحتمل الثالث الجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى فى الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذا الالف واللام فى الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لما ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وعلى ذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب ويضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول او معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب ويضرب ولهذا اسم فاعل ومفعول مع مرفوعيهما اسميان فى نحو الضاربه الزيدان وما مضروبا البكران لكونه فى اوكلها حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ قوله ويجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اى امر من الامور الثلثة وهى تصدير الموصول ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا اما الشرط الاول وهو تصدير الموصول فيتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فبروته من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كما قد قال من النفر اللاتى اللاء الذين تعلبوا نحو الذى الذى من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة للذى الاخير وعايده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعايد الاول الهاء المجرورة فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لا ستغنائه بما فى حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايده الضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى والعايد الى التى من صلته الضمير المجرور فى لديها فالتى مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعايد من الصلة اليه الهاء المجرورة فى عنده والذى مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرية وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فى اما رجل والاستغراق فى نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا غريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل عليّ حبذا والمعارف النادرة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرناه فى باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرعدى بزيد

حسن

حسن وهو بعيد ومنع لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيمتنع الاضمار نزيل اللفظ
وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم
تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز
المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه فيه لفظ
المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد
المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاخبار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذي هذا مائة منه الدرهم وكالمفاد بالمبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة
وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد ان
اخبرت عن البدل في نحو جاني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد
منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي
مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل ويجوز ان يقول
لرجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فجوزه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قيل لان يذكر خبر الموصول ويخبر كما في اخواتها وكالفاظ
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كابي القسم وامرء القيس وابن
اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذا ومنذ فانهما لا
يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام الضمير في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مما اظهاره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا
يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي مستحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدأ
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانه لا بد
ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس
في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك
هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه
في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ قوله عليه
اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما
في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم عايد في الخبر لم يبق هاهنا المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد
في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخوه زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان هاهنا شخصا هو مضروب
اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او عمرا فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا
مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون
الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان هاهنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصو

لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بد لبل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس وربّ ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظرف غير المتمكن نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تأديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم القائد فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قول القائل انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيما اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع ان لا يغير الترتيب براعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني الى المازني ولم يش في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر بمنزلة الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلان يقول الجملتان في الاصل صارتا كانتا واحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لانه العرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

اذا مر

باب الاخبار بالالف واللام

الضارب

في الاخبار بالموصولات

الضارب والمكرم هو زيد لكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جزئيها واذا توجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء
الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب ان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتداء
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم العايد والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي
كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب اكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب
انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيدا بزيد ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف
كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل و
يقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد
جملة معطوفة على اخرى ونقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار
كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش
الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندكم واما الاخبار عن زيدا بالذي فيقول
فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه
انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت زيدا
عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار
قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني
في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضاربه زيدا انا والاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو
مبتدا وخبر والضاربي زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد
لا يمكن ابقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي
والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا
زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء
والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته
وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي
وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام
الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا
يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا و
يقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند
والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند

هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربه هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي على التاء
او الياء الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربه هي انا بتقديم هند لئلا يجب عاملها ما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربه هي
انا وتاخير الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربه هي انا ويقول مخبرا عن هند باللتي التي ضربتها وضربتني
هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا
والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يحذف مثل كلما
حذف منه في مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول
برد مفعوليه وفي الثاني فانه الضمير عن مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعلق
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابرازنا فالجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما ثبتني في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطي من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي
الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك
وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه اياه درهم ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء
بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد وابرزه لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه وظننته زيد نحو ظننتكه
وظننتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننته زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه زيدا وظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظانيه هو اخوك كما مر في ظننتكه وضربتك
وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويكون المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان
اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما
مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث مثل ووجب

في الاخبار بالموصولات

مهنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا لما فيه لان احد ذكر الباقيين وجب ذكر الثاني متعينا ان المفعول هو الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اباه منطلقا والمعلى هو اباه اباه عمرو فاباه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اباه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اباه واعلمني اياه المنطلق برزت فالجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعنى اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و ذكرت الثاني اعنى عمرا والذكر الثالث اعنى ضمير اللام واما ذكر الاول اعنى زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اباه والمعلى هو اباه اباه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها فيها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا اولا ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اى لا تذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف الاخر من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا اخر اى يجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد واذا جاءت ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا الملازم زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله تع ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال المصنف لان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اى نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما معرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعما هي اى نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اى نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اى نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما اى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسودوا والتنويع نحو

اضرب ضربا اما اى نوعا من انواعه ايها كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اى عظيمة
لا يعرف من حقارتها وامرما يعرف من عظم وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في القيام والصفة
اما من الموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلام ملك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله
رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجئ تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا الا لو تبر بسنام الجد قد
علمت ذالك العشرة والاثرون من عدد اوهى عند البصريين موصوفة اى الاثرون اينا ناسا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاط من فضل لمن حلت له بحرمت على وليتها لم تحرم والمشهور باشاة ما قنص وعلى زيادة ما ومن الشرطيتين والا
والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فمع الاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لانه وضعهما
وضع الحروف كما قيل هذه الاخيرة نعما في وجوههما او ما التامة ايضا ومن تجوزهما الذى تعلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعقل تغليبا نحو قوله تع ومن لستم له برازقين ويقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تع وما
ملكت ايمانكم وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك وتستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ذاته وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرسام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمر قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وما هيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان
عنى بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا غير من وما يقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلم
ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ في باب العدد وان يقدم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن
من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومن يات بخلاف
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ
لبس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن
لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل تحسن امك سهل التذكير
التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا معتقد زيد مد
ويكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتع بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا ان اللام
الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان انثت لها بصاحب

في الموصو

والمذكر

من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤنث خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنهما من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكن ومن للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو ما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم
يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى اى في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده
لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى في الجمع الظاعن قوله وايّة كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
تذكرها كحكم اى في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باى معجب لك قبل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واى يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما ان فيها خلافا فى كما مر فلا ادرى لم لم يذكره المص
مهما بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتود عليها اعراب الموصوف
واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة
للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل
ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما التزموها الاضافة لان وضعها لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما في قوله تع اياما تدعوا الا في
كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبنى على ما يجئ في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها
اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد وانما حذف
لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اى في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه
ويبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى
ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال الجرمي خرجت من الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما
فيقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجئ من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايض على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل
لان ذاك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى لو رفعوا او ضموا في الجر و
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه ترجح جانب الحرفية
كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها
خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي لابتداء مبتدأ خبرا اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت
من كل طعام قال الله تع واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
اضرب ايهم افضل اى اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل
على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ في ضرورة
الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبله معلق على العمل ويجيز التعليق في
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجئ في باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق

حذف الاعرابيه

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب وامثل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او كلام الابتداء واى بعد نحو امثل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده و قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق شيع ايهم هو اشد واى بمعنى الذي وعند ابي عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف غير بصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اى شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و من الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اى ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة كما في قوله تع امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال ذرعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني قال ابن يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب البدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولة لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبره مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس بجواب لقول الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اى الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي نصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما لزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقديره الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انقضى حقه فيكون ما مبتدا او في وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فمن نقل القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمل المصنف من احكام الموصول و

احكام ما ومن واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم
لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التأخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا نعمل الصلة وما
يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء مما لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء
الموصول وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف
والبدل والعطفين والتأكيد ولا بخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجئ الا بعد تمام الكلمة
وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول
محذوف مدلول بالظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتى والتى
واللاتى زعمن انى كبرت لداتى وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان الفصل
ليس باجنبى منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة
حروف مصدرية هى والجملة التى بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة
اذ لا يدخل الا على فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه
لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما يقول فى باب التنازع
معملا للاول الذى ضربت وضربونى غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبى من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض
كما يقول جاءنى الذى منطلقا ابوه والذى عمرا ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزئى
اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغى ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بل هما ايضا كالجزئين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل جزءان يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف
الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول
من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمى غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع
اللواتى من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهى
ليفيد حذفها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى حيز البيان فلذلك
تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون
حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا نولك نعم وما منا الا له مقام معلوم اى الا من
له مقام ونحوه قول المتنبى بئس الليالى سهرت من طربى ويجوز ان يكون من هذا العثرى لانت البيت اكرم اهله
اقعد فى افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة و
ان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان فى المواضع
المخصوصة كما يجئ فى الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التى قبلها كالنائبة عنها واما
احكام من وما واى فى الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز
لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظ من يقول منو اذا قيل جاءنى
رجل ومنا اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا
قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم ومنين فى النصب والجر ومنه اذا قيل جاءنى ضاربة او طالق وكذا فى النصب
والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءنى ضاربتان او طالقان ومنتين فى النصب والجر ومنات اذا قيل جاءنى مسلمات
او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف وانما شرط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية لان حكايات هذه العلامات
لا بد فيها من محكى مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن المخاطب
ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط فى الحاق العلامات المذكورة بمن كونه
سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها اذا ذكرت بعدها فى الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجئ ولان الاستفهام
عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما فعل
فى النكرات ولو حذف فى المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان
النكرة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هى المذكورة اولا فيقول من الرجل
لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان

فلما لم يمكن حكايتهما فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالبا والحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب اذ لو قلت من الرجل او من هو فربما توهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود آخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثرة الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقلاء في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اياً منوّعا اياها منى وايا يافتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصد ط بتعيدها من الاعراب كما ثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما ايّ فلما كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب وصلا ولو وقفوا على من زادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاثبتوا ابدال الحركات حروفا لتشبيهها ساكنة وجاءوا وقبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذ هاء التأنيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست للتأنيث لكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيها فتح ما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت ومنت لما لم يتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتأنيث واما نحو قوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليل لا يعتد به واما نحو منتان فحركوا النون التي قبل التاء هذا ولك في من الواقع عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها الجواز لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما الافراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل فهذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو ايٌّ يافتى وايّاً يافتى وايٍّ يافتى وفي الوقف تسكن يلزم في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر من وانما اشترط في حكايتهما كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول ايٌّ واياً وايٍّ في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ محذوف الخبر او مفعوله محذوف الفعل ومجروره اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تلتبس اي في جميع غير الحكاية ضعيفان كما ترى والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو واجاز يونس الحكاية لمن وصلا ايضا على اي فتقال منٌ يافتى ومنا يافتى ومنٍ يافتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وحكى يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربهما مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رأيت

امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه نفس واذا الجنع من يعقل ومن لا يعقل
جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وابتن فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه نفس واما
المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها لا في من بعد
حذ فيها وحكي المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد
قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاخبار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجي وثالثها انها تحذف و
يثبت علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب
اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه
اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور وقد مر ان رفع الايهام بكثرة الاستعمال انسب
وايضا الاعلام غير متصرف في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها
ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد
نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل
الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد
بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من
زيد بن عمرو بالنصب فان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا نكرة
من نحو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما
كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم
بعد ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو
انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها
لانها علم ايضا على ما يجي في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى
زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم يقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضوع بالابتدا فان كان
ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر لان الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا
فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال المحل بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في
المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر
كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيهما قيل خالف دار عبد الله فقال السامع دار منى
واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فانوا به مرفوعا على كل حال بالابتدا اجرا
على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا او مررت
بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا
وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من تمرتان على حكاية قول
من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى
هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي عن غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل
منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني
اي البكري او القرشي مثلا باتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المنسوب

قوله في حكاية غير الاعلام وفيما بعدها منها

في الفرق بين المعطوف وبين سائر التوابع

اذا امن اللبس في الحكاية علما

عن اعني البكري مثلاً لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لابد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب آخر من كما كان في آخر
المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنيّ بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول
القرشي او الهاشمي وايضاً فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف
الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فتقول المنيّ مقصوراً اكتفاء بما في مَن من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم
المسئول عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلاً او واقفاً كالحكاية في اي سواء فتقول لمن قال جاء زيد المنيّ يا فتى وكذا الآلفي
والآلفيّ وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويلحق المسئول الجواب على وفق اعراب
المني فتقول زيداً بتقول آلمني فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولاً في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا
اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال سيبويه سالت الخليل اذا قال للرجل رايت زيداً واردت ان
تسال عن صفته قال تقول المني كالتي قلت الطريفي او العالمي او الرازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت
كانه جعل الياء في الطريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز الآلفي اتفاقاً قال المبرد القياس الآلفي او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام
بماي على وفق المني فيما سافنا قال يقال الآن فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال
الياءات والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيداً اي امهله وهيهات ذلك اي بعد اعلم
انما تامتى اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا نقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل
اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا
كذلك لاعربا لكنهما اسما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء
لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج
الى التعسف المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معانيها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض و
الظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت ففي نفي النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيداً وبله زيداً بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيداً وعليك عمراً
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها اكثر كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد بفتح
زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدراً في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدراً كوشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كلبان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال فانه كفجار وبدد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فاشبه ما يكون اصلها المصادر للتناسب بينهما وزناً
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتاً نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو آهاً في الكف
وويهاً في الاغراء وواهاً في التعجب والاستطابة ويعاود عد في الاستغاثة وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر في
المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال بخصوصه ومه وصه ورهاً ودع اي انتعش وبخ اي ارفق
وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وسيجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وبخ وطيخ واوه ودع اذا لم يستعمل المصادر وهو ان نصب
نحو اقاً او نبئت بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك
عمراً وحذارك عمراً والنجاءك ان يقال انها باقية على الظرفية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط
التقدم اي تقدم تقدماً او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي بعد بعداً وحذرك وحذارك عمراً اي عمراً احذر حذراً
او حذاراً والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن
المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتاً او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاسم لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضاً اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما آمين فقيل سرياني وليس الامر كذلك لانه من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

لفظاً والمثنيين

بحث اسماء الافعال

احذر

بمعنى كلّا ليكن كذا ويبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم
الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل الا انا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى
اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فقالوا غير مطرد كما اطرد
في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم
يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداء لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم مع
الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فيصح ون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كما كان
ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى
الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى
الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم
من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف
اليه في الاول صارا ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفصل وبيه
عليهن لذلك وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين
فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا سكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كقال عنترة كذب العتيق وماء شن بارد
ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي فانه يروى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك
البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وخذه
ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغريتك به فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها او كذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك
بمعنى فعل الامر فينصب جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب كما ينتصب بالزم قال ابو علي في
كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتأتى
له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم
الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم
الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعمولها امتناع
تقدم معمولها عليها واما اصوات جامدة في نفسها منتقلة الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها
المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي
اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه
فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعنى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال
التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال
فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا
بنصب زيدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول
الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

قوله اسماء الافعال

اخذ زيد واليك بمعنى اى تنح وحطك وبقلك لبك واذ هب عنى ووراءك اى تأخر ووراءك تجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد
وكلها امر بمعنى الخبر تضمن معنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان
اى ما اسرعه وبطان اى ما ابطاه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه فى شئ منها
دليل فعليته وانه ليس منها هلم وهلمت على ما يجئ وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا
يقتصر على المسموع فنقول الكاف ذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل
نحو امامك واليك ولديك وفى الاول اسم مجرور نظرا الى الاصل وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف تماما مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدك احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون
حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما فى
هاك اذ لم يات ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا فالجمهور قال الفراء الكاف
فى جميعها مرفوع لكونه فى مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف فى عليك واليك ودونك هو الذى كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك فى نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين
الاسمين قبل صيرورتهما اسمى فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغى له ان يقول ان فى نحو
رويد وها المجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما فى اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائى الكاف
فى الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجئ بعد ها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف
فى الجميع حرف خطاب كما فى ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور
للتنكير وليس لتنكير الفعل الذى فى ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا فى علامات
الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذى فى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر
او صوت قايم مقام المصدر ولا نقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى
المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه
وكذا مه اى كف عن هذا الشئ وايه اى هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا
التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اى افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بعرض عن اى حديث كان وليس تركه التنوين
فى جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل ترك ما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهرى
وغيرهما فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه يقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثانى قالا وقول ذى الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد
وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما فى الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن فى هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا
واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هى اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم خذ وفيه ثمانى لغات الاولى ها بالالف
مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية
كما فى ذلك وتصرف فيها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرف فيها تصريف الكاف نحو هاء
هاءا هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب فتصرف الكاف الخامسة ها بهمزة ساكنة
بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى
الكسائى من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف
ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضى لها ولا مضارع ولا يثبت باب اسماء افعال قال الجوهرى هاء بكسر الهمزة بمعنى
هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك ها بالفتح قلت ما اهاء اى ما اخذ وما اهاء اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على
السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وهو يتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة
وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا انما
ادخله فى باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول فى نحو
مهاتاة وما اهاتيك انه مشتق من هات كما حاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من اتى

ومنه عليك زيدا وما في معناه

ومنها هاء المتعدي من الافعال

ونحو هات

ابنا

ابنا انقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع وتستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد نحو وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجي بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قول شعر بن الجماح صاحباها اما انها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من فضل على الطلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه ومنها ايد زيدا اي مهله وحكى البغداديون بيدك زيدا قال ابو علي لم يجعل احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كان من جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمن الامهال وجعله بمعناه ويجي على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف قاله اي زد في الحديث وفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطأه ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري اذا اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين ادت كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وجهلا ويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل الهمزة ابدالها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كما مر حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكان حكمها الان ان يجوز اعرابها اعراب المصادر نحو اقالك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال بقائها على مصدريتها وبنائها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ويقال دعا ولعا اي تنعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا حبذا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال البجل اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكفف ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجل الان من العيش بجل ولو بصر حسبه في ان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف يقع مبتدأ وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمر ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل

في هيت

في هيا

قوله حيهل

الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال ابن احمر انشأت اسئله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل بعد كون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهل بعمرو اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على ثريد وبمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل تسكين اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي كتاب الشعر لابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله وهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله ففتحة اللام حركة اعراب هو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تع هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تع هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي ولما غير من معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلما وهلموا كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تع هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة استعجال كما مر وغير الى هل لتخفيف التركيب نقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب ورد ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليس بالفصيح نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ميم هلم ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى هلم على تشديدها وفتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال الجوهري كما روي في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في نحو ردت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة مع نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي يبين بحرف الجر الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تع هيهات لما توعدون وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الام اهلم بفتح الهمزة والهاء ولا اهلمه كذا في قول المخاطب الا اهلمه معك نفسا كانت فعلا لا اسما والهاء المفتوحة وابن على المذهب الاخير بغير الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات بمعنى بعد وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث تائها وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل لاجرائه مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق بهذه الاربعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا اخواتها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف اذن عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقال نويات في جمع نواة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان تقول الياء والالف فيها زائدتان فهي مثل زلزال وهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فعلا واصلها هيهية ونقول فتح التاء في الاكثر نظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصلها هيهية في الاحوال

قوله هيهات

ان لا يوقف

ان لا يوقف عليه الا بالقاف وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على انها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل
تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب ددن وسلس
ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد
وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة
الرقي شعر لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكر الاصمعي قال الشعر لحولد وذلك
بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم شتان احدهما اللغة في شتان وهي
كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع
الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب
لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان
بمعنى افترق لان لفظ ما ههنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ
لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر
كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال
في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك
بيننا قرابتان اي نشترك فيهما فلو فسرنا قولك شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين الزيدين
وهما البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركان فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما
بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين نحو شتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش
في قوله تعالى يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله
قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقطع لي قوق الخماسي في دون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير
له وورود نبات يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن
بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها اربعون لغة اف مضمومة
الهمزة مشددة الفاء مثلثها منونة ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى ممالا واف كحذ واف منونة وغير منونة
وقد يتبع المنونة تفه فيقال اف وتفه وقد توقع افه كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واوه بقلب الواو
الفا واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوه بكسر الواو المشددة وبحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة
وسكون الهاء مع المد وجاء اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوه كاملين ذي امر
وليست بفاعلة اذ لو كانت لما انقلبت اللام ياء كما في قاويه من قوبت ويقال في اوه اوتاه وفي اوه اوياه بزيادة الالف والهاء
كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوتاه وتحقير اوه تحقير اسماء المبهمة بفتح الاول
قال ابو علي وهذا اجود لانها اقل تصرفا ويجوز ان يكون تصغيرا لترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها بجر
ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه السلام شخصا الي وقوله عليه الصلوة والسلام من اشتهى منكم الباءة
فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ لان الاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع
ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف
مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كما للمصادر
لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه
ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي
انتحي فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يقال على قدوتي قياسا عليه واما على
بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى المفعول يقال على زيدا اي قربه
والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربا اياه وهو اشد من على لجره المظهر والكسائي
يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور بالبارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع

في سرعان وبطآن

في لغات أفّ

في أوّه

في الظروف

المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها
اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة
كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مونثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز ومعرب
فى تميم الا ما اخره را نحو حضار فقال المبنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد
فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه حرف من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة افعل فال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع
من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفال مثالا ومن دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر
فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه علة قريبة فتح فعال فى الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل
به الضمائر كما فى ساير الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم يقلها العرب وليس لنا ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت ولهذا القول منه مبنى على
ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم ومنه نظر كما يجىء قال الاندلسى منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول
ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اى
صوت قال فالنظم ريح الصبا قرقار والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم قال يدعوا ابها وليدهم عرعار قال المبرد
لو يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال
الشارح فى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا
قار قار وعار عار وعند الاخفش فعال امر من الرباعى قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر
الفعلى للمبالغة فى الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا فى خوشنان وشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها
هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها
جمع والجمع مونث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف فى القيا
فى جمعهم دليلا على التكرار المثنى واصله الوالى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مونث كانه
بمعنى انهم جعلوا الالف التى هى بدل من تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل المكرر والياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث
الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى
الذعر هذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع
اسماء الافعال على ما بينا قبل لكن لا الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل
امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجىء فى باب العلم وكذا لا يجى قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة
فحماد ولكاع ابلغ من الحمد واللكع الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم الى الان
دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى ككيسان وسبحان على ما يجىء فى باب العلم وربما استدل على
تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجىء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة
فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى القرابة اذ حمل
كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول عليه منه مونثا شئ بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمونث
المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان الشارح يجوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون
فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة
علمين كما يجىء فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى نظائر اذا وردت
الماء فلا عباب اى فلا عب اذا الورد فلا اباب اى لا اب اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر
ماذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة واذا سمى به المذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد هم فى انها مونثة الثالث الصفة المونثة ولم يجى فى
صفة المذكر وجمعها يستعمل من دون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى
يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا وقار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة

فى قرقار وعرعار

ثم انا اذا قلنا ان الاعلام والمونث

غير لكعاء

ويا خزاق

وما هو ابلغ من الحرف وهو الذنب ولا يجيء هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير
علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمه للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما
هو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة عن سائر
المنايا وكذا حماد وبراح للشمس من الحمد وهو الثني والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها
في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرزة التي توخذ بها المرء زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم
يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه ومشاش وحياد وصمام للداهية لانها تمش اي تخرج ريح الكبر وتجبذ اي تجبذ
سميت بها نفوسا وتصم اي تشد يقال فشاش فشيه من استها الى فيها اي اخرجي ريح الكبر من استه مع فيه ويقال جبذ
حياد اي رجعي يا واجبذ ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك كانك تاوبلين
في قوله لمع امدنا الضواط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حذاقيه اي يا داهية الحاذة اي المانعة
وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا منتشرة على اتوصل صمي صمام ويقال كويه وقاع وهي علم كية على الجاعرتين و
انتصابها على المصدر من كويته اي كية واصرا اي لازمه ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامر اي واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر وهو الخرء ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس
بدليل منعها ما المعرفة نحو حذاق الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحياد جبذيه
وجبذي حياد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسيئته سيئة يكون لزام اي لازمه ولا تبل فلانا عندي بلال اي
بالة اي مصيبة عندي ندى ولا يصيبه مني صلة قال ثم الحبل بعد لوافي الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهو حال والرابع
الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا
لصاف تبيض فيه الحمر فذكر ضمير الراجع الى لصاف نظرا الى الموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل
بني تميم وحصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي حصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه فخصاه
وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب فطام وحذام وبهان وغلاب
وجماح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب لكلبة وخطاف الكلبين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف الارضين وعرار
لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال وبسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالث زيادة السلب فليس بعد منع الصرف الا البناء وفي
قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث في المصادر ولم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث
كان اذن معربا اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء
التانيث في المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال وزنة فورد عليه نحو سحاب
وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا
تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجايز ان يرد فيهم لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر للاضطرار وجودهما متنبئين الى ذلك كما ذكرنا في منع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال
الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما افعال الامر وزنا ومبالغة بخلاف نحو سحاب وكلام وصفاء فانه لا مبالغة
فيهما واما الاعلام الجنسية كصمام وحلاد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ جاز اعرابها
كما يسمى بان شخص على ما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كحذام وقطام فبنو تميم اجروا فيها على القياس ما عرابهما غير منصرفة واما الاعراب فلخروجها عن معنى الوصف واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى
البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم راعوا اقلال التضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب
ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي معربة غير منصرفة عند
بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية

[illegible]

في علة بناء المصادر والصفات

ان يكونا م

في بناء الاعلام

في نحو فساق وفجار ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم ففصلهم انهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكنه قد يترجح احدى التقديرين لغرض وعرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل منهم من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم الشخصي انه مبني عند اهل الحجاز علة لا تقدير الا بتحصيل مشابهته نزال بل الجمع بين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانها غير مضطرين فيما منع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضها اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي تسميها النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يحصل منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منها طبعا كاخ للذي يسعل الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها اثناء الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها الفاظا مختلفة كما مر في لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت ونور ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة في البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو متشابه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها بتركيبها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى مانعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تع جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام

وعن ذلك

الثلثة

الثالث بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على نحوها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاقٍ وواقٍ والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا ايضا بعضها بمعاني المصادر نحو واهاً لك اي كرامةً لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واهاً لك اي طيباً فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاقٍ للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول انه تنوين عوض وانه مثل هذا الذي تقدم في اسماء الافعال ان تنوين صهٍ كان صوتا في الاصل ونستريح او نتجوز مما تكلفنا فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كواهاً لك كما واذا قصد الفاظها لا معانيها فالاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما بل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس ترد بحيهل وعاج وانما من العاج والحيهل جن جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا على الحكاية مع الالف واللام ويقول زجرته بهيدٍ وبهيدَ وهذا كما يقول في الحروف ان لو وان ليتا عناء ولا يجد الله بان ولا يجد بانٍ على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل من الابن وكل الابن معربا ومبنيا مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في زبدٍ كان وذكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر وانما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك حيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاقٍ وصهٍ فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تضايحوا في اللعب وغاقِ بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاقِ بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها البهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وقد تفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت لا لافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتانا فما قالوا له هيد مالك اي لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوب مثل الباء مبنون ودوه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحلو وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاعي كما يقول لابيد لمن اكثر من قوله لا وجي وجوت بفتح التاء دعاها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما ويجوز في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الجيم وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجا وتع وتاع لزجر الغنم ايضا وبس في دعائها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

تفصيل في الاصوات

وتفصيل الاصوات

وفي بكسرتين وقيل بفتحها او سكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وعج وعه وعيز بكسر العين والزاء وروي فتح العين زجر للضان
وساو نشوما لِلحمار الموردِ وعوه دعاء للجحش وهيد وعاء للفرس وجج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وهَن
دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي قد جعلت بمعنى المصدر
مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومنها الاصوات الدالة على الحوال
في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب قد ذكرناها في باب المفعول المطلق وقيل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر
وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان
ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها
فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال
في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال ابي الله بعبني بتبعه بالعذب ومن العز
من ابياتها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة
لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وي لامه عجبا لها اي وليه ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذف
الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله
فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان منقلة كما في الابيات ومخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله تعالى
ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي
كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك بفتح انها ان ومعنى ويكانه
لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال لعجبا منك فسال لم تتعجب مني فقال لانه لا يفلح
الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين
ابنك فقال ويكانه وراء البيت اي الم تري انه وراء البيت ثم صار معنى ويكان الم تر لم يتغير كاف الخطاب للمؤنث
والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد
ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنخ بفتح الخاء وكسر الشين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة
والجرح ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففته ونونته مكسور
الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو
مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ وسناخ بكسر الهمزة وفتحها والخاء مشددة
مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصال الغانيات اخاوه بروي بخاكالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى
المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق
بالشفتين اي التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج والبس الرد بمثله ردا باسوء الكلية بل فيه اطماع اما
من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من تكلم
وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات على الاصوا
قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء
ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل
من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب
النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين و
من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما
وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام وقد بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها
معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان
كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت
بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدي

قوله المركبات

كرب

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه لتشابههما لفظا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قلنا وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيبنى بلا حرف
مبني على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو حيّا وبه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضربت او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه بناء الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز
ما للمفرد من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان بناء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احترازا لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دخول الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا ابقاء الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكما في نحو ان زيد وهل زيد ولو زيد اذا الاسم او بعد هذه الحروف مبتدأ وفي الظاهر قول سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون احاديا اولا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زيدتا عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة لا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجعل اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما يقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امنت من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ان زيد ولو زيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجمل المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب ولا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلقا اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع

مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الأصل في الصرف وتركه ايضا فينصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به واحد من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لأصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن ثانيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثنى عشر والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد مزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لا اب وابنا وانما مزج النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح للخفة مع بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب انشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد من الثلثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالشر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من جهة المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وسوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

او يحرف معدد كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر رجلا واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فقطعوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى الاصل ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحوها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين م ثالث الاثنى عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة جانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشر اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشر اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشر فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ويختلفوا الاعرابه كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين والذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني و كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا امتزاج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة وقبل الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل النون فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلناها اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لا نسلم امتناع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون ومسلمين اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لاتحاد معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بنحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادتهما لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرين لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني ولاحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب لم يبن الجزان ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افاد ايضا افادة المفرد ولذلك اعربا اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس فكثر بناؤه لهم على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزان ولا احدهما في الاعلام المنقولة

حصول

كما يجيء

عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معنياهما الافراديان كما انمحى في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية
عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا انه لخفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من
من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين
اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي
والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب في جعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين
في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى
ايدي سبا اولاد سبا وهو يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالي فلا ممكن
سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب لا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة في بادي بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادئ
وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتهما بادي بدا اولى كلمتي هذه كاولى كلمتي
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كنبات لان بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت الهمزة
تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدئ او بدئ او بداء
الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورين ساكنة الياء والثانية على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدا مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم بادي السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيهما كلاهما غير مخففة وقد يقال بداء ذي بدء وبدء ذي بدا على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث
بمعنى المفعول لانه يقال للمعروف ضرب كما يقال للضارب المضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما في بادي بدي ومنصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتداء الابتداء ومنها ايدي
سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا في تحيرهم اي ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية
عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون على الصفة بمعنى متفرقين مثل تفرق ايدي سبا
وامر في بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدي
سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة
عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز الا نعتين بناء الجزئين فيهما كما نعتين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات فيحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا
قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل
صباح ومساء وكل حين وانما تؤدي معنا هذا العموم كما في قول الانتظار ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فايدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية فيفيد فقصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تع فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه
كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي يجمعان
ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعنا
ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصادر الا حالا اي بقاء واخبارا اذا صحرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلي بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما روي
عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته
صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها على الثلث نحو صحرة بحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يبعد تركيب ثلث
كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل ينعمه ومنه قولهم فلان بحر او قولهم للعالم بحر ولان الفتل والنحر يتضمنان
الظهور ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فلما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى الذي كود فيما
عند عدم تقدير الحرف فلما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في خمسة
عشر اذا جعل علما لجواز الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم

لان المعطوف هو المقصود والمعطوف عليه التنوين

وبداء ذي بدي

فهو مصدر مضاف الى المفعول

والاولى على الاضافة على المعنى

حرف العطف

على الاضافة والمضاف وهو مفرد ويجوز ان يكون

المركبات

التركيب قال فلولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء ونقول أبيته في كل يوم يوم وفي صباح ومساء وذلك لأن علة
بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرا مع كلمة لم يكن حسن تقدير ذلك وقوعهما موقعا ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه
به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا الحوال اللازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر القافين والخول الخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين
ضائعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه
الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من
اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال الشذر لم يبدل بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت
وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار ويبذرها وحيث بيث قد ينونان و
قد يقال حيث بيث بكسر القافين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من
الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين
وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاشتغال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستعملة كخذع مذع
وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب فقد مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله
غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاءان
مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الامر
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان
مع كسر القافين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والقافان مفتوحتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص بيص كحاث باث بفتحهما اما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزي اي قهر وغلب
ومن فاعل بزي اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازي البازي فركبا وجعلا اسما واحدا وفيه لغات على سبعة اوجه خازباز بحذف
اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازي والبازي على عطف احد النعتين على الاخر وخازباز
بناء على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر ثانيا جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء و
انما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علم لجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير
المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخل
اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخازباز بها جنونا ولها خمسة معان ضرب
من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش
وكل واحد منهما سمي بصوته مبنيا على بنائهما او تمام المجز فتركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة
عشر كما في قولك بايدي سبا وبادي بدا وانما بني عن جزئيهما ايضا معناهما الافرادي كما بني ذلك عن جزئي ايدي
سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا و
ذلك ايضا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكائن
الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل
المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت
اي جامعت والغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كأن فعلة
لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي خولة وكقولك مررت برجل فعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك

لان بين بمعنى شيئين

القافين وكسرها مع فتح الشادين

الكنايات

اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكففا كفف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كفوعل افعل
صيغة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان
كما يجئ في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها
من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه
ولو صرحت قلت أزيد ام عمرو اذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء
شرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه
الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد أفي الدار
ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب
سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى
بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب
احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها
بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد هنا لان لهما بابا اخر
هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها
عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او للنسيان فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر به استفهامية كانت
او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من
الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك
كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية فان المص
والاندلسي اولتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كالهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فاشبهت
ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم
به فان طابقه سمي كلاما صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك لما الخارج يحصل المتكلم المعنى للخارج بهذا
الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا يتغير من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انتجبت عنطا صدر
فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولو لم يصح صدر واحد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى
الانشائي كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصدا
في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس
كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاده كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام
بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلان اصله
ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار
المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في ها القبيل وابدي سبا فصار الكلمتان ككلمة
واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على الخبر ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية
الا للضرورة كما يجئ في حروف الجر فبني ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما
كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور مبهما
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد
المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي لكن اي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها
نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل
فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفوا احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل
الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

فوائد جميع الكنايات ليست بمبنية

مبناء كذا

عند السامع

ثم قدر

ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الأولى كما في خاض ومنهم من قال قدمت العين أي الياء الثانية على الهمزة وقلبت ألفاً مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاتها نحو كَيْعٍ وقد يقال كَيْأً بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كَأً بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كأي نحو كَيٍ بحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى وجاء كَأْ نحو كَمْ اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد موضع ما لا اعراب له في الأصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في محل النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في أين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كيّة وذيّة بحذف لام الاولى وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما ليس عبارة عن التصغير وحكى ابو عبيدة كيّه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة

(قوله) فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود مبهم عدده فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجال ورجلان ولو وجد لفظ دال على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجر هو بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والجر لقصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة تجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل المتضمن للاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الاخفش في في العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما لجأ الفراء الى الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ
لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو
قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن
مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز
الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل
وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء
بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما
ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية
على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما يجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان
كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ
العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا
جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزيهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم
من قرية وذلك لما افتقر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام
اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان ربما تضمنت المعنى
الانشائي في التقليل وجب لهما صدر الكلام ولي في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجي في باب التعجب
وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه موثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على
معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجمل مؤثرا
فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى يوثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما
وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر
فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم
يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا
ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به
فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول فمعمولا على حسبه وحسب
المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل له والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية
ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان
يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل او شبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابهما الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله
كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى عنه بضميره وان كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف
الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

بمميزه

المفعول

الاشتمال

المضاف

بحث الكنايات

المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار
فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو
كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
على ما بين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم وتمييزه لحفظ التصدر على كم ولا
منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن بمعنى كم ظرفا وكونه ظرفا
باعتبار تمييزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير
كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءني واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين
واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف
وقد يقع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت وخبر اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به
نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور
نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته فاضربه او من ضربت
غلامه فاضربه فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في
اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضربك فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة
المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث
طلبها التصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزائية
كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها
ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره
كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان
حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابتداء
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز
كم عمة لك يا جرير وخالة الثلاثة اوجه وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على
عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم الى انسيهما وعنى انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هي الخلقة نسبها الى تشوه الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت او تسلطت اي كنت
كارها لحلبهن مستنكفا منه لخدمتهن على كره مني ووجه النصب فيهما كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب
تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحالب ثابتة
الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا

كم ظرفية باعتبار مميزه

ولا يكون الا منصوبا

قوله ما حقه الا ان يليها
حمل من كلامه بين
وهو الاكثر تقدمه
الى ان عمله فيها

بعط التشبيه حلبت
٣

وجاز ان تنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار ويرتفع عمه بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين زيد مضروب وامرتين زيد مضروب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالتنكير فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبني على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عن عدد الجماعة الذين جاؤك المجاء لب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول كم غيث امرأة وكم رجلا وهي جاءتني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا وامرأة بالعطف على التمييز لان المرء والمرأة في الحقيقة ذات واحدة فلا مدخل فيها التقليل ولا التكثير واما ما كان ينقل ابو سعيد السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب بمعنى كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كان لك كما لا يستفهم رب لك وليس بذلك واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولا اعتراض على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لكثرة كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدير دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا تدخله على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو متيقن وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الحذف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على اجزاء نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا

لان الغرض من ايثان مميز ... على الحالين ...

ابو سعيد

الجيد بعد النون ... نكان مميزها

الظروف

والله اعلم بالصواب

ان اضافتها

ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا ابدا ولا فصل هذا لا فرق في المعنى
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا ابدا ولا اي متقدما او متاخرا الى زمان زمن كل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلاً كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ
ويا مطراً ويجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت
بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه
وتقول جئتك من علٍ معربا ايضا كعم ومن عالٍ كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصى ومن علو مفتوح
الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت علٍ على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت
الضمة على الياء ولو حذف منها وقلت من علي لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخوانه واما نحو يا قاضي فالمراد
الضم في المنادى المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب
يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ من دون سائر
الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علوِ فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من
سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات
ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها
وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب على الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير مرفوعة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري
مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهاتا
غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا النبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير
التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم
لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان
الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ
واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هو مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب
المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب
لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة
فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد
الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة

الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف
اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تع يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها
مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او
في المستقبل نحو لا اخذلك حين لا شئ لك قال الله تع يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الى
الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل فقوله تع يوم هم
على النار يفتنون وقوله تع يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان
الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان
وان وما قبل الجملة قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى
البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل ريث
في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جازت اضافته الى الفعلية و
كذا اية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمناسبتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث
ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة
بحرف مصدري قال شعر باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون
الطعاما ويقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون
كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم
اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي
اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال المبرد في الموصوف بذي الوقت
اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال
على الاشهر وربما استعملت في غير الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذوا فعلا
وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر
في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي
تلي حيث واذا فعلا فتصديرها بذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد
اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسياتي بعد وقد يشبه غيرهما مثل بالظروف المضافة بناء حيث
الى الجمل لزوما اعني حيث واذا وذلك لانهما اسمان مبهمان مثلهما ولا يحصر فيهما كما انهما غير محصورة بحدود
حاصرة تخصصها نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بما يشبهها بعيدا لم يضافا الى صريح اي غير ومثل
الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير ان قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء وانما
صدر ما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف بحرف مصدري
اليها الزمان في تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون دون ما اضيف اليه
الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها مغن عن الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا
بموجودين في مثل وغير فيحتاج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا
الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر
الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم
هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير

لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيمتنع ان
يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي
ان لا يتعرف المضاف الا اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قادم
اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الى الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في
قال تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول
به ليعلم مقدرا وقال شعر اذا ل حيث يكون من يتق الله قال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه فلا ان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعل وحيث يكون اى يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو
يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة عوض منها
التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما
قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميقات ربه
تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما
برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان
هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها استحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض
واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف
بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تع وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا و
قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا الالتباس من تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا
الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجمل يصلح في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك معهودا
حذف الجمل المضاف اليها فوا ابدل التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق
على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ ايضا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرد مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه
من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره
فلما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جردوا اذ عن معنى
الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق
ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله تع فعلتها اذن وانا
من الضالين اى فعلتها اذ ينبغي اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو ح
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غير ح الفتح ايضا كقوله تع وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج الى ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا
بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في آخر الباب والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وأن ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظروف الزمان المضاف الى الجملة اما يلزم حذف المفرد والجمع اذا بقي ولا يبقى المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهو حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما اصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فللقوي لعلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و بعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وان وأن واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تع من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لم يكن ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان وأن اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص بني حيث لانه موضوع لمكان مضاف كاين في الجمل فشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح التاء وتكسر وقد يقلب ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد ندرت اضافتها الى المفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وقولنا اضافة حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى مفرد نادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وعند الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة

بناء الظرف المتضمن ... على الفتح

ومن الظروف اذا

بعدها

بعدها منقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله
نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية
وكما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اى قالوا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكلام العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع
المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و
قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فهو موضوعة
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع
في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كالواقعة في كلامه تعالى وقد
يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها
لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها فلا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم و
قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام لو
ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا منقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان
الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى
وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الرسوخ عرفيا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل
لزمان بقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثها الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل
صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه
معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز
الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما
في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى
قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض
ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما تشبث اذا والموصول
في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

يدل عليه هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام
الابتداء في نحو قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير
الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في ذلك
وضربني زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيها ومتى جئتنيه لم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت
مكرم فمما لا ينتج لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا
واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول
اذ الاول مخصص للظرف ومخصص له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولما بات في كلام مخصصه له
اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تع
يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يفيدان معا جزء كلام يجوز ان
تعمل الاولى في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى ومن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة موخرس
الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يفيدان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب و ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى الى ان لم
يعمل الشرط في كلمة نحو من قام فمن جاز ان يقع عنهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان الفاء في نحو قوله تع فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر او السببية لا تخلو من معنى التعقيب في اذا جاء ظرف للتسبيح فلا
يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد
ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى
قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى اذا ما مت وصرت رميما ابعث اي
مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء لمجيئي امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ويسوغ فيها جازما مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وقيل ليس في اذا في نحو قوله تع
والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل إذا إلا القسم فلو كان
إذا للشرط كان التقدير إذا يغشى أقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود إذ القسم
بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فإن قيل فإذا كان ظرفا مجردا
فأين ناصبه قلت قال المص ناصبه حال من الليل أي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر إذ لا شيء هنا تقدره
عاملا في حاصلا إلا معنى القسم فهو حال من مفعول أقسم فيكون الإقسام في حال حصول الليل كما أن
المرور في قولك مررت بزيد سائرا في حال سيره وحصول الليل في وقت غشيانه لأن وقت الغشيان
ظرف له كما أن الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الإقسام في حال
غشيان الليل وهو فاسد كما مر وأيضا في قوله تع والقمر إذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز
كما لا يجوز أن يكون خبرا عنه وقيل إذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر
من وجهين أحدهما من حيث إن إخراج إذا عن الظرفية قليل والثاني أن المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت
اتساق القمر وليس ببعيد أن يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لأنه لا يقسم بشيء
إلا لحالة العظمة ينوي متعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمل مقدر وإن عند قوة الدلالة
عليه وخاصة في الظرف فإنه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته إذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد إذا ركب أي من عظمته والظرف هنا لا يصلح أن يكون معمولا لإنشاء التعجب كما لم يصلح هناك
لكونه معمولا لإنشاء القسم فاسم العظمة إذ لا يتعجب إلا من عظيم في معنى من المعاني وإذا جاء إذا بعد حتى كقوله
تع حتى إذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بأخيرهما كما مر وحتى يكون معها حرف
ابتداء إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام سواء
كانت الجملة اسمية أو فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سرت حتى تكل الناس قال بعضهم يجوز أن يجرد
بعد حتى عن الشرطية ويجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا
وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها وقال المبرد في إذا فيه زائدة
ونقل عن ابن كيسان زيادتها أيضا وحذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز كما في قوله تع إذا السماء انشقت أي يكون أمور
لا يقدر على وصفها وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما قالوه غير مبني على شاهد من كلام العرب وأما قوله تع إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم
تخرجون فإذا الأولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجأة فيلزم
المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في إذا المفاجأة في باب المبتدأ وأن الأقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي يقع جوابا
للشرط للمفاجأة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فإذا زيد القائم بنصب القائم على أن زيدا مرفوع
بالظرف كما في نحو في الدار زيد لأن إذا المفاجأة عندهم ظرف مكان وأما نصب القائم فقالوا لأن إذا المفاجأة تدل
على معنى وجدت فيعمل عمله لأن معنى مفاجأتك الشيء وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم
والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت أظن أن العقرب
أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها لا يجوز إلا إياها وقال سيبويه لا يجوز إلا فإذا هو هي لأن إذا المفاجأة يجب
الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فإذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت أنا طائر قيل لها طيري
قالت أنا جمل إن كانت إذا كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسما واحدا وإن أعملوها عمل وجدت طالبناهم
بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فإذا عمرو قائما على أن إذا خبر عمرو وقائما حال أي فبالمكان عمرو قائما وأما مع المعرفة
فلا يجوز عند البصريين إلا الرفع على أنه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فإذا هو إياها إن هو عماد
وإذا كوجدت مع أحد مفعوليه كأنه قال فوجدته هو إياها كقوله فمخت ولو كانت خراسان دونه رآها
مكان السوق أو هي أقربا أي رآها هو أقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال والظاهر الحكاية
في هذا عن ثعلب غلط لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها ولا يجوز إسقاط هو
في مسئلتنا أصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن أن يقال إن الفصل لم يوجد في كلام العرب أصلا إلا إذا كان خبر
المبتدأ معرفا باللام أو أفعل التفضيل وفي الإتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب المضمر وقوله أو هي أقربا بمعنى
أو هي في مكان أقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع إذا وإذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما إذا المفاجأة والأغلب

انه يمكن لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله بل القسم ... بعظمته

كالا يقسم إلا بعظيم في معنى خ م

إذا المفاجأة

في الشرط الجزم

ومنه لفظ البين وبينا والتحقيق فيه

ي إذ في جواب بينما وإذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصّف ولا يجيء
بعد إذا المفاجأة إلا الفعل الماضي وبعد إذا المفاجأة إلا الاسمية وكان الأصمعي لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينا
وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح بل تدل على أن الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد إلى
إضافتها للزوم بين إضافته إلى المفرد إلى جملة والإضافة إلى الجملة كلا إضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لأنها
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء أو أشبعوا الفتحة فتولدت ألف ليكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه
لأنه كأنه وقف عليه والألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا وأصل بين أن يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير فعلته بين خروجك ودخولك أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فبين كما ترى مستعمل في الزمان والمكان وأما إذا كُفّ بما أو الألف وأضيف
إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان لما تقدم أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا حيث وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان
مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد فحذف الأوقات
لقيام الطريقة عليه وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل دون الأمكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها إلى
الزمان فصار بين المضاف إلى الزمان زمانا لأن بين إذا أضيف إلى الأمكنة أو جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والأحد وكذا إن أضيف إلى الأحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده إلا أن يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استعيرت لما بين الحدثين
مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا إلى زمان محذوف مضاف ظاهرا إلى جملة مقدرة بالحدث
لا بد أن يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز إضافته إلى الجمل وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلما من مجيء ما الكافة لتكفه
عن طلب مضاف إليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل فكلما إذن زمان مضاف إلى الجملة لأن كلا وبعضا
من جنس ما يضافان إليه زمانا كان أو مكانا أو غيرهما فلما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى تشابهها أكثر من مشابهة بينما فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا أيضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه لم يلزم ذلك بجزمه في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى إن وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط بعينه فكلما بمعنى الشرط وأما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا لكن وما وقع
فالعامل في كلما وحيث هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في إذا إلا أنهما في الأغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس أتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه كما يستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى إن في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
أتيتك وكل ذلك على خلاف الأصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما أن تركب بناء بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون إضافتها كلا إضافة كما ذكرنا في حيث إلا أنها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة
الإعراب بخلاف حيث فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تراعي حركاتها الإعرابية وأما رتب بينا وبينما
وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا أدخل إذا وإذ للمفاجأة في جواب بينا وبينما لتدل على اقتران مضمون الأول بالثانية مفاجأة
بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم وقيل في كلما إنه معرب وما مصدرية والزمان المضاف إلى ما مقدر مجرور
ادعاء مثله في بينما فإن دخل إذ وإذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما فإن قلنا كما هو مذهب المبرد إن إذا المفاجأة
ظرف مكان وكذا ينبغي أن نقول في إذ المفاجأة فإذ وإذا منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم إذ رأى هندا بين أوقات قيامه في ذلك المكان أي في مكان قيامه وإن
قلنا إنهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين أوقات قيامه والأولى أن يقال بخروج
كلمتي المفاجأة كما هو مذهب ابن جني فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة أو نقول إنهما زائدتان
وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وأبو عبيدة بزيادة إذ في نحو قوله تعالى وإذ
واعدنا وبزيادة إذا في قوله حتى إذا أسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى فإذا أصاب

به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب
بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا
يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اى وقت الاصابة في تلك
الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط
اى اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم ربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى وان
تصبهم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يفتقر الى جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث
بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا
اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني
عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر نحو قوله بينا معانقة الكرام وزعته يوما اتيح له جرئ سلفع بتقدير
بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها
الجملتين وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ
تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون
ولم يعهد تجريدها باسم الا يبعدا او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من بانيا تكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ
انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى اذ قال ربك كما مضى وقيل هي مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة
الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح بكسر الذال او بفتح كما مر ويلزمها الكسر
في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى
لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فالاولى الماضي ولكن للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم
لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا
زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام
الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد
اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصيرها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها تصيرها كلمة جازمة بما كما يجئ في جوازم
الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف
يضرب والرواية يسلل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان
استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبنيا وهما على الحركة للساكنين وعلى
لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلثة معان استفهامية كانت وشرطية احدها اين الا ان انى
مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من انى او من عشرون لنا من انى او مضمرة نحو انى لك هذا اى من انى اى
من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف ولا
تتصرف فيها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت كانها في مثل فجاز ان يضمر في
الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن
شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول
قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت
انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اى من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط وقد جاءت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمه اى في كمه او وسط
كمه ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو
ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما مالك زيد وانت وبلادك مجتمعان وايان للزمان

استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تع ايان مرسيها
وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة
الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين
لان اين للمكان وايان للزمان لقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها
اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب فقيل اصله اى آن اى اى حين فخفف
بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا يضاف الى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظروف متقاربان وكون كيف
ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا
لابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار و
المجرور منها نحو كيف زيد على حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال
فجوابها والبدل منها منصوبان يقول فى الجواب متكئا على اخرا ومعتمدا وفى البدل كيف يقوم زيدا معتمدا
ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز
ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك
القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط
الاستفهام عن رتبة التصدير لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل
على انه خبر المبتدء فتقول فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منه صحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير
المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا يستفهم
بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على
كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر
والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها
فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى
يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال اوراعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان
من بعرانسا اثرا قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف ٢
عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته
على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فبعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه
حرف الا المضعف نحو رب وثم وهذا كما قال بعضهم فى اذ انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال
قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل
ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن اولا لغة غنوية فعلى هذا
يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ
منذ لغة سليم قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا
ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب انما استعملوا منذ الذى هو لغة اهل
الحجاز على ما حكى ولا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان
فى المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو وفعل اللغة الطائية عرفة فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم
الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى هو حذف الموصوف وذو طائية ويجب
ان يكون المقدر عنده فى نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل
الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

فعل مقدر فالتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون
التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اى هذا اذ ابتدء اليومان اللذان قبل هذا الوقت
بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدا يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ
الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلات المذكورة فيهما بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما
فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف الى جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى
من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمنذ
ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما
اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدأن ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره
والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبران مبتدأين مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة من
مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتداء المؤخر الا اذا انتصب
على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رايته منذ يوم الجمعة اى مع انها فيها
اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رايته منذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم
من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا
من هذه المذاهب مما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذ والفظ من الذى
هو مشهور فى ابتداء الغاية وركب مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين
وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ وقطع من واذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع
مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال
ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف الاسم على ثلثة احرف واكثر ما بقى منذ كما هو لغة السليمية ثم استثقلوا
الخروج من الكسر الى الضم لازما مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين الغرض من هذا
التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصيل ما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت
التكلم مختصا لذلك الاول بالابتداء كغيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ
قام زيد يريد يوم الجمعة الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان
اصل مذ من اول اذ فحذفا قبل المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد
قائم من اول وقت قيام زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى منذ قام زيد من
وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى الجملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيهما جميع
المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت
الزمان الماضى فقط لتركيبه من اذ الموضع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

يقوم مقام فاعل وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم
كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوف كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرية
بحرف مصدري لتغيرها بالتركيب عن صورتها التي كان معها ولجبل الاضافة الى الجملة فيكون كريث وآية
على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فيقول منذ
ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف قد حذفتها كما يجيء في المصدر الصريح
نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب منذ شهر نحن فيه
ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما رأيته
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز اسقاطها في جميع اجزائه
وذلك بجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كقولك ما رأيته
منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب منذ يوم لقائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته
منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث
الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يوجد حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة
اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما
منذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف
شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال ويقدر الاول منذ ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومين
اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان
منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة ويقدر الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
احدهما فيقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى
الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن الظرفية ويجوز ان يكون منذ انك قائم في المعنى في الاول ومنذ ان
الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول انما جوزنا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين اي من
وقت ابتدا يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائكم فيها وانما جاز ذلك
لخروج اذ بالتركيب عن كونه ولجبل الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافة الى المفرد
طارئة كما بقي ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا نصغ
الى ما روي في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم
الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي ذكر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدود للدلالة
على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه اداة نقص فان ذلك مغتفر مع قصد جعله
في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو
مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما
فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما
رأيته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذي

الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قلت ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا اشكال فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذ جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يحمل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بيننا هو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ ساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله ويقع بعدهما المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة فمعنى ما رايته مذ سفره او منذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومنذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ لتضمنه معنى الحرف وقيل منذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني منذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل مذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك لان الثانية صارت من تمة الاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يقدر بين اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب الا فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذاهب والبيان المختار في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على تقدير مذ على ما اختراه لانه ظرف منصوب برفع ما بعده او بجر الان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على هذا اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ روي عن بعض العرب انه قيل له مذ كم

مع نقله

اي في معنى الزمان الذي هو

لفظ بتفسير الثانية

فعند فلان فقال لكذا حلف في حديث قبل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكنت
الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا آخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء
لدنْ ولدِن ولدُ ولدْ لدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن
لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة
منها الاحيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصديرها الجملة
بحرف مصدري لما لم يختص لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعيانى قديما ولم افقر لدن انى
غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدِن بكسرها فكان لدن تخفيف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان
نعال الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت بنقل
ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما
ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها
المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى
عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزك وان
كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن
واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه
لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من
ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا في صدر
الكتاب في حد الاعراب ولا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة
الحرف وبقي واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وينبغي
فصب عينه او صمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان
كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة فجاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم
ويكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون
التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون
الا نكرة واما لانها لو حذف التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن
كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فتسلم في الظاهر وتقلب ياء غالبا
مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى
حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت
وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع
مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو تثقل والياء اقرب الى الالف
من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقناك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف الى
وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله
منها قط للماضي المنفي عوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما
ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل
بمعنى الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في خضماتي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما يقول لا افعله

البتة

مبحث الظروف

لبثه الآن فقط مبني لما سنذكره بخلاف لبثه وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبني للماضي مع الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مُغرِبُ وهو مبني معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وقد يعرب مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط وقطم لتضمنه لام الاستغراق لزومًا لاستغراقه جميع الماضي وامّا ابدا فلقبوله الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء كسد قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق

ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاماس الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لاحدث ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساءه لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس واما سحر فانه مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخوانه من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هو معرفة منصوبة وهو شاذ من بين اخوانه مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس لفضيلة الداخل في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال الشارح وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركها ايضا بعد ها الجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا وقال هذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف عاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وعلى لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بيّنا فابتدأوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مضمومة في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعل غرّهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكّر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اقل من امس وانجمع نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وبما يجيء

المقارنة اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد والآن لأن اخر وجمع فالاعراب
لان اللام انما تدخل لتباد الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنّي او جمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الزجاجي معتذرا لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبهه
الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فلبست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل
على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين اي حان ادخل عليه اللام بمعنى الذي
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
وتركا على البناء والذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني
كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف
الهمزة ومنها لمّا وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فانه
قال لما للوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبههما بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه
شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز
لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التأكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلما الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وغريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وفعل لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن لما وقع موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر ففتح لخفة
الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبق لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعراب
في نحو الا فعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني
قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها يعني لم لم تبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية
قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم
باعرابه لدخول التنوين في نحو كانا معا والجر في نحو جئت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس
موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون
مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر
اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك
موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبل المصطحبان لم يؤت بما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل منصوبة على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا اي معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند
الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهو عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من
اللام استثقال الاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخواتها ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام

والمبهمات

والمبهمات وما عرّف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع في حال وضعه واحدًا معيّنًا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حدّه الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكلّ معيّن قصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعلنا ذا اللام موضوعًا كالرجل والفرس وان كان مركّبا لما مرّ في حدّ الاسم ان المركّبات ليس موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه فيخرج الافراد ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكّر نحو ربّ سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معيّن ويدخل المضمر في نحو ربّه ونعم رجلا وبئس رجلا والحواته منكر ولا يعترض على هذا الحدّ بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل حكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لانّ هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في ربّ شاة وسخلتها فنكرة كما في ربّه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اوّلا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرّف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها والمعهود مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى الخارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظني كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربّه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها قصة وربّ رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت ربّ رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال الاشتراك نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لانّ رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مرّ في بابه وانما قلنا الى الخارج لانّ كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسن الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحدّ جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبيّن بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله الذئب انّ اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لانّ هذه الفايدة يفيدها نفس الاسم المجرّد عن اللام فيكون تعريف اللام في مثله لفظيا كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول ولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كلّ اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مرّ في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشراء قرينة ان المشتري بعض ولا دلالة على انه بعض معيّن كما في قوله تع او اجد على النار هدى فهي اللام التي تجيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او يجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتخصصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معيّنة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوزان يقول الرجل رفع هذا الحجر الا الزيدين معا و لا الا انتكم معا على تجويز ذلك اذ كان الاستثناء منقطعا

وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قوله عليه الصلوة والسلام لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس كذا الا املاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس لا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تع لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما التكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها و مثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت اخوين منصاحبين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجئ في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقا فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من دون الصلوة مبهمة عند المخاطب لم يقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذاذ واللام العهدية ولم قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالي بهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف التنوين على حرف هو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها في التذكر نحو قولك الي اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عند همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا

اى ادركته

مبحث المعرفة والنكرة

اي ادركته وعهدته اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب
به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد و
قد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي
التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما ياتي في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام
من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي
لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو
يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب
النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول
غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف
العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اي لا يتناول غيره لذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر
اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين
لكن تناوله لمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا
يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال الاعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لغيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي
لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية
والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان
المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا الا واحدا محصورا لاوصاف لمعرفة وكذا ينبغي
عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا
نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر قد اجري لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو
ابن داية واضافة ام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجيء الحال منها وتوصف بالمعارف مع ان هذا
كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وايضا اذا كان
لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا
قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش
الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مع الاسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام معنى
تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على دابرة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام
قشعم وللمبرة بره وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل
على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قال والدليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين

مبحث العلم

مبحث الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا   واما اولى فى اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على انه
ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهات الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث
دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه
الشر اى قرب والشر اولى باسم فعل ايضا بدليل اولاة فى تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هات
الآن فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو على فيجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان
ذلك فى علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان
العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام
فيهما للتعريف اللفظى كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم
يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية
المحضة قال ولانت اجرى من اسامة ان عبث نزال ولج فى الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح فى قوله تع ان الانسان
لفى خسر الا الذين امنوا فيقول اسامة يفترس الانسان الا الداجن منها او القرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام
كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والنور
وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة فى اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن
موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة
منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها
سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة
المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف
للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب القصر فى التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه
للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان فى فعلى فهذه الاوزان
يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانما عدا الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف
تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد فى الفعل على
آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها
لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى
هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبر بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات
فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن
موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة على
المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من
جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار
المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرفت افعل وقد
قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف انما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما
ان افعل فى هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فنون افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف
ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف
افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف
منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى هذا القسم ايضا علما وهو
الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسد
فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان فى الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

اى الذى لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى زن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس فى الحالين كاسامة فى حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى لبراسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها فى العلمية كما بينا بل تعريفه فى الحالين لفظى سواء كان جنسا او فردا شائعا وليس قياسا بقياس علمية والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام يتون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضاربة بضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبى كانّ فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر لم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اى احمق وقال المازنى ليس فى فعله علمية ولا فى افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلها اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارٍ فى اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها نحو حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك انفعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مراتبه الفعل الذى لا حظ له فى الصرف ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لو صفه بالمعرفة كقولنا فعل الذى همزته مكسورة امر المخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه فى جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه البيت وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهى اعلام وقالوا كجار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جار فى كل نكرة فاستغربه على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك فى غير المبتدأ كقوله تعالى علمت نفس ما احضرت فجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة فى غير المبتدأ ايضا فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيره فى ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه بهذا الاسم احق من امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال لغلام زيد الا لمن علمت به الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بخلاف من حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى سائر الافراد التى شاعا فيها قبل العلمية ثم اذا صار علمين اتفاقا

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها
كما مر في النابغة ونابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه وروى المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا اما ان يستعمل بعد التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او معرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف الفائت
باحضر ادات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
الفاخول اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووضعهما بالتنكير والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه
وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب ان يمتنعا ايضا وليس كذلك فان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
لو كان فيه فوفوا الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازمة لمصاحبتها
كجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان
جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لم ينفرد عن الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخص زيدان بخلاف شخصين
مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان عدم الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان
وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعضه اذرع بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى اخوف
مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو
موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كنايات اعلام
البهائم اولى باللام من كنايات اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج وبعض النحاة ان لفظ فلان لم يات الا حكاية كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
دفعوا معاوزه بفقد فلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في
اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى
بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على الذين
ويشوا لهم جوشوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى اي غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي
التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه

بضم الهاء في الأكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء
السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
وقد ابى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة فقالوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت
هاء في هنيهة وقال بعضهم هو بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدلها في كساه وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك هياك
فمجيء الكسر في هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاصه بالنداء والالف والهاء بالنداء وايضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هناتيه ويا هنانوه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم
اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل
اما ماض كشمر وكعسب او اما مضارع كيغلب ويشكر او اما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش المكان الخالي كانهم اصمت والمسموع في الامر الضم لان
الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تبعا للنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل
ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعل او تمام
على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس قال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد و
الفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته
او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير
ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على
فوعل من مظب مهب لانهما لم تستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمرمى ومرمى
لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحوا ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعها في سقطها وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين
الى موضع اللام فحيوة عندهم فالحكم بهذه التغيرات عند النحاة نصيره مرتجلا لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه يعظم لا بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي عليه السلام صلى الله عليه واله وقد يكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع
بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا
لاستغني عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا ونصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او
احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس
قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة
قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه
لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلاث كذلك قال قيل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس

تعاشه لما صرع القوم رهط شبت ذا ثوا بر كيف بلبس فدينقل العلم عن المركب كما سبق فى باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت
التسمية بشى من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او ربار باجراهما كما كانا فى غير
التسمية اعرابا قبل التسمية هو الاكثر ويجوز ان يجعل النون فى كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان
لان تخو رعت فرعيلانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون فى مستعنبان ومستعنبون معتقب الاعراب فاذا اعربت
النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة فلا
الا ياد يارا الحق بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس يقال
هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهرى ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذى
هو القياس اكثر بحرانى اكثر من بحريى وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران
كذلك وجاء فى الجمع الواو قليلا مع الياء نحو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود فى كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا ام
احد اسبقنا الى هذا قال ابو على لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقول الى ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذى جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمى وهو فى شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفى الصحاح الناطرون بالنون والطاء
المكسورة وقد روى فى الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمى وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ لا من
تمام الاسم الاعجمى والا انكسر فى موضع الجر وان قلنا عربى فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الناطرين
بالياء فقد جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول ولا يدخله
التنوين فيروى تنوينها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه فى حالة الجر فيروى من
اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا فى اوائل الكتاب اذا نقلت الكلمة المبنية
وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت فى الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا او ضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجىء معربا نحو ليت تنصب
وتوضع قال ليت شعرى واين منى ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثانى اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثانى الصحيح بل
تقول جاءنى كم ورأيت منا مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمى كيدية
وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره
وانما جعلتها من باب يداى مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الوضع وكان جعلها من باب يد الذى مما
جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول فى الاول اكثرت من الكم ومن المن مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية
اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واما اذا كان ثانى الثنائى
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهى تقول هذه لو وفى ولا زدت
على الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف
العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والياء بالكلية او يشتبه بالمرة وجب التضعيف لانا من التنكير
بجوز التنوين اذا وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة الجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفىء
ولاء والاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما داى فهو
على ثلثة احرف آخرها الياء كالواو اعربتها او لم تعربها فيه لغة اخرى وهى نحو كى فاذا ركبتها او اعربتها قلت كتبت زايا نحو
كيا ولا يجوز الحكاية فى اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت فى نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل فى الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحالة

فى نونه

ثم تضعيف

مثله

فى التركيب

في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجريهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كالجارية اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما اللفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب في ترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب في ترفع فلك اذ تنظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهوازا وحطيا بياء مشددة عربيات اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كعفى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحرك وقال الخليل بل تقول هذا ذى كعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد ما حرفه لعلة كما شدد في فو لان الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فتقول في المسمى بواو العطف وو كما تقول حو لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف بجانس الكسر اي بالياء فيقال لي وذلك لانه لا بد اذا اراد زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلامي ثم يضعف بجانس الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف بجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى بالحاء من رجل وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين فقول رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمل بالعين لكونه اقرب فيقول جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمل بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصله بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال فما في بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة غير لازم لكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف وورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل المتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها ههنا بما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يا جعفر اضرب واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان قبل ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب سميت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فقيل نط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة

مفكوك للادغام جزما او وقفا نحو اردد بريد وادغمت فقلت ارد وبرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو فردد ومهدد
كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى
الفك اذا سميت بالبيب من قولك بنات البيب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما
او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش و يخاف ويقول ويبيع وقل وبع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغز
ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم
تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز ويحذف
هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبه تضمه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي
عين اذ لو لم ترد ما احتيج الى زيادة. لف ابن جني كالاخفش الا ان الاولى فيقول جاء في راى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا
مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع
اللام المحذوفة الفاء في فم فيقول جاءني وفي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو لكونها مفتوحة
في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت
بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فيقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا
باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو
سميت باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون
معتقب الاعراب ولم يصرف للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي بها مذكر واما التاء
فبدل من اللام ولم يمحض للتانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام
فهي مثل بنت علم مذكر واما هنت ساكنة النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه لم يرد فيه جاريا على القياس بخلاف بنت واخت
فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالنجم والافضل والذي والتي ونحوهما
لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما يحكى الكلمة المبنية
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت ق و ن و يس والمو ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن التعريف ان كانت
مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم ومن ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين
وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله
وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير لفظه فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا
سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد
والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور بما ثانيا وغيره لا اعراب وليجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية
سبب آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
وكان المتكلم اعرف لانه قلما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله النكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد
هي ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق
النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة
ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخوان
وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق فبعضهم يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا
في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا
رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان
اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحد منهم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق
ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره نحو قوله علمت

نصب الفتح

وقوع النكرة في سياق النفي

نفس

بحث اسماء العدد

نقض ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام ضربا لفظيا كما في نحو الدينار
خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والتبادر
الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ
العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما
ان ماهية الشيء حقيقة المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء
وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ
العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشيء
وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو
رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق
ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب للاختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد
وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين
من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع
الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه
وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء
غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع
او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف فقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة
وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة
اثنتان ثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير
والتانيث على القياس ذوالتا للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم وحدون
والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء
وكسرها وحيد ويبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة اذا اول
كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او في الوسط كقوول واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس
عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولادة ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولذا استعمل
في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى وواحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل
احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحدهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف او
مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم في العقلاء بعد نفي او نهي واستفهام او شرط نحو ما جاءني احد
ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن ونحو فتح نادر وقد يستغني
عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع
احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا للعموم العقلاء
في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في
غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا
كانه لما رأى في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل
من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف
ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدائح ونفي المثل هو واحد الاحدين وهو

اصول اسماء العدد

مميز اسماء العدد

احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها باسد له وسدر فمعنى هو احدى الاحداى داهية هو احدى الاحد
قال الحق اعتادوا ابا حدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب لفظا وهو غريب وديار
ودارى ودورى وطورى وطارى وارم وارم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا
وهو دبى ودبيج واحد وابن بالتاء وتامور وتومور وتومرى وتمى واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى و
واثنتان محذوف اللام والتاء للتأنيث في ثنتان مثل بنت تاء التأنيث فيه مبدل من الياء وهو قليل وابدال التاء
من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال — ثلثة الى عشرة
واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب المذكر بالتأنيث من ثلثة الى عشر
بمثبت للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث
وانما وضع على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثاني
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
وانما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم يضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الا نائب على موصوفية كما هو مذهب الكوفية اي
موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم
ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعرف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة
لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف في ما كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما اجري لها
مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضاربة
وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير ذلك من النوادر يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع
وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فتقول بعد ثبت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة لجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة
لجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة
له في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه انتهى للغرض المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يتعين الموصوف في المؤنث لما يجيء فاصل عشرين درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ثم لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا اجريت
عليها كما ذكرنا الان اما في عشرين واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجيء فمنعهما الالف في زنة الواو
لما استغرب بالاولين الفظام عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا اجريت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت — هذه الاعداد
اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة واما بقي الثلثة الى التسعة مع النيف ايضا على حالها
قيل وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لانه
عادة الفاظ العدد اذا تركب انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها فتقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشرة رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن — وثلثة رجال ثم
مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها

واحدها مؤنثا او مذكرا

في الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلثه وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثه ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة
رجل فلما كان مميزها المفرد مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات
المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا
اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما
قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد قد تلحقها التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصعفر والغرفة
والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك
لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه
التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاوة واستقاءة فلو ثبتت التاء فيهما في الجمعين
لتشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي فكانه مذكر
بالتفسير الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث
جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في التعبير قال نسوة كما لا يجوز فيها قال المرأة
فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر
تحقيقا لتانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد
على ما قررنا للتانيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تبيين الجنس والصفات قاصرة
في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر ايضا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
فلم يوضع مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجموعا قلنا ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال
ثلث [illegible] بل تقول [illegible] لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل
وان لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر
تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان
كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف
وعيون حذفت التاء منها كما رأيت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كعشر حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة
رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه ككساء ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة
سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر
امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كالخيل او جنس كتمر وسنعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم
فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او
عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندكم من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور على الوصفية
بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور
فتنظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يختص
له مثال اثبتها الحاقه للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يحفظ معنى التذكير والتانيث ينظر فيه
الى اللفظ فيؤنث نحو خمس عشرة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث

حكم اعداد المركبة

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال نعم نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع
كظرفاء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا عرفت امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد
الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس
وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه
وانما اوثر لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا المميز
تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث
لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى
الكسر واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح
الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احد بما فتحة
اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر قوله اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس
هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا تقصد والتخفيف تحذف فوا
المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو
عزة وشية وظبة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وشية محذوفة اللام لان المراد من وضع
الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد
فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ
وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو ثبون وقلون ومئون فقيل
عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرين المصوغ صيغة
ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجئ الا مضافا لفظا ومعنى الى مثنى
اخر كما في قوله فقد صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرين بكسر العين فيه بخلاف اخوا
فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره
ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرين بوجه تقصد والتغيير الى جعله كانه مستانف فالواو والنون في عشرين واخو
كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان
التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة
وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة قوله احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد
والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون فيهما كلفظ احد واثنان اجريا على القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتدا
كل مائة الى نهايتها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة
ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل
الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت
الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك
العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت
جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم
مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة ولما

شين العشر في حركتها وسكونها

الجموع

مولانا

من المبايات اسم الالف الا انهم لما ارادوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع
ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى
مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف والف الف والفان
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف ثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيفت اليه المائة والالاف واصل مائة مئية
كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما
يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها التون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضى وجاز اسكانها كثيرا
لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقالى قلا وبادى بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال
ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمانى في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا
لم يقصدوا التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد داخل
في المحدود واعني ان مميز الثلثة الى العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة نصبها الخف على ما مر قبل
وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اثواب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا
فسيجيئ القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيئ قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالتمر والنحل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو
ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما لبعد
ما فيهما من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تع تسعة رهط وقالوا
ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالى ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد
في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس
وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بناء على ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله
مجموع لان المائة المضاف اليها الثلثة الى التسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها العدد كجمع التكسير كما في ثلث
عورات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمسمائين حال
ثلثمائين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم بكسر
ميم مائة في الواحد ايضا شبيها من الضم ولا يبين الفتح وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مائة فقلت مئات كما في
مئون لجاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين على ما يجيئ في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل
كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيئ اذ لا يقال لمائة واحدة مئين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل
كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائى وهاب المائى عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى
عن يونس انه مطرح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل ماى كمى كما تقول في ثنية ثنى وفى ظبية ظبى وقيل اصله مائى

ماتان والف الف
وثلثة الاف وثلثة الف
بفتح

ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ككليب غير مسموع
نعم هذا القول نظير قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشرك زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر
لما مر في باب المركب قيل هذا المميز مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان
الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرد
عمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر وثلثين جمع ثلث واربعين جمع اربع لما مر في اول الكتاب لم تمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا للمشابهة بنون
الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جهته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يجئ كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم وأفرد اختصارا فنصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات روعي اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له فيقال عندي عشرون
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله ومائة والالف وتثنيتهما وجمعه اى تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما ذكرنا لانه لا تضاف اليها
ثلث واخواته جمعت وانضيف في ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جاؤا على افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير استغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته وأما ثلث
شهور وكثرتها لا كثرة الآحاد فاغنت عن جمع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ومما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهو غير حمزة والكسائي على
انه على البدل لا على التمييز لانه لو كان تمييزا لزم ما شذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكأنه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم شذوذ جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فكأنه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان مميزا لكانوا ستة
وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
مميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اظهر عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد منه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد صفة اى درهم كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فمذهب سيبويه والاخفش بقاء الاسمين على بنائهما لان موجب البناء وهو التركيب باق مع الاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام
اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش فانفرد فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اى للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند انقطاعها منها وانما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وحيث واذ او نحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك

معرب

والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعرابه لمضاف اليه لتشبهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاغلب والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا

فبيان ان الواحد والاثنان بلا تمييز

تمييز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد دائما المميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصدها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما أي لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز ايضا نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة وابت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تع يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل مذكرا المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه يفيد فصل الخصوص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرين ناقة ورجلا لاحترام المذكر المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشر ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي ايامها بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا بان يكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهور عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا باستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

واربع وعشرين ساعة وثوبا في ل

التذكير والتأنيث في احد جزئي اعداد المركبة

كتبت لعشر كذا او يختص به لو وقع بعده نحو لليلة خلت او يختص به لو وقع قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب
الفرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت
بوقوعه قبله ويجوز في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليلة
دون نهارها قصدا الى ذكره ووقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها
لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي
هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز
خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل
ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو وصفت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا
نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو وصفت بعدد الكثرة
اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من
قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما
وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز
نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب
في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير باعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين
اي مصيرهما ثلثة وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر معربا الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العديد وقد تقدم ان جميع الفاظ
العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة
رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت
بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم
مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجة العدد به بالنظر
الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من
الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجة العدد به مع النظر الى درجته التي
تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوة ذا هيئة الاسم وجعله المجموع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع
اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان
معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز
ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان تبني من الاثنين نحو ثاني
واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون
عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر
من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه مصير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في
الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي
كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب
اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لم
يصيرا ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول اعني
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكأنه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى
هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تلثا
وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع وانسع واسبع وقد يكسر

في اليوم الثالث

المفرد

كيفية استعمال المفرد في الاعداد

كيفية استعمال الأعداد في المعدود

هذا ايضا على الاصل فقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما في لامه حلقي بمعنى اخر
وهو نحو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا
المعنى ثلثت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثالث احد عشر وينونه قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن
سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو
ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف اول جزئي المضاف اليه الا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربهما اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء
واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تقصد قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر فتبدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد وان اذا لم تقصد الترتيب نقلت الاول لتبيين
قصد الترتيب هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب
واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت
اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه الى اصله وهو الاغلب او
الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز
عند الجمهور ان ينصب ما يليه اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة
ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف
الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف
وقول سيبويه اولى لانه ليس باسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته
اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز
حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكر سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا اما الثاني فلتضمنه للواو واما الاول فلقيامه ثاني جزئي المضاف اليه مقاما ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز
جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول اما الثاني عند قيام ثاني جزئي
المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قوي لم ينكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن
العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين تبين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث ثالث عشر

فلفظ الاول الا ايضا الا الى ما فوقه

الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر كذا

الكوفيون

لم ينكره

المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان تقول ثالث ثلثة عشر يحتمل معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو
ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد
من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر
واعلم ان حكمه على المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة مؤنث الاسمين
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون مؤكد ومن ثم قيل في الاول اي من
اجل اختلافه لاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حال اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى
الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

بحث المؤنث

وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا
او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة وناقة وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر
العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز
ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وغديرة
في غدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل ولم يرجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم
اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة فيها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها في الوقف هاء
فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف ومن يبني لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل
لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي الاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما
ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في بابه لتضمنه وقد تلحق التاء
تدخل الحروف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء
يا صاحبارت انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان
فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون
واحده وهو منه كثغبة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا
كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لئلا يبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع
انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء
لكون ما قبلها الفا فيهما ان زالت الالف ثقليت وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريا
ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقولك نعم والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق
علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق ويكاد من معين بيضاء لذة للشاربين
والتي نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو
ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوامل او على مثال غالب فيه وتلك
بما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن و
جبين واجبن وطحال واطحل ويجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة
ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير
افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس
اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهو اسماء قليلة مسموعة كرجل ورجلة وامرء وامرأة وانسان وانسانة والثاني لفصل الاحاد المخلوقة
والاحاد المصادر من اجناسها الاول نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قولهم نعم ثالث نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا و
التاء للوحدة فيكون تاء فالث كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج و
اخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس

ما قلبت ياء

للتاء اربعة عشر معنى

مهنا لما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها وهي أسماء
محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس فارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء
وفقع وقال بعضهم إن ذا التاء فيهما أيضا للوحدة والمجرد منها للجنس والأكثرون على الأول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء مثل ياء النسبة
للوحدة أيضا كالتاء نحو أعرابي وأعراب وفارس وعربي وعرب ورومي وروم وأكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي
فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة وقد يسلم ياء في نهاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية
وعلاوة وهراوة ومحذوة فإن التاء في هذه الأسماء للتأنيث اللفظي وهي بهذا الاعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء و
إن جاءت وسقطت في بعضها غير لازمة كنقاوة وشقاوة إلا أن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم وأما جواز قلب
اللام وتركه في عباءة وعباية وغطاءة وغطاية وصلاءة وصلاية فلما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى الثالث أن يجيء
التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة
بالياء أو كائنة على فعّال كقولك خرجت خارجة على الأمير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة
وحموب وحمولة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة
للتأنيث كما في ضاربة ولابس كما في كمأة وكمء وذلك لأن ذا التاء في مثل صفة الجماعة تقديرا كأنه قيل جماعة جمالة
فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء إذن للوحدة لا للتأنيث وقد
قيل إن الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية كما في الذبيحة والأكولة
على ما يجيء الرابع أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعّال أو فاعل أو مفعال أو فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما في أحمري ودواري وكأن التاء في هذا القسم
للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة إجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول أنت الرجل كل الرجل والتاء
في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعَل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعْل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سُبَبة وسُبْبة ولعَنة ولعْنة وهي في الوزنين لازمة الخامس أن تدخل على الجمع الأقصى كجوارية وموازجة وكيالجة
دلالة على أن واحدها معرب فيقال الهاء أمارة العجمة وذلك أن العجمي نقل إلى العربية كما أن التأنيث نقل عن التذكير
وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس أن يدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة
على أن واحده منسوب كالأشاعثة والمشاهدة في جمع أشعثي ومشهدي وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب
جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة إلى رجال رجالي
كما يجيء في باب النسب إن شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة
وإنما أبدلت منها لتشابههما لأن التاء كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى
كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وإنما يكون
هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الأقصى كالأشعرين والأعجمين في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون والمقتا
في جمع مقتوي قال متى كنا لأمك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب
أو جمع المنسوب غير الأقصى لم تأت فيه التاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الأقصى
بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى الأصل من الانصراف وقد يجيء لهذا شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى السابع أن
يدخل على الجمع الأقصى أيضا عوضا من الياء المحذوفة من قبل الآخر كجحاجحة من جحاجيح وأما فرازنة وزنادقة فيجوز أن
يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا لأن التاء
معاقبة للياء لازمة مع حذفها الثامن أن يدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك إما واجب الدخول وهو في بناءين أفعلة
كأغربة وفعلة كغلمة أو جائز وهو في ثلاثة أبنية فعالة كحجارة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصعوبة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الأقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتأكيد معنى التأنيث
كما في ناقة ونعجة وامرأة وهي لازمة وقد جاء لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوزة وعجوز فإن عجوزا موضوع للمؤنث
والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحمة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة أو عين أو لام كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا من ياء الإضافة في يا أبت ويا أمت فقط الثالث عشر دخولها أمارة النقل من الوصفية إلى الاسمية

تأنيث الصفات

وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازم ولا والحاق التاء في
حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا بد ان يذكر معها الموصوف لتبينه كما لا بد ان يذكر مع فعول بمعنى
فاعل نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو قد
يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في جبيرة تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال جبير كما يجيء في باب
التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد
بهما معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد بهما معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت
فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة
عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عاشق
وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما تؤتى
بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر
وعاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذ لا
اشتراك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة
ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة
واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر وهذا التأويل وقال الخليل انما جردت
عن التاء لان المراد بهما معنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات
فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع
الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بهذا الحدوث
كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث
فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر كما ان معناهما ذو
لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى حدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية
وحيضية قلت غاية ما يرجع كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه
على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض
بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد
وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث
وليس له فعل الا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل واللبن باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونبالة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث
وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر ايضا هب
ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال
انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية
ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل ولا اقرب
في مثل ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول
عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصد والفرق بين المعنيين فانثوا بتاء التأنيث ما قصدوا
به الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما
مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق
فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق
التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما
اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر

والمؤنث

والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كجراب وجرب ومطبو وحصان وقد حكى سيبويه امرأة
جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول
فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والحلوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية
لا للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه
التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وذبيحته وشبهه لفظا بفعيل بمعنى
فاعل فقد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف
التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه
وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل
قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل ويجيء بمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط ومما لم يلحق التاء في فعيل
ربيض واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة
في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كقبعثرى او للتأنيث والتي للتكثير لا تكون
الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التأنيث بان يوزن ما هي فيه فان لم
يجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث نحو سلمى وبردى فانه
ليس على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف ان شاء الله ثم ان تزيد في كلمة حرفا
في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريف
مثل الملحق بها مقصودهم لانهم في ذلك اما الوزن او التسجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اتحاد
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجيئل
فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لاختلاف مصادرها ومصادره فمن الاوزان
التي لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهماة وروى
بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كـ
الافضل والفضلى وهو قياس ولا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم
كبهمى وخزوى وبهماة ورؤياة ان صحتا فانهما عند سيبويه للتأنيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع و
لحاق التاء لالف التأنيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جؤذر وبرقع ومنها فعلى ولم يأت
في كلامهم الا اسما قيل ولم يأت منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وادبى للداهية وقال بعضهم
جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى
والجمزى واما كقرنى وبنى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقوى وشعبى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى
للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وفعوعلى كالحولايا للموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار
وفعللى كقبعثرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوتى كرحموتى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى و
خيزلى للمشية في تثاقل وفعالا كبرديا موضع وفعليا كذربيا للداهية وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلى
كدفقى نوع من السير وفعللى كجلندى اسم رجل بضم الجيم وضم اللام وفعللى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعللى
كسبطرى مشية فيها تبختر وافعلى كاجرى للعادة فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث
بالالف المقصورة المختصة بالتأنيث واما فعلى وفعلى ففيهما شركة بين التأنيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان
او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتأنيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق
كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد تكون للتأنيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا منونا
بالف الالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما فتح الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء
وهو قال لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق
نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتأنيث كالذفرى في الشعر وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتأنيث كتترى منونا
وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتأنيث فعلاء وهو قياسي في مؤنث
افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية

تأنيث الحقيقي واللفظي

رهبا والعرباء لغربا ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لا نصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التأنيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت لها سوى اربعة احرف فلان ابن ثأداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال الفراء اصلها ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء كخيلاء وخششاء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء ونافقاء وفعلياء كبرياء وفعلاء اما مصدر وفعلاء كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب اما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبركاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بينما لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من الباء ففيها ثلاث لغات وفعليا كبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعلالاء كجلنداء نوع من الجراد وفعلاء كبريناء بمعنى الناس وفعللاء كعرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتأنيثه غير حقيقي اذ تقول اشترى نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كأتان وعناق ولو قال الحقيقي تأنيث الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسها من حيث التحقيق او العقل قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كالدجاجة ذكره حمامة ذكر اذ ليس بإزائه ذكر فيجوز ان يقول عرفت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعد النحاة مع الاستقراء فامض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي طارئ عليه منع ان يعتبر حال تأنيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة مختصة به لا يتعداه واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز تضميره وما اشير اليه التذكير والتأنيث نحو عندي من البط حمامة حسنة وحسن كما معنى شاة نحو مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير والتأنيث نحو عروة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على ان تلك انثى تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث فلك وان الفتها بمعنى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضميرها العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فلحق الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتأنيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر فالظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فان اتصل الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعل غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب بالمفعول اما نحو قولك ما جاءني من امرأة وكفى بهند فلم يجز تجرد الفاعل بالازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرد عن المفعول به وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاولى ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل
بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء
وان كان بغير الا نحو نامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فمما
احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث
فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة
احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد
والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره
كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان
وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى التذكير
او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء بتقسيم هذه
الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى
ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال و
النساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر
التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقى كما ازال حكم
التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان من
قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير ذلك المفرد فى العلامة اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى حبليات و
الصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه
مقدرة فلا يظهر فيه التغير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر والذى يدل على ان تانيث
نحو الزينبات مجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم
الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل
بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان
حق الجمع بالالف والتاء كما يجئ فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لا حق الجمع وتساوى التاء فى تلزم
وعدم تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى آخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو
والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقلين بالواو دون
النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف حق المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب
للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالتها فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد
المؤنث فى تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو والنون
وبينهما فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير
المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت ويفعل بتاء علة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين
وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير
العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والعزبات
والعرصات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضمائر على اختلافها تقول
فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل
اياكم واياكن واياهم واياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز
اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو النخل

فيه ان بطلان حكم المذكر الحقيقى مع
عند وجود لفظ المؤنث الواحد
التذكير حقيقى

بحث المثنى

النحل باتفعرت النحل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحالها
كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الشيخ ركب من لطاظه يحقل فهو كاسم
الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب مضوا ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ما هيتها مختلفة كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الباحث وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة
كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر
كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان
مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي زيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات مميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح القوم فانهم
يشترطون في الجنس والنوع على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في
جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وفرس
الشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح
المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي
وجوازه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما عندي
عينان فهما نص في مدلوله لانها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منها واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه
يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام
كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك
له اجناس نوخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى اللبس وليس للعلم جنس يوخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين
في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقين في اللفظ بالتغليب لتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء
واحد كما قالوا في ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين
لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة
بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر فلزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال اخبث
الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه
اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة حسوته لا ينقضي شهرينه شهري ربيع وجماديه
وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر
قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقد كان بين فكيها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف
لغرض التشديد وذلك اما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي
ضربت اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
كقوله ثم صفا صفا دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف في اخره اعرابا بل كل واحد صيغة
مستانفة كهذان واللذان عنده وهو ليس بشيء لانه لو يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
متضمنه المعطوف فبقي اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قيل بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن
معنى العطف لو قوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمن
اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا ما اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

ذلك

ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع
على المفرد ثم يحتاج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل
المفرد في المجموع جمع الثلاثة واقعا على اشياء كلفظ كل فلم يحتج الى علامة الجمع دفعا اللبس فاذا ثبت هذا قلنا ان كل
مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا الواو العطف الا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع
ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما
بواو العطف ظاهرا نحو جائني زيد وعمرو ومقدرا كجائني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة سادة
للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضع منها المفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا
ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو
زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي
عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص
لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف عجزه اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو
رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم
تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل
معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كلدى وعلى والى واذا علما فان الالف في الاسماء العربية غير المتمكنة الياء
اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى
سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربى وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيثنى الكسائي مثل
هذا الالف ويكتبها ياء وعمم قلب كل ثالثة اصلها واو والاشهر قوله والا فياء اي ان لم يجتمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو
وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى
والمرتمى والمستسقى او زائدا على الثلثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخلفى او للالحاق كالارطى والحبنطى
او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في
قبعثرى وقبعثرون ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف
الثانية في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان
كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او
منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء ويجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب
فلكونها زائدة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء
فلوقوعها بين الفين فالهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة
متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها
في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين
فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وواحد منهما منقلبة عن اصلية
والاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست
اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها لقرب نسبتها بالاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي وانما صححوا اثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية
اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرق الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحده وثنايان فالالف والنون
ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كشقاوة وعباية وجاء حذف زائد التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو
وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما المحذوف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة

تنبيه اسم المقصور

قال في باب المثنى والمجموع بالواو والنون ...

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كغزوا ورميا وغليان ونزوان كما يجيء في التصريف انتهى ...

او رابعا فصاعدا ...

او رابعا فما فوقه ...

حذف نون التثنية للاضافة

وجاء رد لامه في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان

و...ا قوله فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ياء كما في الافراد نحو فمان وانما لم يبدل

نون كما قيل فوان ... لان ذو لا زم الاضافة بخلاف فم فواوه مستحصن من الحذف لامنه من التنوين فجرى مثنى كل

منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام

فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والميم كسنيهة وسنية فلا

يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لان ذو وفقا الواو ذوانا مال وقد جاء ذاتا مال ايضا

وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال

يديان بيضاوان عند محلم فقد تمنع من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان

بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا يدى كرحى برضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو

اكثر قد ميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كعصا لم يجمع

على ذلك قد ميان ودموان عنده مثنى دمى لا انه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بفتح العين

ولامه ياء قدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال لا نرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله

في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فمن قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة

العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد

والمشهور ان يد في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد المبرد في ان يكون اصل يد فعل

بحركة العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا فاما حذف لامه فلعله موجبة فهو اما مقصور منون

وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب

الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين

قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التأنيث في خصيان واليان انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه

دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة

واما نصر وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان

اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس انشاء قال ...مالتقى فرد بن زوج روانف اليتك فتستطارا وقال ابي ...

الجمار وخصيتاه احب الي فراره من فرار ... خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان

لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين

وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفردا هما خصى والي في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان و

اليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فتمام البيت الا بيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب ومنها خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كان اقل استعمالا منهما وان كان خصيته من التدلية الظرف يجوز فيه تثنا حنظل

في غير الضرورة لا تحذف التاء منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ

واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى كقولك حسبا الله

وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة

الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا او معنى فالاضافة اللفظية واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف

اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق

كما يجي تقول فقات عينيهما اذا فقات من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فالمراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي

قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال

بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول منفصلا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو

ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة

ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير

الافراد على التثنية والجمع نحو بطن زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف حاكيا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء

المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فمثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه

قياسا في الافراد ويونس خلافا لغيرهما فانه يجوز فيه سماعا نحو ضع رحالهما وان امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين

الازهرية

بحث الجمع وتعريفه

لا رجلان والضمير الراجع الى كل لما ذكرنا انما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتان
واعجبتنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين تقول عينى لا تنام اى عيناى وقريب منه قوله وعيناى فى روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله تع ويكونون عليهم ضدا وقوله تع ثم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله
عليه الصلوة والسلم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خميص وقد يقوم الفعلان مقام افعل كقوله تع القيا فى جهنم اما على تاويل الق الق انه لتكرير الفعل مقام تثنية
الفاعل للملابسة التى بينهما وبمثله قيل قوله تع رب ارجعون اى ارجعن ارجعن ارجعن واما لان اكثر الرفقاء ثلثة
فخاطب كل واحد منهم صاحبيه فى الاغلب فخاطب الواحد ايضا خطاب الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقدر تسمية
جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثنى نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير اشقى العثانين قطع الله حضاه ويجوز
تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحى اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق فى الهيجا جمالين ولا يجوز تثنية المساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما فنحو تمر
وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اى يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير فى تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر وهو الظاهر اما بالحرف كسلمون او بالحركة كاسد فى اسد او بهما كرجال وغرض
والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اى كائنة مع تغيير ما ودخل فى قوله
تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت بتغيير اما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب وراكب وطلب
طالب وجامل وباقر وجز ونحو ذلك داخل فيه اذ احادها من لفظها كراكب اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب
قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما فى الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن
جموع قلة لانها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجئ فى باب التصغير
وهذه لا ترد نحو ركيب وجويل وايضا لو كانت جموعا لردت فى النسب الى احادها ولم يقل ركبى وجاملى وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لها اتجاه ما لا يقدر الليل ساهرة وقال مع الصبح ركب منهما من احاطة بجيل ويخرج
ايضا اسم الجنس اى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو روم ورومى وذلك لانها
لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا
الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل الى احاد احذفت وغيرت حروفها بحذف التاء والياء قلت
ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة فى اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز
لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من
تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما
فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما فى انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما
بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعنى جمع الواحد
المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق والنسوة فى جمع امرأة فينبغى ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء
الجموع كما مر هى المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد على عبابيد وزن خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجب ان يكون من المجموع فيقدر لهما واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ودده ونساء
كغلام وغلمة فكان لم مفرد غير مستعمل اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير فى جمع ذكر ومحاسن فى جمع حسن ومشابه

الجمع

فى الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

جمع المصحح المذكر

في جمع شيء وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن فيما شيأ مكان واحدها مذكورا ومن كار وكاس ومشبه وكذا احاديث
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطريف المنقول خوفي حديث صلى الله عليه
وآله وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما البنية الاصل مصدرا او وصف به بحرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد
والجمع او كونه اسم جنس فانه ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين
فهو جمع مفرد وتغيير كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص
في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا
واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال الله تعالى ضيف
ابراهيم المكرمين وقال تعالى نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال
عدول واما تاء التأنيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قولهم وهم لكم عدو وفوة ويكونون
عليهم ضدا فتشبيه لها باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانها انما
على بنية الجموع ولا تسمى جمع كالباب لوقوعها على الواحد ايضا ولانها هو في الاصل مصدر اذ لم يستعمل مصدرين بل
هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا
زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان
يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح
كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بدلو وظبي والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم
الطرف لعدم لزومهما فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لما هو المباح في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لمناسبتها الضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقلب الواو بعدها الضمة لتطوق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع
الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي بلت ذلك بل الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعده فلو لم تحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل
الف المثنى وياءه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان مقصورا حذفت الالف مع التقاء الساكنين فيه لنفهم
وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت فيه لالتبس في الرفع اذا اضيف الى المتكلم نحو جاءني اعلاه اخوتك بخلاف الجمع فانك
تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس بها واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين
اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا تزيد في الطرف نحو غزووت ورميت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدها كما في سروت وعفريت فما قلت بنحو اعلون واعلين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه لم يجي مثله في الوسط
نحو نوول وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين
بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تأنيث مثل علامة اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما
اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر ليرفع وهم من يذهب
عن تقدم التذكير ولا شك في بدة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان
نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحدة واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص بلحد
فعاما شيئان احدهما التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع
بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقها الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقها الالف والتاء الذي
تلوه محالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

خلاف

فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه في المثنى مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان
سموا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان المبدلة تقلب واوا والمنتهي صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبها
في التثنية كما في حمراوات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة ونيا
حذف التاء للزوم ما اكثر ذكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجيز في ويغزون الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك وللساكنين في نحو مصطفوا البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا
وانما الهمز في الواو اذا كان ضمة لازمة نحو كانضمام واو ادول او انضمام واو صالحوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز
همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله تعالى
فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقوله لمن علم يعقل و
مذكر يعقل الاولى فيراد بقوله يعقل ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لانها العقل المانع من القبائح
الجائز على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خصوا اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في
الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في فعلهم بتخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع
من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فجبر بالتصحيح كما جبر في نحو ظلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا
معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما بين في التصريف وجب ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلناها ايضا في الوصف واوا وان كانت واو
الفعل اسما وواو الاسم حرفا لتناسب الواوين فتجيء قوم رجل قاعدون غلمانه كما تجيء يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون لان المصغر يخالف سائر الصفات انه
من حيث لا يجري على الموصوف جريانها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فهو دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من اللفظ فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب المذكر والمؤنث
وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب
في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها اكثر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء
والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها
من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم كذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك
جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي تاء ...

لكثرة مجيء المجرد عنها

فانها لا تدل على موصوف

احمرين وسودينا

لاجل معنى الصفة كاجبر النقص بالواو والنون فى نحو قلون وكرين وارضون كما يجئ واجاز سيبويه فيما سمى لا سما عا ندانون
لقبولها التاء كعد مانه وكذا سيفانون نقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب فى فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء فعد مانه وسيفانة كانهما من قبيل الشذ وذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب امّا نحو
عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليّن اصله على لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات
التى يستوى مذكرها ومؤنثها صفات حملا على صديقة وسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز فى مسكين وعدو
مسكينون وعدوون ثم يجوز فى المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه فى ما نون
شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوى مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسى مستكره كما يجئ فى بابه فلم يبق الا التصحيح وقوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المفرد
بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا
الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه
فذكر وفيه بحذورات الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثانى ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجئ فى بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرمك ويمكن ان يعتذر بان يكون الشرط
والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر علم ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف فى هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمذكر مستويا فى ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا قوله وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما فى المثنى وللقصر
الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ
انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين فى نحو قوله وحاتم الطائى وهاب المائى قوله وقد شذ نحو سنين
الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابنون قال زعمت تماضر اننى اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتى
وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاعمى فشذ وذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت
مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كما يقال فى جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه
جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجئ افعل فى فعل وهو شاذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وقال الجوهرى شذوذه لكونه
جمع ابين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
فى قوله قد رويت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهداه مصغرة هناه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع
تصغير ابكر مقدرا كاعمى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون فى غير العقلاء والثانى كونه
جمع مصغر لم يكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كاللد
كالدهيدهين ومنها اوزون فانها جمع اوز على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما قال الله تعالى
وقوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا الكن فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى
الغرفة والعليا وان يقال فى المنسوب اليها علّى ككرسى فى المنسوب الى كرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية
وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى كتاب
مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه
على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجده تعالى
يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك لانه فى الاصل
بمعنى الانس واما قوله ولى دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل وانما جمعه بالواو والنون
مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما تحركت الراء لان الواو والنون عوض منها الالف والتاء فكانه قال ارضات او للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة
ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها

الرقطة سواد تشوبه نقط بياض او بكى مطلية ... والعرفاء من الضبع ... وهو قريب من الاعفر جيئل اسم للضبع ... معرفة ... دلام

المجموع الى على غير القياس

بنون فلان لان فيها اسرا ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام فيبقى الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين والذرحيين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين و الاثافي في اثفية ونما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين ومما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن بحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد بهم الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبر وهاء الجمع ونما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا هذا الجمع يجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا ولو اواما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للتضعيف المتوهم وذلك ان حرة في لغة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تقضي وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذو الابن من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين وقالت غزالة الوشيج صاحبة البرزين وكان لنا ابا حسن علينا ابا برا ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما يجيء في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شائع في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى ابو عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان اصله مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كمعلون فقوله متى كنا الامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والمرأتان والنساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى المفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلبت واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون كالاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب يجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وكذلك ايضا التغيير عن صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي مبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستأنفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر هذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوو تابط شرا هذا وان شئت زدتها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل

نونيهما معتقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف شذ في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومنعتر فانه يمتنع هنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا الله وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآبا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا وكذا علما فالاولى فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وفي الابناء كذا واذواء كذا وان لم يكن العاقل سواء كان لمؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون او لم يكن لمؤنث ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله

جمع المؤنث

المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلفاة لان قوله جمع ومجمع ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا عن حد الجمع المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلبت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه قد عرض فيها الجمعية والتأنيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين تدل على كل من المعنيين كما في رجال وحمالة والضاربة قوله وشرطه ان كان صفة الى اخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او فان لم يكن صفة فالمصنف جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ودار وشمس وقدر وعقرب وزينب ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كغرفة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا تقول ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذو الف التأنيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء فاذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره وما يصح تأنيثه ومذكره اذا لم يكن له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات اي اخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا وجمع هذا الجمع ايضا ما كان وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مخاض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا يجمعان بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرين وسكرانين فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التأنيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان لها مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي فيه مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون او لم يكن لها مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير الجمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذوا التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

حوائض

حوائض وحُيّض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت
بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
مثابين في ابن اللبون وجمل ذو عشون او غير حقيقي للذكر كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وحجيرات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره ولما كان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر الحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله ان كان
صفة وله مذكر فان يكون اى فشرطه ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان و
الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهان فيعلا فيما لم يلحق التاء في المؤنث كسيد وميت
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومطراة ونحوها فلا يجوز ان تجمع بالالف
والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهو جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في
الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في
سنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كثبات ورئات لثقل
الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انزوا بناتا ولعل ذلك لاجل
توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم وقوله انزوا بناتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها والاشهر كما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن
كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان
المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه كتمرات ودعدات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها فلولا الفتح لكثر حمل الجمع على
المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاء
نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لانها صفة وغلب الفتح في جمع ربعة وتجويز بعضهم فتح عين الواحد
وبما انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض
الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما يستحق
الفتح من عين ضلات للضرورة قال ذو الرمة اَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في
معتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما لئلا يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل
في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وَ
ابليتهم في الحمد جهدي ونائلي اى جماعة مستاهلة للود وقيل فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح معتل العين المسكنة كجوزات وبيضات قال اخو
بيضات رائح متأوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اولى لثقلها بانضمامها الى الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم يقلب في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض

قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع ويقال فيه نظر لان الحجة في سمعت لغاتهم

الضم وأما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفة وكذا فُعْل المؤنث كجُمْل فإن كانت مضاعفة فالإسكان لازم مع الألف والتاء كعُدّات وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو كدُولة فلا يجوز الإتباع إجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وجوزات لأنهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرّك الواو نحو دُولات والظاهر أنه أراد بالضم وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة كحُلوة فالإسكان لا غير وإن كانت اسما فإن لم يكن اللام ياء جاز في العين الإسكان والفتح والإتباع سواء كان اللام واوا كخُطوات أو لا كغُرفات والإتباع منها أكثر منه في فِعْلة وإن كان الكسر أخف وذلك لأن نحو عُنُق أكثر من نحو إبِل وإن كانت اللام ياء نحو كُلْية لم يجز الإتباع اتفاقا للثقل وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه والذي في كلام سيبويه ما يدل عليه وأما أُمّ فلفظ أمّهات في الناس أكثر من أمّات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء وأصالته يجيء في التصريف والهاء زائدة بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمّهت لكونه على وزن تفعّلت قال أمّهتي خِنْدِفُ والياس أبي ووزنها فُعّلة بحذف اللام وأما فِعْلة بكسر الفاء وفِعْل مؤنثا كهند فإن كانت مضاعفة فليس في جمعها بالألف والتاء إلا سكون العين نحو قِدّات وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الإتباع إجماعا ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل وعِيَرات في جمع عِير شاذ عند غير هذيل وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة فالإسكان كعِلجات وإن كانت اسما فإن كان اللام واوا امتنع الإتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والإسكان على ما نص المبرد كرِشْوات ومنع الأندلسي الفتح وإن كانت اللام ياء كلِحْية جاز الفتح والإسكان وأما الإتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فِعِل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام وأجازه السيرافي في نحو لِحِيات قياسا على خِطِوات وإن صحت اللام نحو كِسْرة جاز الإتباع والفتح والإسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أو لا إلا فيما سمع كخُطُوات وعرفت قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وأفراس وجمع القلة أفْعُل وأفعال وأفْعِلة وفِعْلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك أن جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده أيضا بالزيادتين لأنك بلحقتهما بنا مسنا نفا المفرد صار كلمة أخرى بذلك كان الثمانية مثلا إذا ضممت إليهما الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول وهذا هو التغيير وقد تغير أيضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع يتغير ما قبل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء لتغيره أظهر لأن علامات التأنيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة فالأولى في حد جمع السلامة أن يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير بذلك وأما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خُطُوات وسِدِرات بفتحها وإتباعها فبعد حصول هذا التغيير بعد سكون عينها العرض وإن لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالألف والتاء بعد كمالهما الاجتماع التائين فجمعهما من باب جمع السلامة باعتبار الأصل قوله وجمع القلة أفعل إلى آخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة والحدّان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر أربعة أفعُل وأفعال وأفعِلة وفِعْلة وزاد الفراء فَعَلة كقولهم أكلة رأس أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ونقل التبريزي أن منها أفعلاء كأصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها أيضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى أيضا ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لما أنشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فالظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختبارها فيه على سائر الجموع إن وجدت واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرِّجْل أو إلا جمع الكثرة كرجال في الرَّجُل وكما لا جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه ولما لا يجمع إلا جمعه كجادّ ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود أقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في أشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له ومأخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا إن المصدر جار على فعله وفي نحو تبتّل إليه تبتيلا إن تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع أي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جرت على من هي له أي ذلك صاحبها إما مبتدأ أو ذو حال أو موصوف أو موصول والأولى صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة ولو قال الاسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فإن الفعل مشتق منه عندهم وعكسه الكوفيون فإن البصريين سمّي مصدرا

جمع القلة

مصدر الكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو ضربت مضربا حسنا اى ضربا والمصدر
بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فى المصدر نحو ضربت
ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع فى ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فان احد التقدمين من الاخر ينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا و زيد
لم يضرب فيه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغى ان يكون
فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
وسيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه وقوله الجارى على
الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا وتقول ابنية مصادر الثلاثى الى اثنين وثلاثين فى الاغلب كما يجى فى التصريف واما فى غير الثلاثى فيأتى
قياسا كما تقول مثلا كل ما مضيه على افعل فمصدره على افعال ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعى و
المزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى ويزاد قبل اخره الف فان كان قبل الاخر فى الماضى متحرك كسر اولهما فقط
كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلال وفى فعلى فعلاء وفى فاعل فيعال وفى فعل فعال وان كانت ثلث متحركات كسر ث
الاولين تقول فى انفعل واستفعل وافعلل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله افعالل انفعال واستفعال وافعلال
وافعلال وافعيلال وتفعلال و ليس ماذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجى المصدر قياسا
لمن تقول له سبق علم بالفعل وجاء ايضا فى مصدر تفعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر
نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال فهو مخفف فيعال ويجى احكام هذه المصادر فى شرح مقدمة التصريف ان
انش قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض يدل فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
ما يقع عليه وهو المتعدى وبعضها من آلة كالضرب لكن وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معنا الا ترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد بيان
زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته
كضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا
ويقتضى تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى
وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة
او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم
المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من ذكر وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا ومع
بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
فى الاغلب يجى بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان
الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا الذى دل عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد
نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وللمبنى
بباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا
كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يبنى له الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة اما مع التوسط او تاخر عنها كلها او توسطها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم

يؤخذ من اصله

ابنية المصادر

وحدثانا

افعال وتفعلل
على تفعل فعلل على
تفعيل وتفعلل ماضيه
على فعلل فعللة

فيه ذكر عمل المصدر
عمل فعله

مع الكذب كاستقرو
فى الاستقراء او
بتغيرهما

على كل حال فائدة تقديم المنصوب على الفاعل بحسب التوسع في الكلام شخططة تدل تقديمه على الفعل اذا تخصيص
على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل بحسب التوسع في الكلام وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تع بل الله فاعبد اى بل الله اعبد لا غيره من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
من تعلق سائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره تم صار كجزء الفعل المتصل به او المنفصل
فيثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبة
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لما يطلب كالمصدر لكنه على
غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل فصار عاملا فيه لا انه صح له ما يلي الا في العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فانه لفظ في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل ولزمهما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل ولا اصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقديره ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
فبادنى مشابهة يطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الموجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته
او نحو ياشد بدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فتقديره ثم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى بها على معنى المضي لكنهم قد روه بان
دون ما وكى وان كان في الحال ايضا نحو عجبت من ضربك الان زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصولات فلذا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على
ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما فلذا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة
وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تع ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله
بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا نقول لما قام لك اما سلمت
لا تصلت بنزلت فيا من قدرها للام متعلقة بالقول بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تع فذلك يومئذ يوم عسير

انما يشابه المصدر الفعل اذا كان يتقدر بحرف مصدري كان مفعولا المصدر مطلقا

اسم الاشارة

اسم الاشارة لان المراد به التنزه ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل نحو قوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع بقاء الدال عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى ولا يلزم ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقل او يجتزئ باحدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد من حيث انه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم تقو الا بالاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا امنت القرينة على كونه مفعولا اما الجر تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل بعده مرفوعا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف

بعينيك من ماء الشؤون وكيف نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر والعامل به وهو حرف المصدرى وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر الا من ظلم فالاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبني على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا يستقيم الاستشهاد به وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه فالاولى ان يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكايته اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان للفعل العمل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكأنه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل والدليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تلوهما عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر

مادة كونها ولكونها اخف بالاضافة منه منونا

بحث اسم الفاعل وعمله

كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور بها ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانا انما نترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا نعت بالحمل على الظاهر كما مر قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعلا لحق على انه فعل اي غلبه للمظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر وفي اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون بالحذف في المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب البصريين ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام به الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متباعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعالى في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولنا الله عالم وكان زيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المص ويسمى يعني بلفظ الفعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب ثم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ان اراد انهم يقولون اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يقولوا المفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما يجري له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يعمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا منتن ومنتن ومنتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب اورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغنى عن مفعل بمفعل بفتح العين نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان له معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لا يحتاج في رفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه

عقبت الامر اذا ترددت في طلبه قال السيد عقيب مجازاة وفاه حي تتبعه في الرواح اذا جاء طلب المعقب حق المظلوم رفع المظلوم وهو حقه المعقب في المعنى والمعقب خفضه اللفظ وحقا وحده ثانيا فاعل صحاح

شازب الضامر وقد شزب الفرس شزوبا ومكان شازب اي خشن المقور من الخيل الضامر صحاح

بحث عمل اسم الفاعل

معنى لا لفظا لانه لا يوافقه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبها اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا
ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوزان يعملا في الفاعل والمفعول
ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما
قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط
للعمل ما يقويهما بان يذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي
اشتقا منه فلا بد ان يكون قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب
فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث ما غير المخصصة بعينها اجل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف
الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا
اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد
راكبا جملا وقال ابن مالك موصوفا لكونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال
فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة
او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا
الزيدان وبعد الاستفهام نحو أقائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة
نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما
يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو
هذا ضارب امس يرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط
لانه يكفيهما ادنى رائحة الفعل فيعمل عليهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال
متمسكا بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيدا امس كريما وقوله تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا
ان يقال انما انتصب باسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في
الاعمال بان اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا
لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة
هذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي لا بد لابي علي الفارسي ولا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان
زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال
القلوب ويجوز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل
المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على
اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب
المتبوع الظاهر اولى ولا حجة للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي
معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قولك دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية
المعنى الكائن حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في
حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فقتلته فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اسما
معنويته يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب
الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا
الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن
مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه

حكاية الحال بمعنى الماضي

او اعطاه درهما

هو ابو الحسن علي بن عيسى [illegible] النحوي المعتزلي [illegible]

To: www.al-mostafa.com

الصيغ التي وضع من الصفة للمبالغة

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب يحتمل الغير وبذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى ان يجر
عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوّز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله فبتّ والهمّ يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة
ويمكن والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ممتنع مع ان كلا منهما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة
الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما انتصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها
بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده
بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مرّ في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول والمصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه
كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون، وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول ويعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها
مع اضعفهما ايضا كما يجي قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حوّل اليها اسماء الفاعلين التي من
الثلاثي عند قصد المبالغة قال لبيد او زاحم دعتوابي مقدما على الحرب خوّاضا اليها الكرائبا وفي كلامهم انه لمنحار
بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقيل ابو نعمان مفعال
وفعول من افعل نحو حسّار ودرّاك من احسّ وادرك وقال ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا
قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حوّل الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا
عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق وشآها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير
سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشآها لا لكليل لانه لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة
الفعل واستدل له بان كليلا بمعنى مكل وموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك وفعيل اذن مبالغة مفعل قلت
لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن
ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقالوا ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حوّل اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف
في انهما لا يعملان عمل المفعول اذ كانا من ابنية المبالغة لانهما من الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى
عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبا
فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما العمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان ايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها
معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها
[illegible] للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسّرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب
المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء مطلقا وهذا دليل على ان العمل لما منه قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعمل عمل
اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسّر فلكونه
فرع الواحد قال من حان بعرّ من عوائده ... غير مهتبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني با
لتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وانما حذف
النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوّز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويّر فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل و
اعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال لدكتار يخلف الحي من جواده اذا لم

بحث اسم المفعول

بعلمه دره ان ثنى حليلها اى كرار جواده وقد يشكل ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل فلذلك يضعف ولا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف في ان النصب حملا على
المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الآخر كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ويتناول اسم المفعول
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب او فعلته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كاسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الامر حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصد والفرق احدهما للفرق فغير والثلاثي
لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع
الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجد فهو واجد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو فقط وفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعزود
وملول وعصفور ومعنى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم
الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل
منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ ضعفت الشيء فهو
مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل
وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل لا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر ثم
لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال مذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو مر بالبلد فهو ممرور به وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو المخصوص منه قولهم اسم المفعول اي المفعول فيه المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخان اليوم مسير فيه وكذا
الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد بل ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم
غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء
كان المضاف اليه عاملا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام مقتول الطف اخزى الله
قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج
اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان
والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث
وذلك لان صيغة فاعل موضوع للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص
على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء
كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو

اسم

ويخرج

الذي ضرب من اجله
والجمع زينة مثل قرد
والقرده الى قوله
والمفرد مثله والجمع
الفارد

اسم المفعول منه كالم يجز بناء

بحث الصفة المشبهة

والطف ايضا
اسم موضع
بناحية الكوفة

في الصفة

بين المقيدين

الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار اللبث وضعفها قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة لثبوت بقياس كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في مقدمة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة بقياس كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال قد اسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذي ومضافة الى مصدرها فحسن بمعنى ذي حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذي ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذي طول اي في وغلبته بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منها افعل التفضيل ثم ان الذي يرد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي في وغلبة بالطول بل معناه اخذه في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يعقبه فيدبها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل بمعناه ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة بمعناه فيدبه قلنا بجواب ما مر قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلابد منها كما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف تؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها الا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

الدعج شدة سواد العين مع سعتها

يقال طاولني فطلته اي كنت اطول منه في الطول والطول جميعا

الابتداء

تقسيم مسائلها وهي ثمانية عشر

اما ان يكون

اما مرفوع او منصوب او مجرور

الصفة باللام

بعد حصول الخفة لان الخفة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة وجعل ما اضيف
اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة
كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل
في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف
المضاف والمضاف اليه معا فهنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وانما استقبحها لاجل
اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليس بقبيح كما في رجل ضارب ابه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد
التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف
حسن الى وجه هو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو
فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى
صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد مثل منها
واحد امه وعبد بطنه وسيد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيها في الشعر قول الشماخ اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو الجانبان
الاعليان وانما جمعا باحولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى الرانفتين فكانه قال جونتا
مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى
الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر لان اصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه
المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المبرد وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى
فاعلا ليصير في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف في ذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان
الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء
الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل اللفظية فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها
في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة
انما لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر
كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في الشعر
ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور ويتبين في الجر انه كان قبله منصوبا قال انعتها
اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما
فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة وان ارتفع بها فلا بد من الضمير
في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب التمييز في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف
الوجه بالحسن فنصبته وجعلته على التمييز ليحصل لك الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير
ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فيحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما
حسن الجر في الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وليعلم ما تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه

الحسن الوجه وحسن الوجه

الرانفة اسفل الالية وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما

ليكون ن ر

التي ن ل

الكوم جمع الكوما وهي الناقة العظيمة السنام وذرى الشيء بالضم اعاليه وهي هنا اعلى السنام ووادقة من ودقت البهائم دنت منه واراد دنو سراتها من الارض لكونها حوامل قريبة من الوضع

يقال الماء يتصبب من الجبل اي يتحدر منه

في المعنوية ن ل

صور مسائل الثمانية عشر حسنة واحسنة وقبيحة

فانه لفظية واما من حيث المعنى فعليهما الابهام لانه التفسير بان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على استتار
الضمير فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون
حسنوا الوجوه ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في النادر نحو قوم رجل قاعدون غلمانه واما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المتسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المتسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى لاعلى صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه بمعنى حسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي متقوم بهم فحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن
ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يبق له مرفوعا لئلا يكون بدلا من الضمير لا يلتبس بالفاعل فان لم
يجر اللفظ على المتسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه ولم يجز استكنان ضمير
المتسبب فيهما فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور فيمتنع ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيهما ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه
على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى
كونه صاحبه مفهوم من كون ثوب سببه بدلا من صفة السبب اما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كريم اي هو كريم قال
الحزين بابا وابو العفور كلبا ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهو حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة
المعمول للاصل في التعريف ثم اربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن
الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان افبح من الاخريين لعكس موافقة المعمول فيهما الاصل في التعريف
ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو
علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن في الصفة قال في قوله مفتحة لهم الابواب وهذا عند الدم بالدم لان بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله
كما في حالة الضيف البرد برده فالوجه بالفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين ومسألتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لا استنكار في لفظ ظاهرهما الحسن الوجه وحسن الوجه
بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصبهما ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة
لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
وجهه كما ذكرنا ومسألتان باطلتان اتفاقا الحسن وجه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثمان عشر مسألة
ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المستتر في صفة السبب
لما ذكرنا من الامرين اعوجبنا على المتسبب استلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتسبب صار السبب
كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع
من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب لما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير المتسبب في الصفة استغنى
بجيئه للسبب عن الضمير في السبب لما حصل الرابطين كونه سببا واستتار الضمير في الصفة دال عليه انه سببه لانك لم
تضمر فيه الا لان لا صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا
ولكن نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه واتضم هذا القبح المذكور
في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما كان امتناعها فوكد والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والاولى التفصيل قوله ماكان فيه ضمير واحد احسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان
معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير
فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان
في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث
لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفة باللام حكمه اذا
كان منصوبا المضاف اليه بالعاملين نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه الى الغلام وكذا لو زدت
وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

وجه غلام وجه حسن وجه

ابن غلام

قوله هند حسنة الوجه والزيدان

مع كونها مسندة في المعنى الى ...

او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم يجر ...

الثوب سبب له بدله

المستكن ...

لانهم يجوزون ...

فيهما وحسن وجهه بجر وجهه

لانه لو كان محتاجا اليه وللسبب لبقي ...

وما فيه ضميران حسن

... بدله

الى المعرف باللام او مضافا اليه

بحث الصفة المشبهة

وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد منهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجهٍ غلامٍ وحسن وجه ابي غلام وهكذا لو زدت الخ

ابي غلامه وكذا لو زدت ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله وجب فطابه الجيب منها ورجل حسن وجه بصوته وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين اه بمعنى اسم المفعول غير المتعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين هو المتعدى الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلثة هو المتعدى الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا اكرما يقال في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاغ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجي في كل واحد منهما الثماني عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحتمل لصاحبهما المتقدم وصف باتصافه مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فمن التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي على نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمر الوجه اى حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل مثل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فمثلا صاحبها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا احسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد لانه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جارية لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين و من هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لان اصله جونا مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصد والاضافة حذفنا الضمير الذي اضيف اليه اعالى واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالى ههنا في موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله

بحث اسم التفضيل

اما اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اى زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل للزيادة صاحبه على غيره في الفعل اى في المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لحقفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

شرطه

قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافته اليه الثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا يدخل افضل الا ان يعلم ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب اشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشتق هو منه طائل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر محققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه اى شرط ما يجيء من ثلاثي مجرد الى قوله واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد بما منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا بما منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين

اي كلاهما من الحلك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما نقل سيبويه وقال الجوهري ابل يابل
ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا
تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا
منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي
احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت لئلا يلتبس
نفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي التفضيل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا يقال
انعم وابأس والليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا
اطلع ولا يصح ان يجز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج
او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان
افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر
لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من التغيير وكل هذا
بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب مفتقر ايضا لقوله ثلاثي قوله
لان منهما افعل لغيره يعني ان الماخوذ من باب الالوان والعيوب لا تخرج منهما افعل من غيرا عتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما
افعل للتفضيل لالتبس احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد
هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج وانوك
والالد والنكد واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها لغير التفضيل كاحمق وحمقا وارعن ورعنا واهوج وهوجاء وانوك
ونوكاء واعجم وعجما وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من
الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من
الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور
فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب فاؤهما وهما حملا على احول واعور وما لم يجيء منه افعل وافعال كالبخر والقعم والعرج
والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون
بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لانهما اصلا الالوان وقال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني
من الظلم وهما عند البصرية شاذان قوله فان قصد غيره يعني فصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل
التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي غير الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة يبنى
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم توتى بمصادر تلك الافعال
التي امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف انت اكرم لي من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده
الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل من الاخفش
والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع
وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب
اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل لما كونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

بناء افعل التفضيل من الثلاثي

وقد استعملوا

وقد استعملوه من المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اي اكثر معذورية وملومية ومشهورية
ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو بناه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي
بمن مفرد مذكر لا غير ولا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة
المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من و
الاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما
كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت
عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه
راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يفهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه
غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت احسن ام انا فتجيب بقولك انا احسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي
سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرار ويجوز ان
يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون
افعل غير منصرف فيستبشع ذلك فيه اما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال
ان تقديره مجرد وفيه اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل
افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما
وانما لم يجمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في
الجمع منها الا اذا تعذر فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل
من ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من علي فيقال محمد صلعم الافضل من قريش اي افضل من علي من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما
في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من
اللام يتعلق به من اي لست بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف
اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه
لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخرج المجرور بمن التفضيلية
من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من
شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف
فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من
شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم فان فيهم خيرا وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم
ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار
اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت
اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك
بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان
اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل
بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيهما
فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام ولحق بانقدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في
قوتك اصدق واوفى من ان تكذب بك او تغر لك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يعلم من التفضيلية

تفصيل ما قال

المفضل عليه د

الاسل الرماح وطولها الحرار العطاش

عليها القداح الثوب اذا ارق ... وجعفر ... ربيعة اخو كليب ... وائل ... اول من ارق الشعر

لان في فعل الامر ... يعرفهم ... ابدلهم بي

بنت منه تعلقت ... د

فيه تحقيق معنى التفضيل

افعل التفضيل لا تمامه من تمام معناه او بل معموله قال فاذا ما العرض الخرج ساعة الى الصون من ربط بمان مستهم ولا يفصل
بينهما بلو ونعليها نحو قولك هو احسن لو انصفت من الشمس ويفد بتقدم عليه فى الشعر كقوله واسترل الثرياه نسرا وهى
من عقابيل لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان
هذا اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على
ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ
على نفسه وقول المص فى دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل
لغرض التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكون فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل حينئذ ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله
الى شئ آخر والاولى فى تعليل دخوله فى جملة المضاف اليه ما مر فى باب الاضافة فليرجع اليه قوله يعلم هذا فى الشرح ان لا افعل
جمعين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه فى باب الحال قوله والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحدهم كقولك
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم
بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم من سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز فى الاول الافراد الى آخره يعنى اول معنى المضاف اعلم ان الاصل فى افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفضل عليه وهو
من التفضيلية لانه بوضع بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فى فعل التفضيل يتميز
عن ما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كاحمر ومن الاسم كافكل فى بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا
يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق هو صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغة
المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضيف واريد تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن
فى لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا معه مجردا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع
المضاف كما ثبت فى باب المنادى ولا فرق بينهما الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن
يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو
اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده معه فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما او قيل انما لم يتصرف فى الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجئ فى افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم يشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمنعا
من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن
علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او
الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتيقنتم بآل زيد نفر الام اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تع

اللوح بالضم الهواء بين السماء والارض الجو ما بين السماء والارض

هذا الاعتراض

الكلام على الكلام

هو داخل فيهم نحو قولك

منشاه

فيه ذكر من التفضيلية

من حيث المجرور

المشابهة التى بينهما

بحث افعل التفضيل

وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى
الاغلب الذى هو الاصل اعنى افعل التفضيل مع من اما اول فذهب البصريون انه افعل ثم اختلفوا على قولين فقال الجمهور هو
على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوال اى سجالان النجا
فى السبق وقيل اصله من ءاول من ال اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة
فى الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب
وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يبين سبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة
واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب اوا وله همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واورورى
فانه جائز القلب للبنا على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما فى اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وال اصله
اول وقيل قلبت الواو همزة كما فى وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اومن وبعضهم ارجع الى الاصل الهمزة فى قراءة
قالون عادا لولى لانحذفت الالف وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى ولفظ بفا
واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى استعمال زيد
اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ يستعمل على القول الصحيح لا بما استعمل منه فعل
كاحسن ولا بما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق
به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم عمرو واحنك اى ذو حنك اشد من حنك عمرو وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق
وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من
التفضيلية بعده ظاهرا او مقدرا فهى دليل على ان اصله افعل التفضيل سماعا نحو كما فعل باديء فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل
فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر ذلك كقول على عليه السلام احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز
حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا بظرف الزمان نحو قولهم لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا
تعدو المنية اول اى قبل الاوقات عدو ما ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض
العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه مذ قبل عام مثل عامك وفى تاويله
اول بقبل اشكال لان اول الشئ سابق اجزاء فمعنى اول عامك سبق اجزائه اما من الليالى والايام او الاوقات ومعنى
قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان يحذف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم
ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل
للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله
ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ونقول اذا قلت
زيد اول يوما امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز
ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة
بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية قال فى سعى
دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل
منهما واما حسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى فى قوله ولا يجزون من حسن بسوى ولا
يجزون من غلظ بلين فلسنا نثبت احسن واسوأ بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ
وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه
فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبى وهو الكحل ولك ان تقول احسن فى
عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت
على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر
فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج
الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل

لانما علمنا فى الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما ...

افعل التفضيل ضعيف شابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا

عمل اسم التفضيل في الظاهر

الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به ولا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع
كما مر وهو توطئة للاضمار الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يصالية هذا ويتعدى
افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل و
المصدر باللام اذا تقدم عليهما المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الاضعف لضعفه وان كان
المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل يتعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل
وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به و
ان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر يتعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا ازهد منك في زيد وكذا اسم
الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا ازهد منك بزيد وادنى منك بالشباب يتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام
ويبقى ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام
لان الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولنا قمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل
واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من
البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر
مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم
منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا
فلانه لا ينصب المفعول كما مر قال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو
اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا واكثر وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد و
ان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض يتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى
واعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اى
فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بوقوعه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه
برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما فيه من معنى الفعل
ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الخ هذه شروط رفع افعل التفضيل فاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا
في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى فعل في المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال
في المتعلق السببي المسبب احسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل
قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل
قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبر الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير
للمسبب اى هو اذا اعتبر الاول مفضلا واذا اعتبر غيره ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة
مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو
باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول
فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور
مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من
الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو
راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال
المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد
فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها مطردة في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه
للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل

الى المفعول به التي كان للفعل قبل بناء افعل

منصوبا

المفعول الثاني لافعل محذوف والفعل محذوف مع المفعول الاول اى اكسوه

والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني

وشبهه بحرفين متماثلين لفظا ومعنى لا يقال بزيد مررت بعمرو حتى عطف

على ما بعد

منه

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا الخ هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل
ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت
برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل
بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا
بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافضل خبره فله
تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل
عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو
قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر
من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد
من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية قد دخل
على المفضول لفظه وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل
التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه بحذف ما بعدها لسبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا
ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك ان
معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي ما رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل
الذي للبيان لان الاول مبهم لانك ان ذكرت العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن
فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد يحسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل
منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا منصوب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي في الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك
عندي مثله رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به
ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى لو اراه اعم اصيبه قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي
السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر
واحمد قوله تاية اي تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اتى تحى يقال تاتى اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك
هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تاية ركب تويه ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت
قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد
الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بنحو الصبوح واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن
فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى ونعم وبئس
فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل
لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف
سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو
سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف ودلالته بتقليل الحروف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

الحواشي:

هذا المحذور فوات

وهذا التعليل يطرد لو كان الكلام مثبتا في الاول كونه مثبتا

ان تقدم

وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي وارايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن

اي اخوف

شرح الفعل

الفعل مع مر

الخناق بالكسر حبل يخنق به

على ما آخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما لم يدخلها الجر لان الاسم لاصالته في الاعراب ستوفى الحركات فاراد ان يعوضوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر اذ هو لا يعد منها لخفة الضم والفتح فانهما يوجد فيهما في الفاعل والمفعول فلما انتقصت الجر ولم يبق بعدها الرفع والنصب حركة اخرى يجي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المجزوم مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر فهذه ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في نفس محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انما استثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون علما عليها على انه كالمبني الاعراب بظاهره المبني بمقدر ايضا لزوال المحل الاعرابي بحرف الاخير بلا علة بجعلا نحو ما بجي ولا تبغ فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه قلت قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا للتغيير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا للتغيير عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اي اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فمن قيل بكون زوال الرفع اثرا لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الجزم اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما وانما قصى ما يمكن في كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسم الناصب جازما لان تعريفه بازالة الرفع اولى من تعريفه بازالة العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يغزوا ولن يضربوا ولن تغزوي جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما انعدم بعد ذلك من ايجاد رفع فنسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله ولم يرد الاعتراض المذكور قوله ونحو لم و فعلت بمعنى لما اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم في نحو مثناه ومجموع جمع السلامة الالف والواو ولو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى نونان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها سكنت للفرق بينها وبين التاء للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل لئلا يرد نحو امس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك ابو زيد يقول زيد بعد غد خرجت فهو خرجت ماض وان لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك وزيد يلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه ويخرج عنه نحو اخرج في قولك ابو زيد قال زيد امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال من بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب في ذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعا نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في النهج اجزأ امرؤ قرنه واسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعه كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليها ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت لا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثقة رائحة الشرط وكذا بعد حروف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع

فعل الماضي

مكاني في

في قسم الحروف

كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة الموصول عاما ومبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي ياتي فله درهم او كل رجل ياتي فله درهم لان فيهما ابهام الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمشابهة التامة استحق الاعراب وبمطلق المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قوله وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء لما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك ومن ثمة انه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو وانضم اخره للمجانسة الواو

فالمضارع لا شابهه

علبط والعلابط الضخم وايضا المنقطع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر جدا سن

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث

ولا نون ولد

قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الارتضاع قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وانما هو للتنبيه على زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته بسبب حصول تلك الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرناه فالباء فيه كما في قولك زيد بعيد يموت كما دون في القرو قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضعيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما يليني الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدا ثم اخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لعلى الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع تخصصه له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجيزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا

يجوزون ان

بالتعيين تخصيص

قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا بالمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين المعنى ويتعين المضارع بتبع التعيين وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه دليل على كونها للعطف ونحو ليضرب بجزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانها قد تطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد ويعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا مبتدئين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون

بمعنى م

للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فهو اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب لا يكون الفعل بسببها شبيها
مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع ما
بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعد المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه وجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضموم

ايضا والياء للغايب غيرهما اي المؤنث والمؤنثين م

في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي ففتحت
حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الكسر عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفما كان
ويفعل ويفعّل ويفاعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس

اصله اراق فهو مهريق

كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التأكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا تحتمل
الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت لان الاسم اصل في الاعراب

اما اذا فهو مهريق والثاني مهراق ومهراق ايضا بالتحريك

والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بعد ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعف
مشابهته الاسم وهذا على مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع انه لو عرب لاحتاجوا الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة الجالبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التأنيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع
باق على اعرابه كما كان الاسم مع التنوين معربا لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة الجالبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المتقدمين وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربن لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى الواحد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل اذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التأكيد

لمشابهتها للتنوين

كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله
ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن بمعنى انهما ساكن اخرهما وان لم
يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فلأن
تشابه الفعل الفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن

في الفعل المشابهة للمفردات

وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون

اعراب الفعل

نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الخ تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فصار نحو تعبيره في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح

المبني على الضمير

احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى ثم بين بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير

البارز

البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل
به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن بد من علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين
على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب
وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه
النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في مثل ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني و
يفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد يحذف فيها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما ظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جرا ياء وفيهما قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله الى قصان اسمو بام ولا اب وكذلك الاسم قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخير والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرفا علة مشابهة للحركة
فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت
متحركة فحذفت حركتها للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل
الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كان ايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراض الوارد
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وتلك الاعتراض ان ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ونحو
الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائم الزيدان
ويجيبوا بوقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما فالاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله ان يقع موقع الاسم كما في قوله وما كدت
ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى
من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عن عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها جزء الكلمة
فعزلها الطارئ المتمكن وتعيين المضارع للحالية بالان وانفا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال ويلزم الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان المطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس وما بالحال
فسيجيء الكلام عليه في الظرف به ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة

فلا يكون في المبني علامة الرفع

بالا من يوان ابي زياد

من قوله غضوب جسرة

نواصب المضارع

وانما ضعف طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاستفهام لان طلب الحاصل محال بكونه
وعدا كقولك غدا اكرمك واحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذا التقتا تاكيده هو انما يليق بالذي لم يحصل نحو والله لاضربن
على ضعف في لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بانه للحال لم يؤت
الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا رفع المضارع
بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة
في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا بحرف
التنفيس قال سيبويه ومن يفعل وبلاء النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال ولبين يبعد كقوله تع ولا اقول لكم
عندي خزائن الله الآية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ
المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي غالبا باذ وربما فانهما موضوعان
للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي
وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد
الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة
من المثقلة اعلم ان المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل
التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال
ارجو واطمع واخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة
يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما بمعنى الودادة انتهى باقي عبارة الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان
اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على نوع
القبول وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك لانا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان
يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى
التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة فلا مرية في خطاها
ولا تقع في غير هذا الموضع كالمشددة فلا تقول يعجبني ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا مثل العلم
ولا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت او رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف ضاهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم مثل المخففة فعل التحقيق او ما
يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي تعدها
التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصريح ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ
المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمنعوا بعد الان الا ولو لانه لا يفيد الوجوب فخطروا وان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان
ذلك كل من يجيء وينفعل او الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اذ المصدرية يلزم الفعل
الموالي معها بالمصدر ولا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
اوله بينا اي بعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا
ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال الغير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر
لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو
ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام
تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس
بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما

لا اطلاع له

لما في الحالية كما مر

مخففة من المثقلة

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا

والنصب فالرفع

قوله

بحث الفعل

كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع على ان الحسبان ظن غالب لأن الناس بنوا على هذا الامر في مثل هذا الموضع وسمى
النحاة هذه الاحرف التي تعد ان المخففة حروف التعويض لأنها كالعوض من احدى نوني ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب
من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشبه الخوف والرجاء حتى يجري مجرى المتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله
فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن فجاز فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما رأى ان ثمّ [illegible]
موجودا وسبق مفازة من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد
الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجي كخشيت وطمعت ورجوت واردت او بعد غيرها كقوله تعالى اولم يكن
لهم آية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير من ان
يقعد وقد تجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد
لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير
حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا
داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن
فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كأمر ونزل واوحى ونادى فان فيهما معنى اعلم
وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كنادى بشر ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من
غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان
بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمبارك ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم
وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء
في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بأن قم اي بالقيام وقال
ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او
خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل
كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل وينجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحي اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان لا تكون لا نهيا لجزمها الفعل الا عند ابي علي كما تقدم
فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ولم يصدر بحرف من حروف العوض نحو اوحي اليك ان تفعل فمخففة او
مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول
ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب
دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى قل اوحي اليّ وقوله تعالى
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها
كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسألا
وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدرا ومتعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسأل
مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي نفي لسيفعل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل
لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون
ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه يجوز تقديم معمول معمولها
عليها حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب والخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
انه موضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا
اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد

والنصب فالرفع

[illegible]

وليها فعل متصرف ... الفعل ... فان [illegible]

كما تقدم في باب الموصولات

بجلدا

نواصب المضارع

مابعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة ينقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا فلما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وبدلة منها التنوين في اللفظ كان اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذا لاذقناك اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جواب ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الى يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فدخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال وانا عند ان قرعت ملبها اذنب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المقدر وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك لمن قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما ترى في الظروف المتضمنة ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن من ثم لاستحالة حمل المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك يجب النصب الحاصل بان التي هو علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء ثم لما قصد التنصيص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصبوا الفعل بعدهما لان النصب بالنواصب اعني ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء وبكون او بمعنى الى المختصة او الا حتمها الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعدها لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اقتضاؤه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو وهي القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء

واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل

بحث الفعل

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض من التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك وكقولك تأتيني فاذن اكرمك يجاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وبه قرأ القراء واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ له خبر محذوف وجوبا نحو اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب انما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ واما حتى على الدعاء ان اذن زيدا محذوف والجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيهما في اجمع استعمالاتهما كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجي اكرمك وكذا الوزن في اذن اكرمتك ولا استماع في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى ان يوقف عليها بالالف لكونها حرفا ككان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميز هما عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بالقسم من معمولهما واما قولهم في الشرط ان زيدا تضربه فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما جواز ذلك فلانه يجيء اخبار لمصا الطلب فلقوة شبهها بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا انا المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انها اسم منون و يروى ايضا عن الخليل ان اصلها اذا ان فركبا كما قال في لن اصلها لا ان ووجهه ان يقال لما تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال واما قلنا قيل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وان اذن اكرمك وقد جاء منصوبا خبرا عما قبلها قال لا يتعلق فيهم شطيرا اني اذن اهلك واطير او تاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم وقال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكونه للنهي جواب للامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر بكان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يبعد المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع نحو يفعل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستئناف وعطف اذن مع ما في حيزها كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله

مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها فما التي باعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت اذا ما اصبحت ماءها لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع وبعضهم تتقدم اللام عليها في نحو قوله فهم لكيلا تاسوا ويتاخر عنها في نحو
قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني باركي في تشاخص في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي
المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند
الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها
حرف ناصبة مثل ان وبعضهم يرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف
لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي ما فعل ماذا
وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرا عن
الفعل المقدر ولا ينتصب الا مقدما عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن منفصلا على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لم وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقط ما يبدل الوجه
عن التصدير اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة
بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى ان وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام
في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لانك بعد اللام يبقى ان كما مر ولا يتقدم
على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فرفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضرر والنفع وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وانما حذف للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل انه الناصبة فيما قبلها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء شرح كما
في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه
اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب في وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه
موقع مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يجيء جوازه
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اختاره قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فرفع ويجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة
كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتداء ش الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف
يختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا
ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلاثة الاول من عوامل
الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا
كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى
اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وبما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة
عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يعملان عملها في النصب على البناء
معناه وقول الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر
بتقدير حروف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد
على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف
اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منصوبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب

الحروف التي تنصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى انتهاء او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على
الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتداء
الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا
كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لوجب في المعطوف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا
يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بالمختصين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم فانتم فيه سواء فتطفيل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير
الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها او لترجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف
جر ولا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان اوكي او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما
لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجئ مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجئ ولا يصح تقدير كي لانها
لا تستعمل الا في معنى السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي تفعوا او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد
فعل الارادة نحو قوله تريدين لكيما تضمين وتخلو لنا ومل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل
بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب لانه تثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله ونفر عني ما احضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او
حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مثلا السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي
تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال
التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد
المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن او التخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني لا ادري في ذلك انك
لم تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون
الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام القابل فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده ولا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها والا رجل
سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك
لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاستثناء وجب النصب اما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظة انما تستعمل بمعنيين انما لحصر الشيء كقولك انما
سرت وقعدت اذا حصرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي بل انما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى

الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا منع ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس
بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب
وكذا يجب ان لم يقصد حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا ومترتبا
في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون
حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعينة للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعينة
لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على
لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء
واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشئ بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشئ اي الى ان يأمر ويجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف ولا يمشي له في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعده فالكلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
ولا تعني بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي فانا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع بل بمعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في قوله حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية
قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال
المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا اصلح حتى تضبعون و
تشبعا فجعل الصلح سببا للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى
فاصدق واكن ورفع قوله وتضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى قوله ومن
ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنع المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة
بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لا تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف
تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت
بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لالزمنك او ان تقضيني حقي او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم تقول وقم حتى متى كلنا تاكل فالظرف
مفصول به على قبح اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز
بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل
الحرف ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله وكي مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان ان بعدها ايضا بعد اللام الزائدة التي
تجئ بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب التي لتاكيد النوع يختص من حيث الاستعمال بخبر كان
المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي
التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك
ولا شك ان في هذا معنى التاكيد واما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام
بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهارها وان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله
والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين
احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو لشرط معنى الى ان وزاد بعضهم التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وزاد الفراء الترجي ايضا قال تعالى لعله
يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما
الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجئ في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
وانه اراد نوع الا فاصدقه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك

تسمى الانتهائية

فهو في الاستيناف
مثل قوله ثم حتى
اذا جاء امرنا فانه
يعني جملة شرطية
مستانفة قال

قال ابو عمرو تضبعون تمدون
والضباع مد الضبع العضد

تنصب من اللواتي ما بعد الفعل حتى وكي

على جواز حذف
الجار مع ان وان
جائز

والفاء ابتدا

الجنة قوله ان يكون امرا اذا كان الامر صريحا نحو اسلم فتسلم فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا فذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانالك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو والكتاب الكتاب فتنجو فجميع ذلك يجري مجرى صريح الامر وقد اجاز ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتم فتشتم والنفي نحو ما تاتينا فتحدثنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مأول نحو قلما تاتينا فتحدثنا فانه بمعنى ما تاتينا وكذا اقل رجل وقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصريح وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والقلة فيأباه السماع وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني اتك فاكرمك او وتكرمني وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي لان الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فيكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي لا ما بعد الحصر بالا نحو ما انا الا زيد فيحسن الي فلا يجوز انتصابه لانه بعد الاثبات الصريح بل ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المثبت بل الى ما هو في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمنا والعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف جوابا الا ان يستأنف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع فجاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب كما ان معنى الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس يكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او في قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اجاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب تنبيه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان الفاء السببية ان عطفت وهو قليل فانما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب كذلك بابه كما تقول في الفعل المنصوب بعد الواو والصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما في الفاء اي ليكن منك قيام وقيامي مني لم يكن

فتكرمني او وتكرمني اتك وبعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني

مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخرنا هذا على قوله ان ما بعد الفاء

منصوبا به

في ذكر الفاء السببية وانتصاب الفعل بعدها

غير منصوبة على معنى الجمع كما لم يكن في نعقد بهيمة الفاء معنى السببية لم تكن واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء لها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونها احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صارت الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا وبتوسط بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فيستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح فيبقى هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط نحو متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قال والواو جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس في ذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليها الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفعل الواقع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا يحلل الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي لا يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني خلاف المعنى لقولك ما تأتيني فتحدثني بل انما يبطل هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب او عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منتفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى انتفاء الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في النهي لا يخرجنكم من امرئ نخوة فتزهونه ولا سخط تخيفون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان الا ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بالحديث جاهلا بحالنا كما قال عمرو الم تأتنا بيقين فنرجى ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون فكانه قال فيدهنوا فيعتذرون كان قوله فانهم فيه سواء بمعنى فيستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق ولم ندع ما لج ما عليك فتجزع ولا ارى بأسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ الا ان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزم لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب مع امن اللبس كما ذكرنا في نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا لم تنصرف كما ذكرنا بعد والى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا ان اما من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه ايماء الى المضي الى معنى الى او الا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما انها بعد نفي كما هي في لن فيكون في لفظ بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان يسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا

بحث الفعل

نحو الا يا ابن هو اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتى هى اعرف وقال وما حل سعدى تحى عرسا بليلة فيصبح الا التزنيان لراتب اى يحل ولا ينتسب لولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفى لجاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون فى الموجب قد بيّنا نصب الواو من غير معنى الجمعية كقولك ادعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمتا ولا بالسفر بذلك فقلت او اقيم اى انا او اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع فى قوله تخادل له كا او يموت اما على العطف على تخاول او على القطع اى نحن نموت وقوله نعم او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما مجى فى حروف العطف كما فى قوله ثم الى ما تنقلب او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتى يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد له بنصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك العطف خوفا من اللبس فرفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحمى اذا شئت مجيئه ويغنيه اى ينبغى ان يجيء فالمعنى ينبغى له اى يقصد اعلاه لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية كما ذكرنا فى قوله ترجى ويكثر اتاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا واو العطف نحو لا يكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما علته فى الفاء قوله واو بشرط معنى الى انتهى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يفعل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثانى نصب ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرناها بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى الا زمان ان، الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انت بالذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشئ الذى ليس يغضب منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفى النفع والغضب فهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتعقد الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقؤول كتعقد الفاء على الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فكرمنى تكرمنى كما تقدم تحليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب معطوف على الشئ اى للذى غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ فيصير التأويل فيكون المعنى وما انا بقؤول لشئ يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل نحو قوله يوم تسود فيه الوجوه قال قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى لعاطفة بعدها نحو قولها ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء وثم فى مثل هذه المواضع لا يفيد معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام اخذ بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يجب فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يجئ بعد الضمير هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم بجاز ان يظهر

جوازم الفعل المضارع

معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها لان
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما تدخل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة
لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حرفا في الجر
على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام فغير مطرد لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون
فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها وجوزوا
تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما
كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولا يحمل الضعيف عليها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك
اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لان في الاصل مفعول
وقد ينصب مضمرة وشذ وذلك قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله
قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واني
واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص با
لاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي ضدها اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا
قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها الا غير
معانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي
قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانما اختصت بسبب
هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد في
الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم والثانية انها لما ابهم بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل
بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق
وعدمه والانتظام فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو قوله لم يضرب بالامس لكنه ضرب
اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرها في الاثبات
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم وانا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله الم نربك فينا وليدا الم نشرح لك صدرك وقوله الما تعرفوا منا اليقين قوله ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على
حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحروف المضارعة كلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسرة واما ثم
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب اما فعل المفعول نحو لاضرب انا
ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند
فيها اكثر وان واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي
امر المتكلم نفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب افعلوا اذا كان بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام
في المضارع المخاطب لتغليب الغائب اما الخطاب لتاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا

وبعضهم غايبا كقوله عليه الصلوة والسلم لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل لعبادي الذين له يفعل قل لله فهو نحو قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة والاولى ان يكتفي فيه لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامة الصلوة والاولى ان يقال انه في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل امتثالهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلم لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلم كالعلة لذلك فجزم بعضهم وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب لو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وقد قرئ فلتفرحوا وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم والجازم يقدر لتبقى كما يجيء وايضا الحمل على النهي فانه يعمل في المخاطب كما يعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم مجازا لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في للمتكلم قليلا لا اكن ههنا الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في النثر شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو بنفي ولا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا تحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم مما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب انما يفيد الشك بل عدم القطع في الاشياء الجايزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال لعلهم يصل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هو مركب من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ماء مهما ظرف زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما لما دخلت على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على اذ وكان ولا نص جازمة معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اذا ما وقولا يجيء الاجوبة التاكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان يكسر البيت بالنون غير رويه اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يهم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيثما فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة اما الاعتراض باذ ما فلا يلزم انه ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثلا اذا تضمن معنى الشرط بلا اذا لم تعد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيهما كافة لحيث عن الاضافة لا زايدة كما في اما ومثما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات

فيه ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب ان بها كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام لا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
من لا بطال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فيجعل المعوض في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه
نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا ان من ضربت ضربته ان ضربت زيدا وان ضربت
بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى وايان ومتى واين ولما في حيثما
واذما لكالزمها كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء
واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها
عاملة في الجزئين لاقتضائها اياهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشئ واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال
الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل وانما الجزم اخو الجر وليس بشئ
لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند اللبس وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط وينجزم بدون الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل
وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هيهنا في ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا كازيد غاضب
ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج و
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت الا في ضرورة الاضطرار فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم
مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في اثنان ان سفين هلكه وهو عندهم ايضا مبتدأ بل هو
مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اى ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره بعد الطلب كلم الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله
انه مبتدأ لكن العامل هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ
ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تات زيد يقم وان تاتنى زيدا اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذى هو اجنبى من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار
نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء نحو اجزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني ابو فدا آتك وان تاتني البلد
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامه الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
ونصبه بالابتداء بالفاء نحو ان تات فزيد يقوم وكذا الاكثر بصدر المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

فيه ذكر عامل فعل الشرط

نحو ان ضربته

نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني غفر الله لك آتك وان تأتني يا زيد آتك وان تأتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا فيكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لفتح زيد يضرب على تأويل ... قبل ان يكن الضمير فاذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فتقول زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضربني اضربك كان عندهم في الاصل اضربك ان تضربني فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم وقد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان تكرمه يكرمك بل يقال فيكرمك اى فهو يكرمك حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعلقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمتك فيجئ وانما جاز تعلق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله وانما امرنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لتجردها عن الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يتصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار عند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المفسر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط فتقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزوم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لتأخر رتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله كلا امرئ منهما وحاشاك فانيا وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل ويكفيك فانظر الى الجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزولي هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد

نقل تقديم معمول الشرط على اداته

تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكثرة ملازمة أن يأتي بالفاء في الأخبار فيقول زيد فقل كان غنيّاً
فيحمل لما تقدم من أن الشرط لا يلغو بين المبتدأ والخبر اختياراً وأما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك
لأنها لا تجيء إلا في وسط الكلام وآخره وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً
في الشرط نصباً على أنه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على أنه ظرف فيه معنى الحال والظرف متقاربان فلا
يصلح اعتراض الخنزي عليه بأن معنى الاستقبال الذي في إن يناقض معنى الحال الذي في الواو ولأن حالية الحال باعتبار
عامله مستقبلاً كان العامل أو ماضياً نحو اضربه غداً مجرداً أي الجواب في المعنى والشرط لا يكون إذن إلا ماضياً لفظاً أو
معنى نحو اضربك إن ضربتني وآتيك إن لم تعطني وإنما يصح جعل الأداة في الشرط لفظاً لا فعل فيما هو كالجزاء عند البصرية
أو ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعاً نحو قول زهير أنشده سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك إنها
مطبعة من يأتها لا يضيرها كأنه قال لا يضيرها من يأتها كقوله والمرء عند الرشى إن يلقها ذيب أي المرء ذيب على أحد التقديرين
فإن تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية أو المكانية من كلمات الشرط كمتى وإذ ما وأيان وأين وحيثما وأنى فلا
شبهة في تضمنها الشرط إذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات نصاً لحرفهما وأما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة أيضاً نحو من وما وأي فإن جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
آتي من أتاني فإن كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وإن كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ
والتقدير من أتاني آتيه ولا محل للفعل الذي قبل هذه الكلمات إن قدرناها موصولة وهو في محل الجزم إن كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملاً بالظاهر لأن جعلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وإن جاء بعدها مضارع نحو آتي من يأتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح تجزم المضارع وذلك لما
تقدم من أن الشرط يكون ماضياً في الاختيار إذا تقدم ما هو جوابه معنى وإن جئت بالظروف قبل من وما وأي على تقدير
إضافة الظروف إلى الجمل فالواجب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اذكر إذ من أتانا أكرمناه أو مضارع نحو
اذكر حين ما تفعل افعل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها إذ
في المقام تدابر فإن قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب أضرب ولم يجز في نحو اذكر إذ من يأتنا نكرمه وإذ مضاف
إلى ما بعده كما أن المضاف كذلك قلت لأن غلاماً اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافته إليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط إذ سرى
معنى الشرط من المضاف إليه فلذا يلزم تصدر المضاف وأما إذ فإنه مضاف إلى الجملة لا إلى من وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه والمعنى على معنى من أي اذكر وقت إكرامنا من يأتينا فلم يصر
مع من ككلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط إذ ليس مضافاً إلى من كما كان غلام مضافاً إليه فلذا لم يلزم تصدر إذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم إذ عليه فإن قلت فمن مع
دخول إذ عليه في صدر كلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام كما تقول زيد من يضربه أضربه وجاءني الذي من
يضربها تضربه قلت قد مر في باب المبتدأ أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتهما إذا أثر في تلك الجملة
وزاد في معناها شيئاً ونزيد ههنا شرحاً فنقول لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين أحدهما أن
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني أن يحدث في الجمل التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كإن وكأن وظن و
أخواتها وما النفي لا تقول ما إن تضرب أضرب وما إن تقعد أقعد وأما لا فليست كما لأنها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لأن أتيتنا أعطيناك ولا إن قعدنا
عنك سألت عنا والظروف المضافة إلى الجملة لا شك أنها تحدث فيها معنى وهو تقييدها أي جعلها في الجمل معنى وهو يصيرها
بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لأن تفرد المصدر وليس لصلة وخبر مبتدأ كذا فإن قيل خبر المبتدأ أيضاً
إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها
بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد بل لو ادعي أن الأصل
فيه الجملة لم يبعد لأن الإخبار بالجمل أكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل
وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما أنا بخيل ولكن إن تأتني أعطك لأن لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي مستدركة ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد
وأما قوله وماذا ترى إن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع برفع أنفع لأن القوافي مرفوعة فعلى التقديم
والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله إنك إن يصرع أخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم أملك إذ لا تجيء موصولة

بجادين

كالو من واى واما اذا المفاجاة فيصح مع ما ومن واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه
يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند من جعلها
نحوى وانه من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اى فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا فى امتناع اذ كما اذ
من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة لاشتراكها فى حذف خبر المبتدا فى مثل خرجت فاذا السبع واما ان كان بعدها
من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجى فى حروف
الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا فى انيك ان تأتنى فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتينى فلت
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فانى اكرمه قال ثم فما انكان من الظرف بين
فرح ورجاء فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها معنى فيما بعدها
وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها فى الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم فجاز أمن يضربك تضربه واين تلقه تشتمه فان قدرت فى كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد انّ على قبح فيه كما يأتى فى الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان
ألمه واعصه فى الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ فى الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلمة الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان
من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثرة فى الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت لمن فى الدار ام عمرو
فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند تمام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمك فيقول وانا
ان اتيتنى وكذا فى لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب فى
الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل لئلا تعمل الاداة فى الشرط كما لم تعمل فى الجزاء قوله
فان كانا مضارعين او الاول فقط وكان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان تزرنى زرتك او فانت مكرم فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يأت
فى الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجى الا فى ضرورة الشعر قال من يكدنى بسىء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين فتطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتنى ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربنى
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتنى لم اضربك وان لم تضربنى ضربتك وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه
اضعف الوجوه نحو ان تزرنى زرتك لان الاداة اذن تؤثر فى الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر فى
الاقرب شيئا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمنى وان تزرنى واكرمتنى
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا فى الجزاء نحو ان زرتنى اكرمتك واعطك وان تزرنى اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل لم يجز ذكره لم يكن مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبنى اعطيك او صلة نحو ان تضرب الذى ضربه
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا ضربته يضربك فان اتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرنى تزرنى احسن اليك فيجب
رفعه حالا او ان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرنى اذهب اطعك اى تأمرنى بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسر وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعد الجزاء فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تأتنى احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرنى اكرمك
اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الىّ أتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تأتنى اضرب اضرب
اى اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وقد يأتى النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فاء السببية
وواو الجمعية وكذا فى الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك فى المتأخر جواز استئنافه ايضا نحو ان تأتنى ثم اتك فاحسن اليك او
واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستئناف اى فانا احسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تأمره المعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو
محمد ان تأمره بالمعروف ويوجر عليه وان كان من شكل الثانى نحو محمد ان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه

اداة الشرط ... ماضيا

جزائه لكونه تاكيدا لفظيا ولعل ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتنى تسئل احسن اليك نجيبك

ي المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني
نحو تجهد ان تأمر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على
الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجزاء وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لتقدير الفاء قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لما لم يظهر عمل ان وضعفت
ن هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينهما ويجيء غير معمول فيه لفظا فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون
الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولاء النهي وهكذا يقول
المبرد فيما نقلته عنه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها مثلث
انها قد تعزل عن جزم الجزاء بتنبيه بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما
الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها
اولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا
ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها لا يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي
صارت كجزئه مع قلة حروفهما اما لما فاختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا ولا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة
دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي
نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية
وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء بها مناسبة للجزاء
معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حرفيها لفظا وانما اذا استعملها قبل الاسمية اقل من
الفاء لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء و متهجم عليه
فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب
مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لا حظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة
في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية
حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل
فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او معتدا بها اولا نحو وان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما فهذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة
الجزاء وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصد
بلم فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا
فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم تفعل واما تركها فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم
في المضارع ان لا صالحة هما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم

وقال تعالى

وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في قوله مثبت وقال تعالى
في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير
ليكون جملة اسمية فتقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه
فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور
للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا
ضمير الشان فلا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة
الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على
اداة الشرط فيعتقد تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أإن اكرمتك تكرمني قال تعالى
ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى أرأيتكم ان اتيكم
عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول
الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارأيتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول
ان اكرمتك فهل تكرمني قال المص وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث
المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع
المصدر بالسين وسوف ولن لتخصصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في لا النافية لتجردها عن الزمان وفي الطلب
لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانها تدني الماضي
للماضي وذلك لان قد للتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع عنه
انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال واما دخل على المضارع المجرد لكونه في
تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي
نحو جئتك بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال
من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال الجواز عند دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة
خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى
الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي
تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي
تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل
تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما ثبت في الزمن الماضي قيام زيد فكان مدلوله هو الزمن
الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة
لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع
في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل
الماضي في الشرط محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا
ونحو قولك انت وان اعطيته مالا بخيل وانت وان ضربت اميرا الا امابك وقال المص التقدير ان ثبت حز اذني قتيبة
يكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال
ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فأتني نظرا الى ذلك الحدث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الطارئة على جوهر الكلمة ولو كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج
انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر التعسف لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى
بلا ذلك وغيره بل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافئك اليوم
وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية
طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي طلب والنفي
خبر محض والطلب ظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل

كلمة استفهام

ينقطع به

منتصب المضارع بعد الفاء

المتكلم به عليه وهذا مطرد في الكلام الخبري لفائدة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرته بعده فذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمل المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء كما ذلك في الطلب انما كان يتبادر لتبادر الذهن الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير الاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جوابا بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم بالجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهو الاولى لدلالة الفاء عليه وانما ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين تصابين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لشرط التصريح بلفظ بالامر والنهي فيعامله لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله لم ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولا تدن من الاسد فيأكلك فجزم ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مثلوها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها فلما كان صريح الامر مثلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان نقول هو جوابه كما مر في الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب يقيموا مقدرا اي قل اقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستئناف نحو قم يدعوك الامير وقال القتال وانا بهم ارسلوا انزلا وهيا فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع في نحو مع تجمد فيما يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستئناف اي انه ممن يحفرها او يجرى اي بان يحفرها او يجوز في دفع بقول في الرفع على الاستئناف او الحال والجزم وقوله لم فشرب يلم طرفها في التجربة الا تعلم تأخذ او فقطع وكذا قوله ارسلوا انزلا وهيا وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ائتنا تمشي نقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني اتك فاحسن اليك وائتني اتك فاحسن اليك بجزم ما بعد الفاء على العطف ويرفعه على القطع وينصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون فلما كان السببية بعد الطلب فقط موضع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وذلك لان الاول قد يدخله الباء وجزم الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عنده قياسا ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره لا بد ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العربية الا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل نصب فلان كلما العرض همزة لا تكار

دخلت على حرف النفي فمفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكشاف ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زيد
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اُقتل واِضرب واِعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عموم لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح

بالامر بل

ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو

فعل الامر

اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا والتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقائل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغائب كما يصدق في علية الاخص يصدق علية الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد يخصصه من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو
مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلو احذفت حرف المضارعة

وكذا يخرج نحو لا تفعل لانه ... حطابا لم ... قولنا الامر ... من قولنا امر الغائب

مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبعض ... وما يدل اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع
الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
اذا احذفت اللام مع حرف المضارعة عند البصريين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا فان
كان هناك متحركا فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم
وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحركة تلك الحركة لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم ونعيد اقم واعد فان
همزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة مطردا ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف
وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في نعد ويهب لذلك ايضا وذلك
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحركة قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعلله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب

فيه حذف ... مع ...

اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
واقتل وانطلق واستخرج وانما قلنا ان اصل مضارع افعل يؤفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع الهمزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
يعني بباب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن لفظا ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الافعال
او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كا

كان كالمفعل

او في غيره كانطلق واستخرج اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بني الامر على
حرف واحد كعه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله تعل

فعل ما لم يسم فاعله

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بالفعل الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل
المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا مستمر مطرد عند سيبويه ولما على مذهب الكسائي في نحو ضرب وضرب
زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش فهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قد
جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله ثم اسمع بهم وابصر فليس ماذكره المص بحد تام لان يقال
هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره مطلقا في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا
كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذا الفعل
من ضروريات معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اوله وهذا النظر يقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع
التاء خوف اللبس يعني كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر
من ذلك الباب اذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء اذا يضم فيما اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما
اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما
قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند الملك ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الواو والضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب
الضمة كسرة في الباقي فيبقى بيع لان تغير الحركة اسهل من تغير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين
مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند البعض لما استثقلت الكسرة على الواو والياء نقلت الى ما قبلهما وقصد التخفيف
ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول اليه اخف من حركة المنقول فبقي بيع وقول فقلبت
الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء
واوا لضمة ما قبلها وهذه اللغة انما نقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي قريب لان اعلال الكلمة بالنظر
الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا يبعد فيه على ما بينا
واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وانما نبهوا على
الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض
المذكور وقيل اذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام فرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص
الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر
او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يقتصر
الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين
كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما اياه في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها
الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وفي انفعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله
دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما
في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن ولا بد من نقل
حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع وقياس على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

عشر

على ما يحكى

تغير وزن

المفعول

الضمة الى الكسرة اولى من العكس لان الاول طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة

في الحجاز من معتل

لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها

ذكرنا انه

بحث الافعال

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا انوى ولا استقوى ولا انطوى
على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا
في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاى ويقاى ويستقاى ويطاى
يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو راى وزاى لخفته وكثرة وفعل للادغام نحو رد
لغز والقيم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي لما كان لاجل ان لا يجتمع الثقيلان الضمة والواو
كبوع وقول ينقلها لتحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل
على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة وربما كسر فاما الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف
تقول في شُهِدَ شُهْدَ كما تقول في المبني للفاعل في شَهِدَ شِهْدَ وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في حلقي العين كما يجيء في التقاء
وقد حكى قطرب ضِرْبَ زيد في ضُرِبَ على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فللعدول الضمة بالفتحة في المضارع الذي
هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع في معتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو
يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ما بني زيد عليه حروف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين
الا ترى ان قيل اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد
الاعلال ويعمل في كل واحد منهما بما يليق به فكثر ما الاصل يقول اذا انفتح ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا
نحو يجاء واتى واستقاد ليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل فقد قلب في ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل
الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد يجيء الكلام في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف
للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر فمن تلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد
وحم وفئد وعلق قال سيبويه لو اردت نسبتها الى نفسك لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما
كانت من فعل المذكور كجن وسل فعلته صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار
يتعدى الى المنصوب كما يتعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على
متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق
بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هو لازم وهذا كما ذكرنا في
الامر بالغائب ومن ثم لا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير معتد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح
ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا
تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى
جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي
بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه
بنفسه قليلا نحو انضمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها ففي
نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن
بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد يعطف
على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون
معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة و
التضعيف في اذهبت زيدا وكرهت عمروا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان
وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى
اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا وههنا حكم يشذ وكالله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف

لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وقوي

فصل المتعدي واللازم

كمفعول

انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ولازم مرة متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا

الروع
الفزع

الفعل المتعدي وغير المتعدي

أصبحت، وقولنا أشارت كليب بالأكف الأصابع، وإنما صار حذف الجار مع أنّ وأنْ كثيراً قياساً لا مع غيرهما لاستطالتهما بصلتهما فلا يجوز
لا صغير يجيء حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً إذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما إما شذوذاً
كقوله يمرّون الديار ولم يعوجوا، وقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم، ولا تعزموا عقدة النكاح، وإن تسترضعوا أولادكم
وإما لأجل التضمين مثل أن يقال ضُمِّن اللازم معنى المتعدي أي يجوزون الديار ولألزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتسترضعوا أولادكم
حتى لا يحمل على الشذوذ، وكما تضمّن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما تضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن أمره أي
يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه، وأما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخل من الظروف المختصة وكقوله تعالى
يبغونكم الفتنة أي يبغون لكم، وكسبتك الخير أي كسبت لك، وجنيتك الثمار أي جنيت لك، وكلتك أي كلت لك، ولا
يألونكم خبالاً أي لا يألون لكم، ونقدتك ديناراً أي نقدت لك، ونقصتك درهماً أي نقصت لك، ويجوز أن يضمن زدت
معنى أعطيت ونقصت معنى حرمت، وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو أمرتك الخير، واستغفرت الله ذنباً، ومنه
الذي اختير الرجال سماحة، كل ذلك مع تعين الجار، ولا يغيّر شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء، وذلك أيضاً في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به، والذي يغير الباء معناه يجب عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به
لأن الباء المعدية عنده بمعنى مع، وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذهبت به أذهبته، يجوز فيه
المصاحبة وضدها، فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأنه سبحانه ذهب معه، وأما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير، ولم يعرف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد
أي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل، وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول
واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدى إلى اثنين نحو أحفرته النهر، ولا ينقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة
إلا علم ورأى نحو أعلم وأرى، والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما
وذلك لأن معناهما تصيير الفاعل مباشراً للفعل فلما كان مزيدهما من الفاعل مقدماً على ما كان لأصل
الفعل، فلذا تقول أحفرت زيداً النهر، والتضعيف للعين تعدى إلى واحد كفرّحته، وإلى اثنين كعلّمته النحو، ولا تعدى إلى ثلاثة كالهمزة
ولم تعدّ به الحلقي العين إلا في الهمزة نحو نأيته، ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر إذا كانت مختلفة نحو
خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك، وأما إذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر أفعل التفضيل، قوله وإلى اثنين كأعطى
وعلم، المتعدي إلى اثنين على ضربين إما أن لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبراً كأعطيت زيداً درهماً، ولا حصر لهذا النوع
من الأفعال، وإما أن يكون في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت زيداً قائماً، وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال
وكذا قالوا في خبر كان، وليس بشيء إذ الحال يجوز حذفه وأيضاً لا يكون الحال علماً ولا مضمراً ولا اسم الإشارة وغير ذلك من باب
المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين، قوله وإلى ثلاثة كأعلم وأرى، تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية
إلى اثنين وهما من أفعال القلوب أعني علم ورأى، وعند الأخفش تنقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضاً قياساً لا سماعاً
نحو أحسبتك زيداً قائماً وكذا أظننتك وأخلتك وأزعمتك وأوجدتك، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي
قبل المفعولين لأن معنى الهمزة المعدية جعل الشيء على أصل الفعل فمعنى أعلمتك زيداً منطلقاً جعلتك على أن تعلم زيداً
منطلقاً فلا بد أن يذكر أولاً المجعول ثم يذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك
المجعول، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال
والموصوف والوصف، كذلك في نحو أحفرت زيداً النهر أي حملته على حفر النهر، ولم يتفق أن ينقل إلى ثلاثة من المتعدي
إلى اثنين بالتضعيف، فلم يقل علّمتك زيداً قائماً بل لم يستعمل ثالث مفعولي علّمت إلا ما هو مضمون الأول والثاني أي
مضمون الثاني لعلمت، تقول في علمت زيداً منطلقاً علّمت عمراً انطلاق زيد، وعلّمت عمراً الانطلاق، قال تعالى وإذ
علّمتك الكتاب، وعند الأخفش ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضاً قياساً لا سماعاً فتقول أحسبتك زيداً منطلقاً
وكذا أظننتك وأخلتك وأزعمتك وأوجدتك، ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب نحو أكسوتك
عمراً جبة، وأعطيتك زيداً درهماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقاً، ولجاز نقل جميع الأفعال
الثلاثية متعدية كانت أو لازمة إلى باب أفعل وفعّل نحو أضربت زيداً عمراً، وأذهبت خالداً، فثبت أن هذا موكول إلى السماع أي
النقل من هذه الأوزان إلى بعض أبواب المنشعبة، وأما أخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ وحدّث ولم يستعمل أحدث بمعناه فلم يثبت مما
صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى
الأخير بكسر الباء أي علم، وأما حدث ونبأ الثلاثي فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة

كان الله له

المتعدي بالهمزة والتضعيف

بالهمزة والتضعيف

بحث الافعال

الحدث في بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من
هذه الخمسة الا انبأ ونبأ والحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلبية باعلم سماعا نحو ارى الله في النوم عمرا سالما ويستعمل
الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج
زيد وبالخروج ومنها كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة اي مضمون الثاني نحو
علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأت
وحدثت لا يتعدى بان الية الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات ايضا مع حجة انتصابه مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا
بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبنائه دخول خالد ولا يجوز في لغة اتفاقا فاذا تقرر
هذا علمت ان قولك حدثتك وانبأتك واخبرتك زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا
نوعا كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتفسيره وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث
الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك
زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت
ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا
قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء
بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى
الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك
ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان واسمها وخبرها مسد المفعولين كما تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيد
قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب
ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكر بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط
ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله
فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني
مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها
الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما
سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث دون
الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوزان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم
يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه
لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع ويتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني
مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال

القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب
الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي التي تقع
بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذا المقصود حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي
والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا يجوز ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما لا بمدخول اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه يتعذر عمله في الفعلية لان الغرض
من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل اذ
لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما
اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بحق
ثم وعلمنا اي يوم سرت وايهم رايت بنصبها اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلب الفعل من الاسمية

خبرتك ز

الخامس ز

واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما ز

افعال القلوب

المدخول عليهما اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها
له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب لان الفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا
الى المبتدأ نحو كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام
زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال
المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها
كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول
الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعرب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك
تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها
وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب
على ضربين اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب كذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال
بالمعنى المذكور فمعمولها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب في قصد وغير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان ولم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل اري الذي هو ما لم يسم فاعله من اري عاملا عمل ظن الذي هو
بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم
ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
الا ان عرف لا تنصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر ولهذا مثل الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل ادري
بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبا المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان بعد الغي رشدا ولا ينصرف تعلم بمعنى اعلم فلا يقال تعلمت ان الامر كذا ولا يقال له تعلمت بل علمت ولان كان
دري بمعنى ختل وتعلم تعلمت التي بمعنى تكلفت علم فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما
للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني
ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع
الظن تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء على انه صفة معينة
سواء كان مطابقا او لا ورأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت فقيرا غنيا
سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين
خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء رأى الحلمية برأي العلمية في نصب المفعولين قال تعالى
رايتهم لي ساجدين واما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور
ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثية واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعموا واما لاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى ووجد من افعال القلوب
لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا
لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ليبلوكم ويضل او نحو ذلك فكانه
تعالى يصادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى
الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدر بالمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت
بعدها الفعلية في التقدير فضمير الشان مقدر فيها او الضمير اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته يقول زيد
بعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد او عرفته
وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير ذلك
كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ابين الظنه واظن هذا وكذا

ذكر افعال القلوب لليقين فقط

افعال القلوب للظن فقط

بحث الافعال

بل فافعال افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظة ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت ينتقدر بالمفرد على ما تقدم فناوا الصلة لا تتقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقوله تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظنى غيره قوله لاشتمالها على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اى لتبيين الاعتقاد الذي هو عنه الاعتقاد وقوله هي عنه اى على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله

ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا وبعضها يكون بمعنى آخر فيتعدى الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما مر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلة على غرائك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطاله لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الجملة معه فليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد قائم في علمي فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانها لا تقع موقع مفرد والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ولا يمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين وبعضهم الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي ومع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب رافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك اديت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك الا على الالغاء لا على التعليق وبقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك موفورا في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين

انه يجوز فيها الالغاء

خصائص افعال القلوب

ومنها انه

الفرق بين الالغاء والتعليق

الالغاء

نقلا الالغاء والتعليق م

في ذكر موارد الالغاء والتعليق

سوف ومصحوبيها اكون احسب بقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاني زيد واحسب عمرو ويؤكد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد يدل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء بينهما اشبه التنافي واما تؤكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدر نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني وزيد قائم ظنا غالبا اي ظني زيدا قائما غالبا اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاؤه قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف المصدر الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظنا ظننا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لان العمل للفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا للعبرة كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها اي من افعال القلوب انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت ما زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوب الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان التانيات فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فبعضت الجمل التي دخلتها على تصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما الا الداخلة على الجملة الاسمية فيما كانت معلقة لانها الاشرتية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا يعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن جعل نحوها مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان قبله اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله والتي فيما البك مع الصدود لا ميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لمن ثمه وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت متى قمت فعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقيبقي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب لا محل له سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر لبيان الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعم

ارايتك هذا الذى كرمت علىّ لئن اخرتنى اى اخبرنى ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتنى كلام مستأنف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم
وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه
ما صنع ولا يبعد الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبرنى لانه
لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن معنى شئ نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
عن تصريف التاء الخطاب فيبقى التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وفرع على ارايتك التاء لا انت المفرد في نحو رويدك لان مفعوله يعنى منصوبا على الحال مع صيرورته بمعنى اخبرنى نحو
ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وفي الا فراد بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك
كما مضى في اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف تصرف
المفعول الثانى وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا و
ارايتما كما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من ثم وجعلت من استفهامية فليس في الكلام دلالة على
المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وتاكيد تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام لا تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو تعيين الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذى قام ويتبين الاستفهام من غيره بنحو ان يكون مع المفعول فان الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت
علمت ايهم قام بنصبه ويقول اداة الاستفهام الذى تلى باب علم في نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض
في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما
ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ومما يعرفه الشاك بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فمعنى اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد واتهام هو
باسم القائم ولو لم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته به
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد وعدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذى يثبت
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا ثبوتا ونفيا وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذى يقال في جواب
هذا الاستفهام والذى يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام نحو
علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اى زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم
اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم بها بل يصح ان يكون متعلقا لعلمه الناشئ
المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا المعنى النسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فيحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب فلا يصح تعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل ما يطلب منه العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال

ومثله كثير

او هل زيد قائم

وعلمت هل زيد قائم او عمرو قاعد

للعلم به

الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد ثم ام عمرو وقد يضمن الدال
على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اى متفكرا
ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتسابقان انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اى متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل
ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وذلك
ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت ثم زيدا اى
ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فالجملة
به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما مذهب يجي بعد من الفريقين مفعول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
النصب فهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار
ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعلق الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة
المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمك
هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان
ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى علم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو واما الثاني اعنى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فان تفكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر ايهما قائم هو لازم فعدا اى تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو
اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا يقتضيان زيدا لو سلطتهما عليه كما يقتضيه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع بغيره من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن
الساعة ايان مرسيها اى يتعرفون ومتى رسيها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف
مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد اهو
قائم ام قاعد اى شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت لك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما
لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت
ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فلا كما ذهب اليه المالكي ابن مالك فانه يجوز الالغاء
والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراى مفعولي اعلمتك لزيد منطلق واو زيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما
زيد قائما وزيدا اعلمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ
الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جازا واما الاولى منعهما مطلقا
سواء بني الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة
واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى
شيء والغاءه وتعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت
لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اى التصيير والملغي او المعلق اصل علم فالملغي
غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظ هب بمعنى احسب معها
ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما وقال تبارك وتعالى اني اراني
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وددا يتناك تقول

كذا

كذا قد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما اضداده في اصل الوضع وانما لم يجز
ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا يقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك
ولا نحوهما وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما ايضا من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس بانضمامه الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين في اللفظ واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تضرب انا اياي واياك فاضرب وما ضربك الا انت وانما
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظنه قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب
على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة
المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم
عبارة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوع لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان
المفتوحة فهو قائم مقام المفعول الواحد لان مفعولها الحقيقي ويكتفى بذلك وان كان ذلك الفعل مما يقتضي نصبه لمفعول واحد نصبا
مرتها كحسبت وظننت وخلت لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا
قائما او لم ينصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مفعولا الجزئين المنصوبين هو المصرح به الجزئين المصدرين بان هذا
مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعولا ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام
المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا
لجاز اظهاره ولم يسد مسد الاسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد
في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومقيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر لا ان مصدرية كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صيرورة ما دام منها
جعل ووهب غير متصرف وردد وترك وتخذ واتخذ و ا كان اصل الباب صير و مفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل
اذ معنى صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذف احدهما معا
بلا قرينة وجواز معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فيقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان
لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين
الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر
جواز تقديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدر وان اذن لهما كما ذكرنا
في اول هذا الباب واما التعليق والالغاء والتعليق فيهما فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب فجعله غيبا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب في ذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي رجعه راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى
منه كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا لما يحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا
عبدا مملوكا ونحو ذلك والذي ذهب الا انه ليس فيكون المثل مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاحبه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كالحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان
الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع

لانهما انما جاز في افعال القلوب
لضعفهما

اجزته مع العلم الذي اكمله الصانع
ونقلته بنا حاصله

فتحاشى غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وتجيء مرادفات سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اى سمعت قولك ويجوز نصبه بانها بان نحو سمعت انك تقول قالوا وانما عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا وتتكلم وقالوا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشى لجواز سمعت انك تمشى اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا ينصب الناس وقد روى برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذى مضى وكرم قبل نحو قلت زيد قائم او الذى هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغى ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا بجوده بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذى لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اى قيل هذا اللفظ من حيث مراعاة المعنى الذى هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل الا انه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين بجواز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك بعينه كالبارى تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يهمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراؤه لمثل هذه الجملة مجرى مثلها اعنى الحكاية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان قام زيد وعلى هذا نرى الكتاب العزيز يقص خبر عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربى وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكى ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز التوسع فيما يؤدى معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والتون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب علم وارى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان ابن المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوى والذى جرأ المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت قام زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه والذى حمل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلامه على انه المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب عليه كقولك قلت زيد قائم او لفظا آخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعبر عن ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فانتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا معتبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم به بلفظ مرفوعا وان نصبه او جره فلم يراع ولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اى هذه دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا اى مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ ويجوز عند الكوفيين اجراء القول في الحكاية مجرى ما في معناه كقولك ناديته بعجل واخبرته زيد قائم ومنه تنادوا بالرحيل غدا وفى ترخالهم نفسى وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس لمخالفيه واستعمال القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فتقديره اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب فيقولون ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل في ذلك التاويل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقال لمن قال

لامفعولا

ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه المفرع عليها

جلازم عطف على ذلك المفرد

قالوا سلاما

غير عزيزة

أفعال الناقصة

بحث الأفعال

زيد قائم فتقول انا قلت كما يحكى القول ويبقى المحكي كما هو قوله وجاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط فاعلم انه قد يجيء القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اى كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المص في الاندلسي
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالتيقن فهو اذن بمعنى الاعتقاد
عاما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا
قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يقول زيد
عمروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط ثالث استفهاما متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل
بظرف نحو ابعد ايام تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية بقي مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى اخر بل كلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت به اي كفلت هذه
الثلاثة بهذه المعاني يكون لازما قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا ضمن علمت ووجدت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة وبنصب المفعولين وعند نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتى
وما برح ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام
فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى
ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي
متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغناء المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدة الافعال التي ذكرها المص ونقص منه فالذي زيد من جملتها آل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها
في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان
تستعمل تامة وان تتعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى ان تعديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال قصرنا الى الحسين ورد كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال ابقنت اي لا محالة حيث صار القوم صار
اي مكان انتقال القوم منتقل وقال ثم قلت ان لن يجوز بلى لا بد في التامة ان يليها الفاعل من والى ظاهرين او مقدرين

ومعنى تقرير الفاعل

اي صار عالما

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحال في مثل هذه الافعال بصار فيها سائل بل بمعناها الاترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على مازال من مرادفاتها ما فتئ وما انفك وما فتأ وما فتئ وما دام من دام يريم اي برح واصل مازال ومابرح وما فتئ وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل متعدية بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما مقتضية الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وفتئ ان يكونا تامتين بمعنى زال عن مكانه فيتعدى بانفسهما او بمن نحو برحت بابك ومن بابك وبرحت بابك واصل ونى فتئ فكان الاصل ان تعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي اما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقوع اى لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد النفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزمه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق صار ولا يقال مازلت امير بضم الزاي ولا ما ازول اميرا ومازال التامة واوي مضارعه ما يزول كخاف يخاف وما زال يزيل كقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من الياء فهما ثلاث وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل بيع وهو خلاف القياس والاكثر مازال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو مابرح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما مازال لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعمل الا ناقصين قال سيبويه ان يقول مازلت بزيد حتى فعل مفعول له والاولى ان يقول هو الخبر اى مازلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما منصوب فهو حال كقوله

غدا طاويا يعارض الريح هافيا

اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامها واما قوله ويرح ويغد وذاهبا فيحتمل ان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في قولهم ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاءهم رسولا من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي يصف شفرة حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها في هذا الموضع الذي استعملها العرب فيه قال وطرد بعضهم وقال اللام واجاد الاول طرد بحاله في مثل جاء البر قفيز بدرهم وجاء هو رجلا ولبس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزا بدرهم ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار

Margin notes: قتنا — فتنصب — ومن بابك — نوقوعه — بمعنى كان دائما — في استعمال بعض هذه الافعال تامة — بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل ...

ويكون

مبحث الأفعال

ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لتعين
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجئ بعضها تامة او زائدة قال فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي شبهة قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة
على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبر الكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقع القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد وفي الاصل كاسم ان او اول مفعولي
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجئ بمعنى كمل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي الا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق فجئت عزت اباك يجوزها في الجاهلية كان والاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تسميتها
زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها
واما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر
يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فللتجاوز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف
التي يتسع فيها فيقع بين ما والتعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي
لا تعمل مجردة عن الدلالة على المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو موهن اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بذلك من تلك القلوص اذا معناه راي المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه لبيت
زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الآخر
على راي نحو قولك خط الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت ناقصة كما تقدم ومعناها اذا كانت تامة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تراكيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الجملة اعني مصدر خبرها مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي

يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح
ان امارته تقترن بالصبح فى الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى
الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا اى دخلنا فى الضحى بمعنى كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد تمام الخبر
ككان فى لفظتين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورواه ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان فى
حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى
كما كان لفظ كان مجردا للماضى قوله وظل وبات اه يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار كذلك فاقترن مضمون
الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى والحال او الاستقبال
ومضى يظل ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك
بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان البيتوتة وهو جميع الليل والزمن الماضى ومصدره البيتوتة
ومضارعه يبيت ويبات كخاف يخاف وهاب يهاب ويجىء تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفى كلامهم ليلة [illegible]
وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجىء بات بمعنى
صار ففيه نظر قال الاندلسى يجوز فى الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل
ان يقال انما اخرجه فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال زيد اميرا
اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه فيها لا قبل ذلك قوله
ويلزمها النفى ان كانت ماضية فبما ولم ولما وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما او
بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس وذلك لتركيب حرف النفى كما فى قولهم
تالله تفتؤ تذكر يوسف بتأويل لا [illegible] لا زالت لان حذف [illegible] مضارعهما وانما جاز حذفها [illegible] اللبس
اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال لا ينفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا فى جواب القسم
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله [illegible] لا سيما [illegible] حرف النفى فى جواب
القسم ثابت فى غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم فيكتفى بها ويكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من
حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات
كما تقدم فى بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر
ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها لامر وذلك
اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد ولا الا عنبا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر فى بابه وقد خطئ
ذو الرمة فى قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اى ما تنفصل
[illegible] الا مناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض [illegible] مناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع
ونرمى عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هى ناقصة وخبرها على الخسف اى معه ومناخة حال وفيه ضعف
من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتى فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجزه
سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى [illegible] يكون مقدما فى الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند
البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر كما فى قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان
فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن جهة كونه توقيتا احتاج الى ان يكون [illegible] الذات
التى والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التى
فى اول ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة [illegible]
سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال [illegible] احسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس [illegible]
بزمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم
ما الحكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها فى باب المضارع واصل ليس
ليس كهيب كما يقال علم فى علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس فى هاب لمخالفتها اخواتها
فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا [illegible] ولا يجوز ان يكون

مفهوم

الافعال الناقصة

مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب
ولم يقلب ياؤها الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في
احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولسنا فلتشبيهه بالفعل لكونه على
ثلثة وبمعنى ماكان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاؤما وهاؤم وهاؤن مع كونه اسم فعل فتشبيها بالفعل
والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز
تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما خلا ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف وتمام بقية
من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها
عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها لان ما لازمت هذه الافعال الناقصة وصارت
معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فيما لم يلزمها اجاز حد فيها لفظا ومعنى والفصل بينها
وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولا يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى للدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت
هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي
فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا اقترن بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها
وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمه عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب الصدر وكما مر في المنصوب على
شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما لحقوا
بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز نزع نون الوقاية معها
كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا صيد
ولذلك لما نقص جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب
ولما اضرب والفعلان لا ينفصلان عن لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال
الناقصة لا يمتنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال
بكان لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته لا غيره من الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ لازم التصدر كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تتغير كقولهم الظباء على البقر او يلزمها
لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجأة او لتضمنه
معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية
مختلفة لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في
الزمن الماضي ومعنى صار زيد غنيا لزيد غنى له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام
له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها بتة فهو
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان معنى
لغلام مخبرا بكان عنه قائما عند المتكلم مسئولا عنه هل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا
فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا
صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متحدين اذ الطلب فيها طلب في
اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني

ولو كان كهاب لكسر الفاء ككبت

فيجب تقديم خبرها على اسمها

تمنع من ذلك الكوفيون

بالمكارم ذكرني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال
اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مضمون واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليهما نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يبنى قصرهُ هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام احدثت في الجملة التي بينها الا
فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فمثل هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النافية فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن
سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه
فقد مر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة وتفرضه ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يتصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا
كان بجزء الخبر ضمير له للاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان
انك قائم لئلا تاخر الخبر لاشتباه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره عن كان اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدير وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان كان زيد قائما بدا اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر معمول
غيره نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي
هو كجزئه بالاجنبي اما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا واذا المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظرف يتسع فيها واكثر بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجانب الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا ضرب كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
عمرا زيد ضاربا وتوقف بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل به ذلك المعمول الفاصل بينه واذا لم يتصل نحو
في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذ وكان زيدا تاخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان
اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا
بالباب وكذلك باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب في باب ان بمعرفة عن نكرة
ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر لئلا يلتبس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو
من زيدا ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل
وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند
تجويزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله لم
ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونها معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف
الخبر عكس الاصل ان باب كان وكان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما
بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب

كان سحر لنام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
فاطلب الطبيب اسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولا اسم
كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويين
واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليهما فلا يكون
فى ضرورة الشعر كما يجئ فى باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر
اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفى قوله خماشة اظبى كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبى
بكان مقدرة لما يجئ فى باب العطف ان بعد سوى ولا ابالى لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ
نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن المبرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو
معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر فى حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير فى الابيات
الثلاثة غير مخصصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجئ اسمها نكرة لما فيها من النفى و
بجواز حذف خبرها كثيرا كقولنا تا يجزى لفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل بل حمل على لا لان صارت حرف عطف مثلها
وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام وتصاريفها ماسها الا يستعمل لما زال واخواتها مصدر ولا اسم فاعل الا نادرا من
لانها يلزمها حرف النفى وهى لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو ويحذف مع انه قد حذف
للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال ثم لم يك مغترا بنعمة كما حذفت لكثرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء
لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعده لم يحذف نحو قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويتها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك نحو انشد ابو زيد فى نوادره لم يك الحق
على ان قطعته وسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافى هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا استحسن وينبغى
ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان فى الدار
زيد اى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولا يستحسن تقديم
الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تع ولم يكن له كفوا احد
فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفى الكفوء مطلقا بل نفى الكفوء له تع فقدم اهتماما بما هو المقصود
معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه اقول اى دنوا ليس من
افعال المقاربة لان عسى طمع فى حق غيره تع وانما يكون الطمع فيما ليس اقل امع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوه الا بوثوق
بحصوله ولا يجوز ان يقول معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمص اى ان الطامع يطمع فى دنو مضمون خبره
فقولك عسى الله ان يشفى مريضى اى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع فى دنو مضمون
الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلنى
الجنة وعسى النبى ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو فى لعل اتفاقا وكذا اخلولق
طفق وهو اذا فانه من افعال المقاربة بمعنى كونه لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع فى الخروج ولابس
باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب دنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال لمن
شرع فى الشئ قرب تمام ذلك الشئ على ان جعل هذا ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنو الخبر الا كاد و
مرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز فالظاهر وهو تمييز عن نسبة
فيكون فاعلا للدنو فى المعنى كما فى قولك يعجبنى طيب زيد علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصول
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ
فى الخبر بل هى للاخذ فيه ولفظ الجزولى وهو ان عسى لمقاربة الفعل فى الرجاء اوضح ثم ان تكلف من المصنف توجيه جعلنا التمييز
حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا يستعمل فيه مثل هذه الحقائق بجعله
لم يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وليس قريب الخبر وحصوله شيئا لان القريب
ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف
ان والثانى كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون فى الماضى
للاثبات وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تع وما كادوا يفعلون وبقول ذى الرمة

تاويلها بضمير

حذف قبل حركتها للجزم وذلك

افعال المقاربة

ان غير المجحف ليكد يسبين الهوى من مبت مبته يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد واوشك وهى
مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي للرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي
لتضمنه معنى الحرف اى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما
الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجب لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان لعل في
كلامه تعالى للابقاء والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احد لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين
ايضا وانشد لابن مقبل ظنى بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اى ظنى بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع وقد يكسر سين
عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما
عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال الضمير
المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى
ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قولهم عسى الغوير ابؤسا
وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
قال ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو
عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في المصدر
عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل آثرا ما ولزومه مطردا في موضع معين مع
اى كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى
الفعل قرب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا لو الاصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا لو الاصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اى لا ينهاكم عن ان تبروهم
والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا مدحا بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا لا يباعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما
وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان اكون
صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى نحو كحرف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان القرينة ههنا
ادل كما ذكرنا في مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان
يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان خبرا ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل
يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعضها وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا
منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا
ولا مضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كاد كان منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت [illegible] للفاعل في مثله

كالمر

ومن هذه الأفعال حرى

كامر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب اثبات احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد وفي مثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد بدا اذا قيل عسى زيدان يقوم اي كم عسى زيدان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هو قليل قالت لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين في اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريا اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري على فعيل وحري بكسر الراء كم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائمة مقام ان لكونهما للاستقبال والاوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب هيبة وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك ولي وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قرب يقال فعادى بين هاديين منها واولى ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي بتجريد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما ان يحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب اوشك للشروع دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت آيبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق وتستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله ثم وجعل الظلمات والنور اي وجد وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فتلزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ويكون افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفه فرعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما عرف في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم يدل على ذلك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل أنك إذا قلت كان زيد وقت الزوال
قائما دل على أنه فرغ من القيام في ذلك الوقت وإذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على أنه كان مشتغلا به في ذلك
الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الأفعال على كان وقصد المعنيان المذكوران أي حدوث مصدر خبرها وكون
فاعلها مشتغلا به وجب أن لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بأن مفردا وإنما غلب في أفعال المقاربة أعني كاد ومرادفها
كون أخبارها كذلك وجوز إفرادها بأن لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنها للاشتغال والشروع فهي لهذا
متضمنة لمعنى كان مثل أفعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها إفراد الخبر بأن كقوله
قد كاد من طول البلى أن يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مفردا بأن و
منعهم من أن يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلأن المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصة
والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل فهو أليق بمعنى من المصدر ومن ثم لم يحمل لعل وإن كانت من أخوات إن عليها فإنه نحو
لعلك أن تقوم قوله وإذا دخل النفي على كاد إلى آخره قال بعضهم إن نفي كاد إثبات وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال أما كون
إثباته نفيا إن أرادوا به أنك إذا قلت كاد زيد يقوم وأثبت الكود أي القرب فهذا الإثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون
إثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم إثبات القرب من القيام بلا ريب وإن أرادوا به أن إثبات كاد دال على نفي مضمون خبره
فهو صحيح وحق لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا
منه وأما كون نفيه إثباتا فمنقول أيضا إن قصد وإن نفي الكود أي القرب في ما كدت أقوم إثبات لذلك المضمون فهو
من الحشو غلط وكيف يكون نفي الشيء إثباته وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل
نفسه فإن ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت
خروجه بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في آخر إنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون إذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فإن حصلت قرينة هكذا
قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أي ما كادوا يفعلون قبل ذبحهم
وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله أتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا وإن لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد
يسافر قلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله إذا غير الهجر البيت
إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إن نفي كاد إثبات فقال
بعضهم إنه للإثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون أو في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل أيضا للإثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة في إذا غير الهجر البيت وقولهم تراه قد برح حتى دفع ذلك إلى عنبسة وذو الرمة لم يكد إلى لم أجد ولم يكد يستقر
لأنه جواب إذا فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أن إثبات الفعل
مفهوم من القرينة أي قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الإثبات في قوله مات زيد وما كاد
يسافر لما لم يكن قرينة وأما الجواب عن تخطئة الشعراء فإن تخطئتهم وتصويب ذي الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور أي أن
نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتا له وقد خطأ المخطئين وذو الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية أصاب بديهته
وأخطأت رويته وقال بعضهم إن نفي الماضي إثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها
وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الأخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر
وقد ذكرنا مرادفات طفق وأخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الأخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء
طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصا من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب وقد ندر اسم
فاعل أوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار
مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة بإذا قال وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

قوله فعلا التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وأفعل به وهما غير متصرفين نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد
ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تأخير ولا فصل وأجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الأخفش
والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في أفعل مفعول عند الأخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير

دخول النفي على كاد

من مضمون الخبر إثباتا لذلك المضمون بل هو الحشو لأن نفي القرب

فعلا

فانعل

فالفعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لا نحو قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو يا لهيت بالله ولله دره وعلم الله وبالك رجلا وكاليوم رجلا وهو بلد رجلا ولله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ا رحت ربّا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب فى اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهى غير متصرفة لتشابهها بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضا كل لفظ منها سار علما للمعنى من المعانى وان كان جملة فلابد ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال قوله ولا يبنيان الا مما يبنى ذلك فى باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع فى الماضى واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغ التعجب على الماضى اعنى ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل فى افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذى كان الفعل الثلاثى يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مرّ فى افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وقد يبنى من المبنى للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنّه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما اشهاه الى فيتعدى كما ذكرنا فى افعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى بالى او يعتدّ نحو احظى عندى وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال دموت ايدى بدوه فقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد به نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل فعل الا شاذا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اتقاه له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مرّ فى افعل التفضيل وقد يبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى كلها وكذا يقال ما اقبله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما قد يستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفرس فذهبنى من غير تصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وما ادنى ماخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهته لافعل التفضيل فى الوزن والاصل الذى منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائى من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وهو قوى وهم يصغرونه اياه فى نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولما الكسائى فوافق البصريين فى فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وهذا عند ذوى الفتح اخو مكونه متضمنا معنى التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مرّ فى بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فما مبتداء واحسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقوعه موقع المفعول به فنصب لتشابهه فهو نحو قولهم ولذا قد يفعل بين باب حسن اجبت الظهر يبنى له شيئا بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب فى مثل اجبت الظهر اكثر له شيئا بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب فى مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مرّ فى باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين فى نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال فرع التصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام فى نحو اشدد به فى فعل التعجب كما جاز فى غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعى اطراده ويقيس عليه افعل به فى جواز التصغير وانما جاز

ذلك لانه يعطل التصرف فيه مشابه افعل الاسمي كابيض واسود منك قوله وبتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما
احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لزم النفي كما ينبس او مصوغا للمفعول او عادمه الصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بناء
التفضيل منها اذ لا مصدر منفيا النحو بتي او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس وبتدع حتى يتوقع شيئا
منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء
بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على
شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم بريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من وجوب
عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول
وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز انه فالفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس
زيدا على ان يتعلق امس بلقيته وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب
وان كان بين الفعل والمفصل واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما
احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الا متناعية نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها
ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان تبنى على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وقالت الا
الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها واقصر للعداة وما امسى ادفاها واقصر للعشية ولا يجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شيء من الاشياء الاعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه انمحى من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجعولا وله سبب ام لا فهمزة افعل للتعدية فيما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية فيما صار لازما بالنقل الى
فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير
معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يجمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين وانه دري من هو ولله دره اي رجل كان قال وبله عينا جمرا ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى
الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت وأما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والبا بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو
احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد والحم بمعنى زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول
فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا
وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا
او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انه لما كان معنى الامر فيه كما انمحى
في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب لم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة
في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله

التحقيق في انشاء ما في ...

قوله ... تعجب ...

امر صورة ومعناه الخ

افعال المدح والذم

واحسن والاول اولى لئلا يلزم مزية الضرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبطلان احسن في الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون
الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو تقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب بشيئان
في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن نداء نحو ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان تخصص بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال الله
اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا او فاعلا لا يجوز
حذفه الا انه لما لازمه الجر يكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز
حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزم الجر كما في نجات من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد لفعلي التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول
مطلق فلا يقال احسن بزيد احسانا لان ذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن
زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي وباللام لانه يمتنع نحو عنه الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي
حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انقطاعه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب اما قبله فلا لما تقدم انه
لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فيها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي ويجئ بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدا ما قبله
خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول وقد
يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده مميز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون
خبرا بل بقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب
فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه في مدحه
بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء وجزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء
الذي في كم الخبرية ورب وهذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه
نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا لا يمكن ان تكذب في التفضيل وانما
التكذيب فيما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق والتكذيب من
حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان التمييز اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب
وفي كم ورب قوله فيها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وهذا مطرد في لغة بني تميم كما يجيء
في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا ففيه اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين فيقولون رغيف وشعير والاكثر في هذين الفعلين الا ان
الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم قال سيبويه كان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما قالوا نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبرم
قوله نعما هي بفتح الفاء وكسر ... القرائين ولم يجز اسكان كسرة العين مع الادغام وقرأ يحيى بن وثاب الشاذ نعم بفتح
الفاء وسكون العين ولم يات بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين
في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله شرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم
او مضافا الى المضاف الى ذي اللام نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان
اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت
المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما
في باب المعرفة ودليل تعليلهما الخلاف التاء التي لا تلحقها في لو قلت لما هي انما تلحقها للفصل ولو تعيينا اخوف احدهما

ان يكون

بعد النقل الى صيغة التعجب

لات مع ان بعض الكوفيين يقولون انما هي التاء التى تزاد فى لاحين والان ثم لو على قبل تاى بارى جانا وصليت كما عمت
ثلاثا وفى الفاظ معدودة تحين ماهن عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر فى قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان
تلحقهما ثم وربت والاكثر الحاقهما لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايضا نابه من اول الامر فى الثانى اذا عطفت ثم نصبته على فسر
قال نضيت ثمة قلت لا يسبقنى ولا تقول جاءنى زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانبارى ولا ادرى ما صحته قال ماوية
يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسانا حسن يسأل عنك اليوم (القوم) او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد
بالانسان مؤنثا والرابعة التى تلحقها الفعل يدل على فعليتهما ايضا لان وثمت ولعلت وربت كما مضى فى باب المذكر والمؤنث
يدل على فعليتهما ايضا ما حكى الكسائى نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا
جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليتها استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما
(فعلين) مستقلين بفاعلهما كلاما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدرة على موصوفها كما فى قوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل فى غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اى جيد فصار المجموع جملة مستقلة
ولهذا نظائر نحو قوله نعم سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وعلمت زيدا قائما على ما مر فى باب ظننت ونحو يوم يجمع الله
الآية فان الجمل فى هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون
الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهى محكية مطلقا
وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر فى باب علمت فى قال ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اى بدا
لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول
باعراب الفاعل والجزء الثانى باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما فى باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل الواحد لا بد له من مرفوع بعده وحكى الجزأين
ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثانى (بعد الرفع) مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التى هى خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كان
وثانى مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما فى سواء عليهم ءانذرتهم الآية لكن
ليس كونها بمعنى المفرد كما فى سائر الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم
رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل
معرفا باللام تعريفا لفظيا كما فى اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة والداعى لهم الى ذلك
هو انهم عدلوا بالخبر هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له فى النفوس وقع فأوردوا الفاعل فى صورة المعرف وان
كان نكرة فى الحقيقة ليكون الكلام المقصود به المدح او الذم فى الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر يمدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه
لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح فى الظاهر وا الجملة الفعلية كما ذكرنا فى تقدير مفرد هو فاعل موصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع
الافعال فى المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول
تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر مبتدأ مقدرا
لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كان نعم الرجل ونعم السيدان وجدتهما فاذا ظهر كونه
مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيه عائد اليه والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يستو مع الضمير المبهم المفسر والنكرة استغراق لان استغراق
المضمر الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب والاعتذار بان يكون ذى اللام
قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان فى مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز
فى زيد نعم رجلا وكذا فى نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما فى قولك ابوه قائم زيد والبناء ايضا اعتذار لا انه نفى بكون اللام
للتعريف الذى هو المطابق لكل فرد فيكون اذا كان لضمير الراجع بتقدير اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا يعم
كل فرد وان لم يكن فيه لام بل اشار الى ما فى الذهن على ما مر فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى لا معنى له فلم يبق الا ان
بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة فى تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد

التمام

بعدما كان جملة

وكان زيد قائما

فى باب كان

فيه ان الاصل تنكير فاعل نعم

دخوله

دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة فقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير ونعم زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل على وفيه تشديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد قول من قال انهما من خواص الاسم فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ونحو والله لنعم الرجل انت مع انهما لا ابتداء لان الماضي من دون قد ومن هذه الاشياء التي هي غريبة الفراء حتى ظن انهما اسمان ولو كانا لم يمكن ان يرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا ظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم الرجل زيد فان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدا نحو نعم الرجل كنت وقوله بينا النعم التبدا ان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت ومضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا واما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدا وانما لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير مبهم قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روى وان كان كالشاذ فلا يلتفت نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وبئس الضمير ان اى هم والواو راجعين الى الموصوف المصدر الا انه يفسر انه مضمر مميز بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعله لبس احد بهما انصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف وهذا اجازوا نعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وربت وثمت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد من افراده الا ان المقصود ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته واثبته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم واما الضمير في ربه رجلا فبعض البصريين يلزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله وفيهما زوجة ... الها فقد وبالك من ليل فقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد ذهب الجزولي ومتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير مميزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير مميزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم ومميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم ومميزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فجائز لجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجئ لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المقيد المقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله نعم بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى ان في المضاف من الذين على ان المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجئ وقد يجئ عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها المقدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجئ الحال في نحو قما ونعال حاجتنا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بان مثل زاد ابيك زادا على انه مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله نعم ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او ما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة مهيئة لدخول نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحروف

الرجل فاذا اشترك في ذلك قلنا في نعم هو [illegible]

القول في الفصل بين [illegible]

افعال المدح والذم

انه يحتاج الى تكلف في تثنية المبتدأ والخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها
نحو قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به ان المخصوص محذوف
ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي مخصوصها اي نعم الذي فعله
الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء المعرف فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر او من الشأن افعل ذلك وقال ان شئت قلت اني مما افعل
بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف
الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به و[بئس] الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في
قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج
من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا يجوز ان نقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل
والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ
محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة
والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او نكرة غير موصوفة
في نحو قوله نعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف
كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله
نعم بئس الورد المورود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام
وقال ان المورود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان المقصود مع مثل هذا التخصيص فان اذا المخصص لا يعين
كقوله نعم ولعبد مؤمن لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من
وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال شعر فنعم مزكاه من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتها خصوصية نحو نعم الذي كان اليوم في
الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا
اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد تدخل [illegible] نعم بهم قوما وان الى الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب هو
افعل به وتضمنه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلاة والسلام نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما [illegible]
الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه قد سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل اذا
مضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان [illegible]
خلاف الاصل مما ترك تمييزه بمميزه اي بئست الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذه الفعلة
ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر
مبتدأ محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه
وهذا الذي فسرناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاق الفاعل عليه وبئس مثل القوم
متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص بها الذين صفة التمييز
اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز
نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمنع اعتراض نعم بين يديه بين العامل ومعموله لانهما كالجملة الاعتراضية
نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا القوم اعلم انه يلحق
بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو [illegible]

بئس ونعم الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف وبلاء اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله وحسن اولئك رفيقا وبجيء تمييز لابهام اولئك و
مثل حالي ونحو قوله جيد. امنا ابل بابها زائدة وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب ان فاعلية وبجوز ان يكون ما فيهما كما
في نعما وبئسما اي وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المدكور وكثيرا على وزن ما قبله نحو حاكي الزيدان وكرما اي ما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس ذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا واصل حب
حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم كعشر والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولا ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وملزوم
الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام حبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال
فعليه حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبر اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله وانما دخل لا على حبذا واتى بين شيء
والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ. لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان
يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وفي الربعي زائدة كما في ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحولق وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز
نحو حبذا رجلا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تأخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وههنا
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
فضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا وقيل انما لم يجز
ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا مبهم
ظاهر فاعليته وقد يحذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا ويجوز ان ينقل ضمة عينها الى فائها كما
يجوز حذفها فال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد ما امنا ما لي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا وبروى
بعظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دال على التغير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجيء فاعل حب بالباء مزيدا
عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه
في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء
اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وقد وكان وغير ذلك
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهو من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاء وباء القسم
وواو وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا من للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه تنازل اي الافضاء الوصول والباء فيه للتعدية اي لايصال فعل
المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديه بمعنى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله تم وارجلكم وسماها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما تسمى
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به وبروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ونعني
بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اف لك الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى الاكرام
وهو في الحقيقة متعلق للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار متعد للظرف وكذلك بالزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المص للتمثيل لتقديره
معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو

فيان ذاتي حبذا

بحث الحروف

حروف الجر

بامر ومعناه لفظك استقر الذي في الدار اي كائنا في الدار فلفظ استقر يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا فيقام مقام الحال المحذوف
وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او
معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت مني لان معنى ابن انت بعدت وقد
معنى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل ويجيء الكلام عليه قال المص العشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولما عد على اسما وخلا
وحاشا لاني راعيت في العدد ان يكون بين الكلمتين المتحدتين في النوع المتماثلين في اللفظ توافق وتناسب من جهة المعنى
كتشاركه على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه
امرا للمؤنث من وفى يفي ولا امرا من ولي يلي وكذا الى اعد الى سماع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال ولذا
ايضا في العدد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو ويخلافه اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفى ولا اصلها امين اوفى واول وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا
اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء لتشبيهها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على الاسمية مبني على الضم كقولهم
من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه فقال فحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب
بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله
من للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كالامد والاجل ايضا يستعمل للمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية فمن للابتداء في
غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز
الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار
بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر واما الاوائل في الابتدا معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدى
من الابتداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعلق بها اصلا للمعنى الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لا نه
يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والتبرأ حدثين ممتدين بل اصلين للمعنى الممتد بل مما
حدثان وابتداء فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الاية بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واما بعض حروف الجر مقام
بعض غير عزيز وكذا الافواه لم يبتدا من الحج بل المعنى من اجل موجح وشهر ابطال مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك
نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو
قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدا لشيء ممتد جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء
تقول انفصلت منه وعنه وحيث من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها فما من التفضيلية فهي
وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما للتفضيل كبعض حروف فعل التفضيل فلا يغير
واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من
خلال السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلال السحاب كذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق
ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول
الصريح او ذكرته معرفة نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم
والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل
المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا
حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومقدرا نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيض ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله
للتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها
تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في

رسم كتابة بعض حروف الجر اذا كان اسما او فعلا

بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم اي دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ونقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم والعشرون في قولك عشرون من الدراهم وحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظه في روضة ومن رعاته في حوم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا شيء من حظه في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء من خصال زيد كرمه ومثله كفى من زيد به اي شيئا من اعضائه يد به فوق جميع هذا انما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريد به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما جاءني من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط بها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا فيناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران بعضها بل غفران كلها واستدلوا ايضا بحكاية الاخفش من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المصنف شيء من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح ما قاله لجاز ان يكون الكاف في قوله انتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم متعلق الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها ما لا يوصل الفعل الى الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب فمذهب من الاستغراقية ما ذكرنا في باب النكرة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وقيل ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كزيادة الباء في نحو الست بسيد فانها للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا ينتهي وتدخل للتعليل نحو لما نات من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو ترب ومن الله وهو حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن وسيجيء الكلام عليهما في باب القسم ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا لدى نحو من لدن ان ماتا بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر على وعلى اسمين

قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي المظهر نفسه

وبمعنى مع قليلا والباء للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي
وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد وألقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى
الواو في القسم للتعجب أقول اعلم أن إلى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو أتموا الصيام إلى
الليل والأكثر على عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود فإذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع
فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا تستعمل في غيره إلا مجازا وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر نحو أتموا الصيام
إلى الليل والمذهب هو الأول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء
أي تضمّونها إلى أموالكم وكذا قوله تعالى أيديكم إلى المرافق أي مضافة إلى المرافق والذود إلى الذود إبل أي مضافة إلى الذود
وقوله وأنت التي حببت شغبا إلى بدا إليّ وأوطاني بلاد سواهما أي مضافا إلى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني
بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب أي في الناس والوجه أنها بمعناه وذلك أن معنى مطلي به القار أجرب مكره
مبغض والتكريه يعدى بإلى قال تعالى وكرّه إليكم الكفر حملا على التحبيب المضمّن معنى الإمالة قال تعالى وحبّب إليكم الإيمان كما قيل شرب
منه حملا على أشربت ورضيت عليه حملا على سخطت قال إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها وقيل إن إلى في مثل
أنت إلى حبيب وبغيض وجلست إليه بمعنى عند والأولى إبقاؤها على أصلها كما ذكرنا وكذا هو في قوله وإن يلتق الحي الجميع تلاقني
إلى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا إلى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك أي لانتهاء الغاية مثل إلى إلا أن
بينهما فرقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيلية على ثلاثة أضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فإذا كانت حرف جر
فلها معنيان إلى وكي ولا تجر بمعنى كي إلا مصدرا مؤولا به الفعل نحو أسلمت حتى أدخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة
والتي بمعنى إلى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح أيضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي أن يكون المجرور
بها مؤقتا لأنه حدّ والتوقيت بالمجهول لا يبعد نحو قوله تذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت أي حين أخذهم ومذهب
الكسائي أن جرّ ما بعدها بإلى لا بحتى لأن العامل ينبغي أن يكون لازما لأحد القبيلين وحتى تدخل الأسماء والأفعال فهي كما
في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب أما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب كون
ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لأنه حدّ فلا فائدة في إتمامه وتشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد فيهما
من ذي أجزاء إلا أن ذلك يجب ظاهرا في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز إظهاره
كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضا نحو نمت حتى الصباح أي نمت الليلة حتى الصباح وتفارقان
أيضا بأن العاطفة يجب أن يكون ما بعدها جزء ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا أو كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم أو جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها عند من قال إن نعله عطف
على الصحيفة لأن معنى ألقى الصحيفة ألقى جميع ما معه لأنه إذا ألقى الصحيفة والتي لا يعتد إلا لها فقد ألقى كل شيء ويجب أيضا دخول
ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فإذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد أيضا وأما الجارة فالأكثر فيها يجوّز
كون ما بعدها متصلا بآخر أجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه أيضا
نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر والسيرافي مع جماعة أوجب كون ما بعدها أيضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت
البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر إذ ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر
أجزائها وأما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه أقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها
أو ملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا
وفصّل عبد القاهر والرماني والأندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
قال الأندلسي وإنما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم أو التحقير
واستدل بأن حتى كالتفصيل لما قبلها فإذا دخل في الإجمال دخل في التفصيل وإذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن
مالك قريب لكن الدخول مطلقا أكثر وأغلب واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة آخر أجزاء ما قبلها
حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكن يجب فيها أن يكون آخر أجزائه إذا ابتدأت بالأجزاء
الأدنى فالأقوى فإذا ابتدأت بفضلته من الجانب الأضعف مصعدا كان آخر الأجزاء أقواها نحو مات الناس حتى محمد
صلى الله عليه وآله فالمعطوف عليه السلام آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا فإذا ابتدأت بها
من الجانب الأقوى متحدرا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز إلا أن يكونوا قادمين

قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسًّا
او ملاقيًا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرًّا فهذا جاز بعد ما امتنع في النصب والتزم صاحب المفصل
التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءًا
وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسًّا لا قوة او ضعفًا الا انك اذا لم
تقصد كونه آخرها ضعفًا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسًّا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها واما العاطفة
كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافًا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من
معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرًا كما يجيء بعد مع ان حتى يكون
بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرًا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعًا لتوهم كونها جارة او عاطفة
تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رأيت عطفًا وجرًّا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة
للجملة فنحو نظرت اليه حتى بصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية والحق انها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر
خلافًا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء بالى لكون الى اشد تمكنًا واوسع تصرفًا فلهذا تدخل آخر الاجزاء واوسطها
وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو سير بي الى زيد ولا يقال سير حتى زيد وشبهه المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه
سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس مثله البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية حتى هو
كان قوله مبتداه خبره نظم البيت ويتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلفي اناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم فيه تقدم ذي الاجزاء اما لفظًا او تقديرًا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءًا
ايضا وقيل الا انه ليس لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءًا مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن
جزءًا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئًا فشيئًا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو
الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في تحتم وقوع الملاقي بعد الى
واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرًا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر
ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا [illegible]
[illegible] الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت
القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع قرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها
اي راسها مأكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقًا نحو زيد في الدار او تقديرًا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكأنها محيطة
بها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فان السبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف
للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كأن ثيابه
في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في نحو
يركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا
الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي
بمعنى مع في قوله ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله [illegible] والاكثر
انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي ايتها الروح في اجساد عبادي فالشاعر جعل الناقة
ظرفًا للشرب والقمار مجازًا وقوله عليه السلام في الله من كل هالك خلف اي في الطاف الله وقوله انما اخي في الله اي في رضاء الله
ومثله الحب في الله اي رضاه نعم مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنا لاغراض الدنيوية وكذا قوله الحب في الله والبغض في الله
قوله والباء للالصاق ونحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي الصقت مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بالله و
بحياتك اخبرني ويكون مستقرًا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة [illegible]
الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها للمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

معاني في واستعمالاته

بعوا اشتروا الدار بالآخرة اى استبدلوا ولا يكون بمعنى الاستقرار اى كائنين بالكفر وكائنة بالايمان والظاهر انه لا منع من كونها
لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت عبدا بدينار وبعته بدرهم ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع
حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف بغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته والمشترك لا يكون
مستقرا وما بعده معمول الا في قراءة من قرأ تنبت بالدهن اى تنبت دهنها قوله وللظرفية اى بمعنى في
نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذرا بالذحول
كانها الجن وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله وامسحوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة
لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل يتعدى الى ما يجر بنفسه وتجئ بمعنى من
نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب وتجئ للتجريد نحو رأيت بزيد اسدا اى برؤية زيد كما مر في من قوله
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو
ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في
النفي بما كان للمضي ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على خلاف القياس ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان
فاعلا لكونه منصرفا منه او في فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتداء الذي هو حسبك ويزاد شاذا
في خبر المبتداء الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعه نحو
قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب
زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم
نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله اللام في الاختصاص من لام الجر مكسورة مع
غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وبنو تميم مثل ان المضمر نحو لقيلم بفتح الميم ونقل فتحها مع
جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالواو والفاء ولام الابتداء لحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية
الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الجر ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن لبقي
بالاسمية مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما بقي لام الجر الداخل على المضمر على فتحها الحاقها
لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بحالة دخولها الاسماء ولو فتحت في المظهرات
لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب يتم الالتباس اما الوقف وللبناء قوله لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد
او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي بمعنى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرأنا
لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب في الجبى
مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتأخير عن معموله نحو لزيد ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب
لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مفردا نحو بالزيد وباللام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما
للاستغاثة وللتعجب وقد تجئ بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الى من حمده وتجئ للتي اى الى الذي
وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه كذا ينبغي
ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب التعدي واما في ونصحت له وكلته البر وكلت له وعددته
الدراهم وعددت له فاللام ليس بينهما مثل شكرته وشكرت له لانهما وصلة الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا
ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام المقدرة بعد ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا
الله وقوله اريد لانسى ذكرها ومثلها بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى
واذ بوأنا لابراهيم لقوله تعالى ولقد بوأنا بني اسرائيل ويكن اللام في قوله فلا والله لا يلفي لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يقال
الثانية تاكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وقولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه ولا يقال لله
لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا والنجم

لام الجارة

ولا دلالة في ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قولهم
جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث والاولى ابقاء الثلثة على الاختصاص
كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواو وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح
الراء مع اسكان الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعد فالتاء مفتوحة ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال لم تلق رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي
فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضربه بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا
من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل
لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح فيها وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف
شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل
مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال
برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يعدي الفعل الى المفعول الذي
لولاه لم يتعد اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل
فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى
مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العامل في
ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بقولك
رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والضمير معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا
بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عندي بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد فالاول جواب بلا خلاف
ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر ومثل عقلت
او اتيت على ما ادعوا وانما ممكن ردوا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه
كان ابعد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر
للمقدر وكانه زيدا لقيته يلحقه الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير ما ناسب الجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب
اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وقولك زيدا
ضربت والضمير المنصوب فيه قد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب المحتمل ان جاءني صفة والعامل
محذوف ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله ويحذف وقف غالبا بانه قد يظهر
نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة بمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ
لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما متناسبان لان رب من معنى القلة
وكان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غيرها سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر
الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي
اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي
لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى
النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة وبكثرة وقوعها بعد صفة مغنية لمعنى الفعل هاهنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب
الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا
تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه بعلية اما ظاهرا او مقدرة

لغات رب

فاظاهر

التحقيق في رب وكيفية عملها

قلنا هو نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هرق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي أسرى من معشر جملة لي واما نعت مجرورها فمثل فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فقال رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبرا لمبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله تختص بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان احدهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا قصدت واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لذا لما لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما ونقل لا يجب في ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبة يوم لا اصبت فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب حرفا لتقرير التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب فيه جوابا عن مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب للدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى دالة على تعيينه وجب ذكره نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل الذي عاملا في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة او ظرف كقولك رب رجل في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليك يا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويجوز ان يعطف مما سلط على المجرور برب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضمير هما لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله ومطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلتها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه الاولى ان يكون كافة في نحو كن كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا يكف عن نحو عما قليل وفيما اذا ورب الباء ومن فلا تلك فيها فاما اعمال الجار في نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجوز ربما زيد قائم والزما ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فمما دخل رب المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال فلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر ولا يحتاج في الآية والشعر الى تكلف نحو قوله ربما تكره النفوس من الامر فما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس

اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الالفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وتجر بها عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها منها الاختصاص بالتاء ومنها اجتماع الياء واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافا لله وها الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق

لظاه

نظام على نكاد تذهب لهما باؤ بل كقوله بل بلد ذي صعد واصبب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب
المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وبعض
بجازه فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وبلدة عيس تصطلي القوس بها وانظعة اللاتي بها يلتبس فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فتقدير معطوف عليه كانه قال رب هول امضيت عليه وقاتم الاعماق
وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وبلدة عيس لا يقدرونه عاطفة
على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد
الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب بحيث كما تجر ومع
ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ووبلدة عيس ولا فوبلدة عيس اعتبارا لاصلها بخلاف
واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها كقسم وفوالله وثم والله واقسموا ثم
الباء ولما عملها في قول رؤبة خير لما قيل له كيف اصبحت هو شاذ وقيل لكرجل ثم مجرور بمن وقد مر في بابه واما قوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع شاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس نحو فعلنا امس انه مجرور بالباء
والاولى بناؤهما كما ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول
عليه بالحرف قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرفا النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه
اقول اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني والثالث انها لا تدخل
على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها
الالصاق فهي تلصق فعل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو تفيد في
واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة
وتكلة فهي فرع عن الواو فلم تدخل الا على لفظ الله وفيها التعجب بعد ثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب
الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم
ومضمومها والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا في الفاتحة انها حرف مثل الباء وضم الميم لا لالتقاء لتغيرها
وخروجها عن بابها كما قلت في العلم ثم عن مالك بضم الثاء وبعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورها
من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل لتعينا منه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد
والاولى ان يقال ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحده هو من الجارة المستعملة مع
ربي بعينه لان الميم ضما وكسرا للساكنين طلبا للتخفيف فجعل هذا من الجارة في القسم يختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اعني
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما فتح المضموم بهما فظ واما المكسورتهما
والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب
البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل لو جاء ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا
عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا
من ايمن الله باتباع النون الميم بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم
لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ام الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما نقص من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله
وم الله بضم الميم وكسرها وهما مقصوران من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصوران من ايمن فهو كسر الميم
اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو واختصتا بلفظ الله
كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منه
فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لا ... ويختص
لفظ الله بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكأنها حذفت للدرج

القول في ايم الله وايمن الله

فيما اذا حذف حرف القسم وجئت بهاء التنبيه بدلا لابد من لفظة ذا بعد المقسم بها

ثم ردت عوضا من الحرف وجاز ان يجعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت
بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجئ بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لا ها الله ذا اى لا والله هذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما واتى بها هنا
حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجئ فى حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت
ها على الله ففيه اربعة اوجه اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله فكان القياس
حذف الالف الا ان مثل ذلك انما يغتفر فى كلمة واحدة كالضالين اما فى كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف
فى الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت
فى ارقت وهياك فى اياك وانما يثبتونها فى التوسط فى القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما فى ها الله وما الله والثالث
وهو دون الثانى فى الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع تحقق الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة
لم يقع فى الدرج والرابع حكاها ابو على وهى اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الف ها للساكنين كما فى الضالين وذا به
قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدا محذوف اى لا الامر ذا او فاعل اى ليكونن ذا اولا يكون ذا والجواب الذى يأتى بعده ضيا
اوابا انك نحو ها الله ذا لا افعلن او لافعلن بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اى لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اى الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف وفيه اى ذا قسمى فبعد هذا اما ان يجئ الجواب او يحذف مع القرينة
واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج فى الحسن البصرى آلله ليقومن عبد من عبيدى فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين قتل ابا جهل آلله الذى لا اله غيره فاذا دخلت همزة
الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الف صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس فى آلرجل ونحوه ولا تحذف للبس ولا يقطع
همزة الله فهو فى مكان مخصوص وذلك اذا كان قبلها فبلها همزة الاستفهام نقول لشخص هل بعث داره فيقول نعم فتقول أفالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا لفصل
بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء فى فالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا منعها من الحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذى جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب
حذف الخبر كما مر فى باب المبتدا الا انه ذلك للفظ عليه وان لم يتعين كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا افعلن ومعنى امانة الله الطاعات كلها لانها الحجب ان يؤدى لقوله ان تؤدوا الامانات ثم سالة اولا
لقوله انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تع به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التى يكون
باسمائه تعالى نحو والله وربى ونقول على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا نقول الكعبة والمصحف لا افعلن او الكعبة
يمينى لا افعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان
لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره اذا اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال
الجزولى وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المقدر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا نقول امانة الله لافعلن والنصب اكثر من الرفع فى مثله وروى قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ونصبا وقال الجزولى
لم يات سماعا فى لفظة الامانة النصب بل الجر دون الرفع ويجوز الا تدخل اللام ايضا نحو عمرك وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين
فهو مثل يمين الله فهمزة فى الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق
من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله
واصل قد جاء فى المفرد منه شئ مفتوح كاشك جمع اجوع اذرح فى مكان واصبع وهى لغة فى اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر
الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هى واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفقد
العطف وربط المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها
مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بالثالث فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا
الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها الاستقلال يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم
شئ واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف فالله ثم الله لافعلن ويحياتك ثم حياتك لافعلن ولا نقول اقسم بالله

اقسم بالله

اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان
النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب عنه ابو علي بان الواو كانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو ويلزم عليه
ان لا يجر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله
والليل وان لم يكن فيه معه لان الواو فيه قائمة مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو المحل ورد قال المص انما جاز هذا
لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قد مثل في باب الظروف المبهمات التقدير وعظمة الليل
اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائمة مقام العظمة فهي عامل واحد
فيكون التقدير وعظمة الليل وقت غشيته فالعامل في الظرفين والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال
وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال والجواب قسم
السؤال اما امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما
فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله فهل لنا ان لانه بمعنى ما ان يبدو زائدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون
خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمتلقى جواب القسم يقال تلقاه بكذا استقبله اي اجابه به واعلم ان جواب
القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء
المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جاء القسم
واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم مثله
مقدرا وجعل هذا البصريون الموجود عندهم لام ابتداء ما لولا انك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها
في التقدير داخلة على المبتدأ ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر
بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو كقولك يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى ثم ظنوا ما لهم من محيص
ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لو جاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم
ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يحتاج القسم كما فعل الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد
المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق
ولا يقال ما لزيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر تناف واما قولك
لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة فلا يجامعه بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على
المضارع لمشابهته للاسم في كونه اول جزئي الجملة مثله مع مضارع غير مطلوع الاسم قال المتلمس ولا ورث لا يعدي سيبه يقتدي بحلو يحلو
غنى ذي شبهه ان يرمها ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد نبئنا
وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في كل منهما معنى التحقيق ويدخل
لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اي يقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ الذي وقع
موقع المبتدأ اي يقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار مقعد وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد
اكل ولفي الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو
لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا
في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل بمنزلة الممدوح زيد واذا وقع لام الابتداء
بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
ليست جواب القسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام ابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند
غيرهم او بلا التبرئة على الخلاف من اخواتها نحو والله لا زيد هنا ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امرأة
واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كانت مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون
نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على معمول للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه
اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأتي بالنون اكتفاء بما حكم على الاستقبال من الاحرف
وقد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين

الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وعن ابي علي موافقة الكوفيين في جواز
التعاقب بين اللام والنون قال تالى ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردن
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع
استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه محقق الوجود فلا يحتاج الى
تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي زيد يجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال
كما مر في المضارع واذا كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما
ما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال وقد مر ان القسم
عليه لا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم يتقنونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الجزم لا يحذف مع
بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها فقط لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما فالوجه لنعم السيد انت وجدتما وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحيها الى قوله قد افلح واتى باللام المطول
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا
يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب
القسم في قوله واقسم لو شئنا اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا ويجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما
اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي بالحسبين
في الدنيا صلبهم والله لا اصدقنهم بعد ما سفرا اي لا تعب بهم فلا يلزم تكريره الا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعا
نحو لا رحمها الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى
وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريره لتكرير تفسير
العقبة وهو قوله تعالى فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل فعل
ذلك الشرط ضم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذفت القسم وقدرته فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو
فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان
المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان و
الآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع دون
الماضي لكون نفي القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا اجاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز نفيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس
بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
مضارع علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما
يستلزم حذف الاخرى فيكون الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد
وفي التنزيل والله لقول الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وبعض الكلام الذي توسطه القسم
او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض من ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد
يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر اي ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف الجملة القسمية لكونه ظاهرا من
معمولات الفعل لو وقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال العوض مع القسم
معناه ابدا وانه مقصود من التوكيد وما يعتد فائدة القسم قد يتقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان
عامله متغيرا نا معترف يمنع عمله فيما تقدم كنون التاكيد وما يفيد العوض لا ينتك عوضا ما ابتك لعرض مسنده القسم

ذكر عن ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا والكاف

كما يجوز في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا لنساني بلا وليت من حسن لا ازال عوض
نو برى العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق
توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا فعلن وهو مبني على الكسر وقد يفتح ككيف وليت سيما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها
عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا او معنى ولا يكون في البناء الموافقة لفظا الا ترى الى اعراب اي بمعنى الشئ وقد يؤنث
جادون ضم فل وفلن على التفرد ومن اكثر اجل جيران كانت بحيث دعائه ويتانون اضطرارا قالوا وقد قلنا سيت
نظلت جير اسواتة من ذا نساله وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان صهٍ اسم لسكت ولو به
ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شئ اتانا رسوله اى اقسم
بالله قسم به وقد يستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد باللام او النون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي في الخبر القرينة
نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يعلم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اذا لم يكن رفعا نحو كلا لينبذن وكذا الزام نذر
نحو لله علي لا فعلن او عهد نحو عاهدت الله لا اصدق وعلى عهد الله لا اكون فوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد
تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة بمعنى بعد شئ عن المجرور بسبب
احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى وكذا اطعمه عن الجوع اى
بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك
جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله لتم يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن
طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد الطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله لم كرتين في
ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثت السيادة كابرا عن كابر اى
كابرا متجاوزا لقصد عن كابر اخر وقال بعضهم اى كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناه ما امكن وقوله لا ب
عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق
عن الهوى اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر الذي نطقا صادرا عن الهوى بمعنى ومعلم بعد
التثنية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله يصد ويبدي عن اسيل ضمن فيه معنى تكشف الغطاء وتبعد عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على
ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله كان على ربك حتما مقضيا
ثم عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكل
على فلان كانك تحمل ثقالك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله
اذا رضيت علي بنو قشير فالحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخطت كما حمل بعدت منه على اشرف منه
وقربت منه على انفصلت منه وقوله دعنا اشهرا وحلا عليها اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه فهو يتبعه
وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى مع جلالته وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبه الديون اى لزمته
ومنه سيروا على اسم الله اى ملتزمين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك
به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب
الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل هو مجاوزة وقد يكونان عن وعلى
اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن واما يعني اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيبنيان اذن
لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم بحذف الاضافة ومعناها ما جانب بخلاف على قول بان نون الحوض
نوشا من على نوشا به تقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف للتشبيه وهو بل حرفية وقوعه صلة في نحو جاء الذي
كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذي هو كزيد اى مثل زيد قلت
وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اي اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع

كثير وبتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا رفعت كما في قولنا انتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتتعين
الجزولي ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها مقق وهو الطول ويحكم بزيادتها
عند دخولها على مثل في نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليها نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف مأكول اذ الغرض
ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف والاغلب
والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي
فهما اما اسمان او حرفان كما في قولهم ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون الزائدة حرفا لان زيادة
الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين
واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع مثل
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاضافة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه
بعصف الظاهر كما قال فاتم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس
كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا
اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى
اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد يدخل على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه
ولم يأسر كاياك امر وهو من باب ... فانه تقارض الضمائر بقيام بعضها مقام بعض وعلى المجرور وايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائل كهو ولا كهن الا
حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو كما انت وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة
معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها لتشبيه المفرد بالمفرد قال اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا
يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل
القاصر الى ما يليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت كن في المستقبل
كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر وانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون يولى عليكم تشبيه
التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني بحالهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما ابيك اي لعلما
ابيك ... لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان لما يجيء بمعنى ربما قال واني لمما اضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما ونقول لن لما افعل اي لربما قال بعضهم ان بما يجيء بمعنى ربما نحو اني بما اضل اي ربما وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما
بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا ولا بد نحو الرفع والبصريون لم يثبتوا لا ... وكما للتعليل ولا ينصب الفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون
ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما ابن نداد وادخل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما ابن نداد من القسم الاول اي ما تكون ما كافة واما ما التي بعد رب نحو ... قال
ان رب حولت فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وسيجيء لتعليل التشبيه التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال
انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر وطالما كافة للافعال عن طلب الفاعل
واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة
ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر

الحروف المشبهة بالفعل

الكلام سوى ان وهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل
بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه
ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وانفتاح اواخرها فان قيل
فعل انما المشابهة للافعال بل قلنا هو لا يستقل بسبب تشدد الاخر وانا في ليت فهي جهة اخرى بها اشابه الماضي فعمل
عمل الافعال وان قلنا انها المشابهة الفعل ولا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اقوى بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت
بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي

من جهة المشابهة وان قوي اصل المشابهة ولا قلنا شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكس عمل غير طبيعي فهو متعرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا للفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل ومن اول الامر وفيها جعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من جهة ان في ان وان معنى حققت واكدت وكان فيه معنى شبهت ... عند الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك شخص ثم حرف بين الاسم والخبر حينئذ فصحيح تشبيه احدهما بالآخر لانه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة والآخرة ... في قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك لان الواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي في لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر ولا قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فمؤمن بان لا معنى عليها ولو كان تذكر حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعاملها خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا ... ومتعلق الخبر لا خبر ليت رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما روي عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر ولبئس ما قالوا لانه مشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تخال اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تحمل هذا التضمن الضعيف عزيمة نصب الجزئين بدلا لكون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت اني وسبعانا في غنم الخرج منها نوق كرار اجم فان ان مع اسمها وخبرها معبر عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ههنا خبر ليت ولا اعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش والمبرد في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم

ولم يدين واما نصب بابي اخوات ليت للجزأين فممنوع والمروي من ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان قعر جهنم لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا الرد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولن ولم فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخير ذلك المغير فاما ان يجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على الخلو من جميع المغيرات او ان المتكلم يذكر بعده ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك من حروف الابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتداء الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدا قوله ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلبا انشائيا لا يجتمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما في مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة فاقيمت الصفة مقامها نحو كانك قمت وتقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لهما وصفة النائبة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فلم يبق بعدها الا ان في نحو قولك مررت بان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام او العرض او التمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما مر في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل جئته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اردت تقاتلنه وهو شاذ فمرادان زيادة لا تنصيل للتنبيه قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى نحو قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد روي رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فلا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرف كما في قوله فبما رحمة من الله وروى ابن الحسن وحده في انما وحدها الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد لا هو معنى ما تقوية الثابت لا يحدث معنى آخر وعكس سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وعروض الاختصاص بسبب ما وبعضهم منع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا يغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتداء ولو انك لانه فاعل فان جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول قوله فان لا يغير معنى الجملة اختلف في تفاصيل معاني الحروف الستة فعند المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان يأول التشبيه اذ لحقت اخواته ثم يعقد ما اتاه من معنى ... نحو الفرسية والمعنوية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار

مبحث الحروف

اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغير المكسور لمعنى الجملة وتغير المفتوح لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنها بعد كلام تام نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد تقول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو مقولي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وفي لو ولولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسرها فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرت لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف وهذا على مذهب الفراء ومن مذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ فتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرت ان لكانت داخلة على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في الفاعل وسيجيء في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وكذلك لانها مصدرية ويبعد دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك ثبت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت له وكذا اذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر مع ما حولهما كقولهم جبت مذاكيره فالكسر على تاويل فاذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطفها مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الشاعر اذا خفيت نار لمرملة الفتى بارفع تل رافعا نادي هذا واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي اني احمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي هذا القول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قولي اي معمولا للفظ قولي كيف والبين هو مفعول المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ويرده المص احسن رد وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للمقول اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظة اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول اما انك قائم كان فاعل نحو ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطلكم محا في ودليل كونه في معنى الظرف قوله افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني الشريس فهو

كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا نقول اما انك قائم فلا نعم الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق الله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله لذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومنذ ايام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان ريث واية يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار ولا ابتدائية للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله و استشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يكسبنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل يشتركان في المتضادات كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع تكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيهما فلذلك يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم من فتح فللنظر الى الاصل اي لا جرم يكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من همزة ان كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح نشد وعز كالفعلين مكفوفين بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الان في لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ها هنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما فمضطر الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها تقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار وان اردت ان في الدار هذا الحدث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في موضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابن الحاجب كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه ايضا بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ يفيد بها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا مثل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فينبغي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب ان كاللام كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان و من قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب فيشكل عليه ما يقال ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فلا بد ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها

فكونه زائدة كما قيل بعيدا ذ صفت لا ذا جرم

بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد وذهبت بانما نقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهدا فانك قائم

العطف على اسم ان المكسورة

سادة

القول في العطف على محل اسم الحروف المشبهة مطلقا

سادة مسد مفعولى علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعنى المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة فى قيامها مع ما فى حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما قولك علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ قد تلك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما فى حيزها البتة بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر والذى دعا الى الاسمين المتقدم مؤولا به وانما دعا المص الى هذا التكلف انه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله لان اذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانها فرعها ومؤكدة مثل اصلها وانها واحد فيجوز العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرو قاله السيرافى ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معنى الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فصار بعض حروف الكلمة ونظر الى سيبويه صحيح فنقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير فى برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور واعنى قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اى ورسوله كذلك فتكون الجملة معطوفة على ان مع ما فى حيزها او انها اعتراضية ونقول فى قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق ان ما بقينا فى شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله والا فاعلموا انا ومن يرد هينة وعبدكم ولا انتم بالمثنى فى الفنيد اخر بيت قوله ولا تطمئن انى تخشعت بعدكم لشئ ولا انى من الموت افرق لان قوله ولا انتى بالمثنى فى الفنيد عطف على انى تخشعت فلو جعلنا قوله انا ومن يرد هينة وعبدكم جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روى ولا انتى بالمثنى فى الفنيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يرد هينة مستانفا لا مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن المثقلة فى جميع الكلام بمنزلة ان بقى فى جواز العطف المذكور وتفارقها فى ان اللام لا تدخل على ما حيزها دون ان كما يجئ وانما كانت لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه على القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه فى الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعانى وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق فى جواز الحمل على المحل عند الجرمى والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم فى ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج فى قوله تعالى علام فى قوله قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكر والبدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل فى الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائى وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل فى خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى مقدمة الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين فى التاثير كما ذكر فى علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما على استغنائه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذى ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فمع ان كان للمعطوف خبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذا فلا كلام وقد يحذف والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائى نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده فى خبر ان ما كان عاملا فى خبر المبتدأ لا ان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا فى المبتدأ دون الخبر والعامل فى خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر مترافعان عندهم فلا يلزم

صدورها عن مؤثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل
وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى
وعمرو قائمان وان لم يخف لا لانه لا يتكرر في اللفظ كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفي الاعراب
مستبشع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي وأما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية
لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك فخبر ان مستتر ودل عليه كما في بانهم بغاة على مذهب
المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني لغريب وقيار كذلك بها الغريب سمع سيبويه قبل الخبر
رفع تأكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين قياسا والاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعرابه فقال نحو ظننتك غلاما زيد وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا
منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون
المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها بفعل الشاعر قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون
المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير
اللام انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم
نحو ان زيدا لقائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل مع التأخير الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا
لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار فلا يخرجها كل البعد عما هي مستحقة
صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما معمولا ان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يكره على ما بعد لام الابتداء مما قبلها ليقتضي ان حقه من الصدر وقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن الاولى لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا
لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب
القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى ينافي
معنى التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم
ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم ضمن معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما
الصدر فيتنافران ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط
واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواضعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر
واذا اما وقعت الاسمية خبرا لان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو شاذ ودخولها
على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتأخر
عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر ولذا ادخلها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع
اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما تقول في قولك ان زيدا لصديقي كما ان عمرا لاخي وانما تدخل
على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك آكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار
نام لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانما دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ
لارتفاع ما بعده وقد تكرر اللام في الحرف المتعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه
الزجاج مما شاء وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في المقدر داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ

تحقيق اللام في لكن

وانّ الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر ويجوز لا تنفي نحو اعلم زيدا لمنطلقا ولا يسوغ ان يقال اعلم انه لواقف وكيف صاحبكم قال الذي
سألوا امسوا لمجهودا وقرأ ان قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصي بكل مكان واما نحو ما زيد لقائما وقوله
واعلم ان تبلبا ويرعا لامتشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على خبر ليت الثانية وشذ ايضا دخولها على كان وقوله ولولا قال فيا حتى
لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني وقال للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت
ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك لم
واما قوله نعم الشهيد انك لرسول الله فشهد محمول على يعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم والشهيد معلق كعلمت
في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت تجري
مجرى القسم على ما تقدم فتقول علمت لان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر
والمشهور الفتح فيهما لو كانا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كما قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت
لتاتين منيتي وقد يقال علمت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤهما مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة
بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز
اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم
واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان
زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب انك لقائم لتعلقك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التجاري حقته لهنيك لا شيء الناس ان كنت عارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال
الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في
هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء
وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له لا افعل ذلك بمعنى لا والله ثم حذف حرف الجر كما يقال الله
لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال الحصاد والحصاد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذف
همزة انك ويضا قال مكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعلى هذا ما علم
في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب اما قولهم ان زيدا ليفعلن بنون التوكيد
وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع
لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف لكثرة لان هناك جملتين في حكم
واحدة الا ترى الى تخفيفهما ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجوز لام
الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام
ان لا يجامع ان المكسورة ايضا الا انها انقطع سببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما
بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها واما الشذوذ فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز
شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف
الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق ولا وتعلم ترادف المفتوحة لعل فتعمل او المفتوحة
لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك
قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم فانها بدل من كما اصلكم واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر
لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي تحسبن
في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب مثله قوله تعالى وهم
بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى انكم
وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله قد علم الحي اليمانيون
فانتي انا ليث اذا تعدا ما بعدا في خطبتها بكسرات وروي اني بالفتح على ان يكون تكريرا لاني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف
المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الاهمال ثم في الاعمال وان كان قليلا بقوم منهم يخففها ولا يجوز عند الكوفيين
اعمال المخففة والاية تعليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء عملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

والناسخة وإمّا مع الأفعال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فإنّهم قالوا المهملة لا تلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن بلزوم اللام إن خيف لبسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام إذا كان اسمها مبنيًّا أو
معربًا مقصورًا وأمّا إن دخلت على الأفعال لزمت اللام وقولهم أما إن جزاك الله خيرًا لم يدخل فيه اللام لأنّ الدعاء
لا تدخل النافية فإذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين إلا من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج إن
عن أصلها بالكلية والكوفيون يجوّزون دخولها على الأفعال كلها قياسًا نحو قوله بالله ربك إن قتلت لمسلمًا وجبت
عليك عقوبة المتعمد وقولهم إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة
فذهب أبو علي وأتباعه إلى أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام أخرى للفرق إذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
في إن علمت زيدًا لقائمًا ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله إن قتلت لمسلمًا وإن تزينك لنفسك وذهب جماعة إلى أنها لام
الابتداء والجواب عن قولهم إن علمت زيدًا لقائمًا أن التعليق إنما يجب لو دخلت على أول مفعولي أفعال القلوب لا أنها لا تدخل بعد
الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير وهو الخبر وتدخل على المثقلة إما على المبتدأ المؤخر أو الخبر أو القائم مقامه وفي الأمثلة الواردة
في التنزيل لم تدخل إلا على ما كان خبرًا في الأصل نحو وإن كانت لكبيرة وإن كنت من قبله لمن الغافلين وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
وإن نظنك لمن الكاذبين وإنما نصب الأول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بدّ من نصب الثاني وإن دخله لام الابتداء ... و
إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وإن كادوا ليفتنونك وأمّا قوله إن قتلت لمسلمًا وإن تزينك لنفسك فشاذ وفرق
الكسائي بين إن مع اللام في الأسماء وبينها مع الأفعال فجعلها في الأسماء المخففة وفي الأفعال فقال إن نافية واللام
بمعنى إلّا لأنّ المخففة بالاسم أولى نظرًا إلى أصلها والنافية بالفعل أولى لأنّ معنى النفي راجع إلى الفعل وغيره من الكوفيين
يقولون إنها نافية مطلقًا دخلت في الفعل أو في الاسم واللام بمعنى إلّا ومنع البصريون كون اللام بمعنى إلّا لأنه خلاف الشائع
قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدًا أي إلّا زيدًا ولا يلزم ما قالوا إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواضع كاختصاص
لمّا بالاستثناء بعد النفي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شأن بعدها وجوّز ذلك بعضهم قياسًا
على المفتوحة وقد مرّ ذلك في باب الضمائر ... وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر ... في ذلك في ضمير الشأن مع
الخلاف في ذلك وحكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم أظن أنك قائم وأحسب أنه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة وأمّا في الشعر فقد جاء في المضمر فقط قال فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق
وقال بأنك ربيع وغيث مريع وقد مرّ ما يكون فصلًا ... مع الفعل و... شرحه في نواصب الفعل المضارع
وإذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجرّدة نحو قوله أن هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدّرة بلا نحو علمت أن
لا خوف لك أو بأداة شرط نحو علمت أن من يضربك أضربه أو ربّ نحو علمت أن ربّ
خصم لي على مذهب الكوفيين أو بكم نحو علمت أن كم غلام لي قوله وكأنّ للتشبيه وتخفف فتلغى على الأفصح ولكنّ للاستدراك
تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني وأجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا ولعلّ للترجي
وشذّ الجرّ بها أقول في كأن قال بعضهم إنها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل أن أصل كأنّ زيدًا الأسد أنّ زيدًا
كالأسد فقدّم حرف التشبيه ليؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على
لفظ المفرد فانفتحت لفظًا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفًا مصدريًّا وصار الكاف مع أنّ كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر أنّ لتصيّرها الجزء الحرف كما ذكرنا أنه ليس لكاف كذا وكأيّن محل لتصيّرها الجزء الاسم
ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فإذا خففت كأن فالأفصح
إلغاؤها وقد جاء إعمالها ... ووجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان وإذا لم تعملها لفظًا ففيها ضمير شأن مقدّر
عندهم كما في أن المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم أن المخففة من حرف العوض قوي إضمار الشأن بعدها إجراء لها مجرى
أن ولزوم حرف العوض في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وأن ويجيء بعدها الاسمية كقوله عبأت له رمحًا طويلًا وألة كأن
قبس يعلى بها حين تشرع والفعلية كقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس وقوله على الليل في النهر كأن قد دنت الأظعان وقوله أزف الترحل
غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد أي كأن قد زالت وإن جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كأن
بطن حبلى ذات أونين متئم فالمحذوف خبر ضمير الشأن أي كأنها بطن حبلى وقوله ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبية
تعطو إلى وارق السلم برفع ظبية يجوز أن يكون ظبية تعطو جملة اسمية وأن يكون تعطو صفة ظبية واسم كأن محذوف أي
كأنها ظبية وبالنصب على إعمال كأن ويروى بجرها على أن أن زائدة أي كظبية ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وأن المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة وأصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيد

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا
الحركة الى المعرفة والاصل عند التركيب توسطها بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي
لا اللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعالى ولكن الله سلم
اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق
به ان يشكر المفضل وهو كثير فاذا خففت العينت ويونس والاخفش اجازا عملها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز
دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء
في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني
قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها وفيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن ولعن
غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون ورعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولأن وأن ولعاء ولعلت قال لعا الله فضلكم
عليكم بشيء ان امكم شريم وقد تلحق لعل تاء التأنيث كما في ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او
مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي
مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم
يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها في البيت الذي انشدناه وروي بفتح اللام الاخيرة فيحتمل ان يقال اسم لعل
وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعل لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ان لاي لعل مخففة واللام المفتوحة جارة للظاهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الداخلة الجارة
على المظهر وينقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف
لام لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوينه
في لام الجر وهاء الرجوه متعد فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى
في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة
والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب
والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول
هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين
هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدأ والخبر
ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اى ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف
قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب وقوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل
الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اى انه وتقول ان في الدار
يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقيم شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف
لبقاء مفسره وهو الجملة ولا تبطل معنى الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وفيما في الخبر من اشد الناس عذابا يوم
القيامة المصورون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا
اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان عددا اى ان لنا ذلك والفراء يشترط
في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما ورد
ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا انهم آوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال
فان ذلك اى صدق ثم ذكر المالك حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم

لغات لعل

از اشكال الوارد في الخبر الجر كيف

بقية الكلام في حروف المشبهة بالفعل

لمشتمل لا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر بعدها ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي الى ان ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري لمن بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها والعذرة لم يثبت عنده مصدر الا بالتاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اما يليق ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وليت على ما قيل عنده بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل ومفعول فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يجيء الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يجيء ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يجئ في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس التابع بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال فان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كبيرا ابوك قال لعمر ان حسبك الله كما قلنا في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعن متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو ينعقد به مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبرها اي خيرك كفافا وشرك مرتويا منه اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب ثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا

اقول اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل نسيان غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت لاو واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او قام عمرو وان عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو ولا تفيد ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله [illegible] حنانيه وقوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو ومرة تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل الفعلان من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له ولجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناها كقولك الشاعر كنت اكلت لحما تمرا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع يحتمل وقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو تعين الجمعية ما كان او يصير معنى احدهما فصار اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفاء المجيئين كليهما وان يكون المعنى انتفاء احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد بلا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات

لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل ان من زيادة لا للدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فلا يمتنع ثبوته لان نفي الشيء مطلقا او ارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المانع هو نفي لمطلق المجيء ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر مؤكدا والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وهو معنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتابعة والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر الصفات المتتابعة نحو قولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامع نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر الثوى او المدح يصح بعد جري ذكرهما ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية يعني ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله فقفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل اي بين منازل الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد فالى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قد يستعمل في غير الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الصبح الفلاني الى دار زيد الى عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا للدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي يا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم وسكنها بين العريق واللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا اكثر ذلك مع حرف الجر اعني الى تجردت مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فقفا بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يريد ذكر تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا انفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فمعناه نافي لتعقب مجيء زيد فيمكن ان لا يحصل المجيئان في حال وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا حكم ثم ايضا في كل حكم فاء العطف وفي التي تعبر العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية ويختص بالجمل وتدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا دخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرم زيدا فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

الفاء للترتيب

مجيء عمرو

ثم انه ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب فقال تعالى

فبينهما السببية والعاطفة

جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها
موقع الفاء السببية وليست فيها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم في داخل الخبر المتضمن للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير هذا المذكور
نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة
في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي
ومن ثم قال سيبويه في مررت برجل ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن
السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا
اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية الى الله تعالى وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتب
في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالغرض ترتيب درجات معالي الممدوح
فابتدأ بسيادته ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه لكون الغرض ما ذكرنا من ترتيب معالي الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعالى فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء
ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله وبالله ثم
والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى ثم
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن
وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الحالة من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فيستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
في قوله ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا
اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة للانكار
المنكر وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على جملة منفية نحو قوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى
اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله لولا اوتي وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك
اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي
اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كقوله
قوله تعالى ثم من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون
فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا
يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به آلآن فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالحق مستبعد
من استعمال اهل الاستهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما ادعى جار الله في الكشاف ولو كانت كما
قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجيء الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة
تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التاويل سلامة للحروف من الزيادة اما الواو فقيل في قوله فلما اسلما وتله
للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاعة وكذا قوله
فلما اجزنا ساحة الحي وانتحى واما قوله ولما راى الرحمن ليس فيهم رشيد ولا ناء اخاه عن الشد يعصب بحذف المعطوف عليه

المرضيح

وفي نسخة ثم

ثم سيادة ابيه

العلة مقام

ودخل همزة الانكار على ثم

والنعي

وكذا

وكذا قوله فاذا وذلك بالكثير لم يكن الا كلمة حالم بجهالة ما دام المدامات وذلك الا اذا واما الفا في قوله اراني اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا فقيل الفاء زائدة وقيل بل الزائدة ثم لكراهة التضاد به واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا
على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله اما اخراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يكون
حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليستدل بمثل هذا ما امكن وان تعذر الاعتذار فالحكم
بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الزاجر بادمرام ما كان مثيم وقصا بل قد يكون مشبعي يوم قوله وحتى ومثلها
بعين مثلها في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم ذات
المهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على
سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى
الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما

من الحروف العاطفة او واما وام

وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واقول اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او الامور ولكن او واما العاطفتان في المعنى
سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا يكون حرف
عطف بل حرف استئناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة
نحو ما ابالي اقمت او قعدت وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم بدا لك الاقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي
في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس
في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم
بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر بعد التحقيق فاضرب
عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدا على ذلك وكذا قوله كلمح
البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو
اقرب اي بل هو اقرب ثم ان او اذا كان في الخبر فله معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب
فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقوله
بهند وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال نحن انهما امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك
ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهو
للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان
الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين والجمع بينهما ولا يجوز في التخيير بعين ما للاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز
الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو ليس مفهوما من اما او بل ليست
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيد الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير فلنا او اما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به
ذلك واما في سائر الانشاءات الطلبية لاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو
ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر منه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض

معاني او

نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا ضربت زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال
الاباحة والتخيير بحسب القرينة وبما اكثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان
ان لا تسرحوا نعما او تسرحوه بها واعتريت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو يقتضي الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر
عظم من عظامه فاذا دخلت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت تنويعهما قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت
زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعميته على المخاطب تعمية وما
رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت
احدهما ورايت الآخر وكذا اذا دخلت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق
بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان
المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب
زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم يعدل عن ذلك الى غيره ثم انه اذا استعمل
لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا فنقيض ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد تا
رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افاد قلت رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت
واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يريد به الواحد فقط فيكون
المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت ولا واحدا منهما فكيف ما لو قلت
الواحد اي المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معناه
نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصلا اي عدم الرؤية مبقيا الآخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح قبله بعدم رؤية واحد
منهما مبقيا الآخر على اصله من عدم الرؤية افلا يكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك
ان لا تاتي بقولك ما رايت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يجب ان تقول ما
رايت من جنس الرجال تم دعا الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد وانما تعرف هذا ظهر لك علة وقوع النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة تفيد العموم في الاغلب كما مر فان قصدت التنصيص على العموم فيما
تفيد رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
شيئا واحدا من هذا الجنس ما رايت جماعة واحدة منهم مع عدم تحمل الاستغراق وعموم مع منعه التنصيص اي استغراقه
لجميع متثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا فيحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه
القرينة التي في قوله ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ
او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم في
الموجب لا بعيد العموم فلم يخرج مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة
له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه
تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
على الاستثناء بقولك الا انا واما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه على الوفاق وفاته
يجوز ترك تقدم اما عليه وعند تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وشهد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في
الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من استعمالها قال الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا في قولهم اما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو وقد تجرد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة

فيما او واحد الخ

في اصل الوضع

في غير الموجب

اما الى نار وبرهيا بما لجنة وهي تعنق ما في قوله ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة في قوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما قال وتكسر الشاعر حذف
اما الاولى وحذف من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال المصنف انما تجزع جزعا
ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف
وكما قال البيانيون بان الشرطية وشرطها كان المحذوف اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كون اما عاطفة لان الاولى
داخلة على الذي معطوف عليه شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها
بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع انها
حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف
واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على
ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو
سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال الكميت
ما ادري وان كنت داريا بسبعين رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن
منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا والاخفش يجعل هذا من المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام
التي هي الهمزة بمنزلة باب للاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانما دخلت في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو
قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يفارقها الاستفهام وقد يتقدم معها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما
من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم
بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من
قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام حمار عندك واين زيد ام عندك عمرو او في الحكم
المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام لم تشتم جاز وقوعها بعدها والثاني انها انما يجب ان يستفهم بها عن شيئين او
اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف
مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي وجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم
بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان
الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام
يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وهي مع معنى بل بمعنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية
في نحو ام يقولون افتراه قل فاتوا وقد يجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي مثله بمعنى بل وحدها والمقصود ان الكلام معها على كلامين
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام
مستأنف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام
لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي
المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما يليها سواء ليكون ام مع الهمزة مثل اي والمفرد ان بعدهما بيانا وقيل ليتناسب
البيان نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان ولي
ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد فهي
متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتين في
النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو

هو قال الاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد اذ دل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قائم ام عمرو وفي الاخرى اقائم زيد ام قاعد وان تبدا اخوام عمرو قعد وفي الثاني الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد والا قام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالدا لان المشتركتين فيه فضلة لا جزء جملة فلنا ان نقول على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم خبر احد الاسميتين وتاخير جزء الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا المشتركتين في جزء اذا لم يتشابها نظما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع كونها متصلة لانه من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كانت قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في اللفظ فعليتين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فطلبت بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص وكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدرا وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدهما الاسمية نحو سواء علي اقما ابالي ادرهم مالك ام دينار الاترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمنه معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والا لم يجوز من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء تخافونهم اي فاستو والتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط ثم قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم ولعل قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار نقله من باب كان الى ان تقديره اكان لانه كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المبهم وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يعلم حصوله فجاز قيامها مقامها فلما جردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن شبنا سيان عندي ان برّوا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك ولم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو

ام المنقطعة

سواء علينا م

ان قمت او قعدت والتبريطي ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت م

ولا اعلم

ولا اعلم انه يعتد لنا ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذى نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالى فالغالب ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المعنى ان قام او قعد فلا اضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالى اقام ولا لا اضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالى الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام هنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهى التسوية كما تقدم جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالى ان يأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال كثير ما ابالى بعد ان مطرف حتوفا لنا بالكثرة او القلة وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء ولا يجوز سواء على قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وقام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما في ذكر بعد ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لا اضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصر روى او تناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجى بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقمت او قعدت ولا لا اضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية المطلوب ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا نبالينه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حالان من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفى كائنا وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كائنا اى شىء كانه فان للفظ كل موضع فيه الجملتان اى تعطفهما احداهما على الاخرى بالحال نحو لا اضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالى اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رأيت او عمرا أاحدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر فتعيد ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى أاحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيدا او عمرا افضل اى أاحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر أو بأاحدهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية اى احدهما ام ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا اى لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رأيت ام عمرا احسن قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفى اعلم ان لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجى الا بعد خبر موجب او امر ولا يجى بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظه لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كما ارجعها لعطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر فان قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجى لا العاطفة بعد الفعل الماضى ورد بقول امرىء القيس كان دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا قال انما يجزى الفتى ليس الجمل وفى الظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا واما بل فمعناها ان يليها مفردا وجملة وفى الاول هى لتدارك الغلط فلا بد ان يكون بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو

ولم يا تهام

ومن حروف العطف لا وبل ولكن

تنوفى نبتة والقواعل

فان جاءت بعد ام او ايجاب

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه مصرفا الحكم الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم انتقلت بل ان تلفظت بالاسم المعطوف عليه بان غلطا عن عمد وعن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب في الظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فمعنى قولك ما جاءني زيد بل عمرو واقامت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه فيحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء لكنما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي ونقل ابن مالك بل بعد النفي والنهي بعدهما وبعد الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو باتفاق ويرد قول المص لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل انطلق النفي والاسم منصوب لانه المجيء لو او الدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما في بابه وعند المبرد ان العاطف في الاسم المعطوف عليه فقط ينتقل الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل فمعنى قولك لا بل عمرو نفيا للقيام بلا عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيستدرك وكذا قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل فقد يراد بها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد يجيء للغلط والاول يجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تع اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضرب زيد بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي اذا دخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به مثل غلطا وانما جيئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا ما جاء كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يأبى ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة وجب فيها المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعدها جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بعد الجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار في ما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجمل بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا والمجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء

حروف التنبيه

قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين بخلاف ان على الجمل خبرية كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك و يختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليها كما هو مذهب المص

اللفظية م

اما والا

هذا الكتاب وتدخل الاكثر على النداء واما اكثرها على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد تحذف الفهما في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عن قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان وانما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا الحرفين للاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا اختلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الا تدلني على الجار اللص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة

ها التنبيه

واما ها فتدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا ونحو قوله ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء ويفسر ها قبلها نحو قوله ها ان ذا عذره ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد ومذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس لا الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ذا عذره والدليل على انه قدم حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحديث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف الخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كأن معنى ها انت ذا تقول او تفعل ها انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا فالواو العامل فيها لازمة لان الفائدة مفقودة بدونها والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك جوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا اسند لا لا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيدت لا في تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تعالى ها انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هي التي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يتقدم منه كما مر ولم يثبت دخوله في غير من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها نادى او امر نحو الا يا اسجدوا ونحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غادة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة

حروف النداء

قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد يتوسط فاما يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وجاء الهمزة بعدها الف واي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو ثم وما ذكره المصنف لاستعمالها في القريب والبعيد على التساوي ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ واي وا في البعيد

حروف الايجاب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فصحيح ان يقال هاهنا الاعتبار حروف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم وفي الم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا كانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت لما دل عليه الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار

واي والهمزة في القريب نحو نعم قام زيد ليت التصديق لان الاستفهام يكون للخبر فالاولى ان يقع بعد الاستفهام

كما علاى اى ان القليل يجمع ام عمرو دا بانا فو غدا شيمر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك
بالدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانة والثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زرني اى نعم ازورك ويقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى
الايجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى لنقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ
وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام
زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها والايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة
وهل واما الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم
والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد
او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا
عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيدا وعمرا او انا او ذاك في جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل رأيته في موضع كذا وجواب
اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا
يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اين واني المكان الخاص وجواب
الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع ام وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لانه
لغلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الجزاء ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه
يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا ليكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء فيقال لا تضربني فيقول
اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله ما ضرب
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني تقدم الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم
يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمري تقول اى والله واى ربي واى لعمري وقد يحذف حرف القسم وينصب الله واى ها الله ذا واى ربي واى لعمري واذا جاء
بعد ها لفظ الله دون كاسمع ها نحو اى ها الله ذا فقد تقدم الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجي ان شاء الله ان ذلك لنيابة
حرف التنبيه عن الجار وان يجوز تحقيق ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر بعد ها اى قلت الله او يجب حذفها للساكنين وفتحها
ليبقى الحرف الايجابي بقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مغتفر في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما في
ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعد
ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه وانها للسكت وقيل انه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل لانه يدل على انه يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو
خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت
مع المصدرية وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت
مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل اقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها
قوله قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ولا يلزم منهم
ان يعد واعلم ان لام الابتداء والقسم التوكيد لما كانت اولا وابدا ولم يقولوا به وبعض النحو لابد يحل كالباء ومن الزائدتين

اى

احسن من نعم في الخبر فجوز يجيئها على ما ترجع الآية ثلاثتها

القسم

حروف الزيادة

وبعضهم لا يعمل نحو فبما رحمة وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تع وأنبيائه وأئمته عليهم السلم وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى وإنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة وسميت أيضاً حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة وإلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك

أما إن فتزاد مع ما النافية كثيراً لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما إن طبنا جبن ونحو قوله ما إن جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيداً وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وكذا بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا إن قام زيد وكذا مع لما بل زيادة أن المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما أن جلست جلست فتحاً وكسراً والفتح أشهر وأما أن فيكثر زيادتها بعد لما أن جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم أن مذهب سيبويه أنها موطئة للقسم قبل لو كما أن اللام موطئة قبل إن وسائر كلمات الشرط كقوله تع وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الإمكان نحو آتيته وقلت بعد كاف التشبيه نحو كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم في قوله تع وأن عسى أن يكون وأن لو استقاموا أن أم زائدة كما توهم بعضهم بل الأوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل وأما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة إذا أفادت معنى الشرط نحو إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير ولو أفادته لم تكن زائدة فمن قال إن متى للتكرير يرفق ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وأيا ما يفعل أفعل وما بين ما تكن أكن وأما إذ ما فيها بل وقد يدخل بعد أيان أيضاً قليلاً وحكمها مع إن في نون التأكيد قوله شرطاً نصيب الجميع ما ذكر من إذا ومتى وأين وأنى وإن لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط وزيادة ما بها مختصة بحال الشرطية وقد بعد وأما الكافة وإن لم تكن لها معنى من الزوائد لأن لها تأثيراً قوياً وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخل عليه منهب من أعمل ليما وإنما وأخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما وإذ ما زائدة لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما الكافة أيضاً لهما عن الإضافة وينبغي أن لا يعد ما في نحو بعين ما أرينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلاً ما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وربما صديق كان عمراً أخي وقيل إنها بعد الحرف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه المواضع زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير جرم وأيما الأجلين قضيت ومثل ما أنكم تنطقون وقيل فيهما أيضاً إنها نكرة والمجرور بدل منها وأما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والتحقيق أنهم لا يريدون بالحروف تأثيراً معنوياً كالتوكيد ودفع الاحتمال فلا بد في من الاستغراقية مانعاً من كون الحرف زائداً ويريدون تأثيرها تأثيراً لفظياً لكونها كافة مانعاً من زيادتها وتزاد بعد أن المصدرية نحو ما منعك أن لا تسجد ونحو لئلا يعلم أهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيراً للإيذان بأن جواب القسم منفي نحو لا والله لا أفعل قال لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر وجاءت قبل القسم قليلاً وعليه حمل قوله تع لا أقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر وأن حور الهلكة وأما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير أي وأن فأن مختصة بما في معنى القول أقول اعلم أن الفرق بين أي وأن أن أي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قرب رفقه أي مات قال وترميننى بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وأن لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه أن يا إبرهيم فقوله يا إبرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبرهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ائت أي كتبت إليه شيئاً هو ائت فأن حرف دال على أن ائت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تع وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه وقوله ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفيه معنى القول وليس مفسراً لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلاً بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل والجواب أن مصدرية إذا دخلت على الأمر وهي مصدرية لأن الاسم مصدر أو استدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو أوعز إليه بأن قم ويجوز أن يقال هي زائدة لكن لاستلزامه دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى أوعز إليه بهذا اللفظ وقيل أن في أن اعبدوا الله زائدة والأصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول المقدر كالفعل

مؤول بالقول في تلك الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس ما يتفاوضون فيما جرى فيه او بان
انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام
دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ان تكثر غير تكلف ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو
بمعنى القول نحو امرته ان قم اي قال له قم وناديناه ان يا ابراهيم او تقديره قال بعده على الخلاف على الحال المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان فالاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل
بالفعل المتصرف اذ التي لا تتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر
المؤول بها مع الفعل ما افاده مع ذلك الفعل الا ترى انها مؤولة بما الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا
معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم
ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا
خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز
اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي مع صلتها به نحو لا افعله ما ذر
شارق اي مدة ما ذر شارق وصلتها اذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لا اضربك ما لم تلقني
ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية
ويجوز عنده ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا بابدانهم وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعدما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد
بالجر ما مصدرية واما ان المصدرية فلا مدخل لها الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا
او مضارع وله معه خاصة انها من اخوات نصبه ويخصصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما تقدم وتميم واسد
يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل
بمعموليها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية لو قليلا وتليه بعدها ومنها لو اذا
جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال علي [illegible] مقتلي وصلتها كصلة ما
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال
فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال فاحج قوله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل لذلك العرض الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو
لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله ويقولون
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا
اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي مضى في مباحث الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية كقوله لا زعمت اسماوا لا اجتهاما فقلت
بل لولا ينازعني شغل فتؤول بلولم وهي اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول ومثلها لوما والمخففة بالاسمية والفعلية
صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل اقول هذا الحرف اذا
دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف اليه في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع او يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه وانتظار قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
فقط فيجوز ان تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها
ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيهما

حروف المصدر

حروف التحضيض

حرف التوقع

في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في رب قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا وقال

كذا وقد يحذف عن الفعل قبل بحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر

حرفا الاستفهام

الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول اتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو وااثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل منهما سواء كان الخبر فيهما اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما

اقوى وسائر الكلمات يتعين

فيه المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا الفعل مقدرا ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال اطربا وانت قنسري ومنه نحو ازيد بن في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير اى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والنفي هنالك يفاد روهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بعكس دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اى الم يثوبوا فوطئ هذه بمثلك فهل جئتك يا عمرو قادرا فيها فيه النافي حتى جاز ان تجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ما اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل ينقضي الى ولا تجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستفهام مثل هذه الاسماء لعروض معنى الاستفهام فيها كما ثبت من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال ثم امن يجيب المضطر وقول الشاعر ام بنفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام منه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني بل جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وسائغ الاستفهام الذي هو معنى الهمزة ولا يعيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نائتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكره وذلك المفرد في كلام متكلم آخر كقولك منكرا او مستفهما ازيدا وزيدا وازيدنيه قال جاءني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد او هل بزيد

حروف الشرط

قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي كما ان لو للمضي على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعها كما في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وخالف مع قلته ثابت لا ينكر

كان اثر ابن معن بغير ما اورده المصنف هذا اوكا

والدعوا للانشاء داري

وانكم يرد معناها من يطعم ام يسقيني

لانها السادج للاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة

هل نعتدم

في بيان معنى الشرط

نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني
قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس فالا
فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم
ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان ذلك لكنت بشرا ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن
لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو فلبلا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم واكثر ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض
ذلك الشرط انسب وانهى باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده
ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثا لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي نفدت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
اي لو امن لا طاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص
المعرب والماضي مبني قال لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات
قوله ويليها الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو بغير الماء حلقي شرق فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو
زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير
الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان يقع ما ينبئ عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبران اذن فعل ينوب لفظا عن الفعل
بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا لو نصب بعد
لو المحذوف شرطها خبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وانما لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فلزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية ليجب بعدها فعل دال على
معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال
الاسود بن يعفر لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او
لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمنى بالاصائل اولو انها تشكل لو انها
تقبلها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض مثبت او باللام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقع
لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت
مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فالتقدير للقسم قيل لو ان الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو
تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو
قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي
لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او
غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني آتك وان اتيتني والله لا تيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا
لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو
زيد والله ان اتيته يأتك وان زيدا والله ان اكرمته يحابيك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر يدل قوله اول الكلام فنقول اما او اسما الشرط فالاكثر والاولى في

في تقدم القسم اول الكلام وعلى الشرط

الجملة واما حرف تنبيه فالجملة ... حرف جزاء والمنادى محذوف واما حرف تنبيه
... اللام متعلقة بفعل محذوف والتقدير ... الجليل
... الجليل ... ٩

امثال

اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تع
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله
كذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام
قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما اهتدينا ... ولا تصدقنا ولا صلينا
البيت او تكاد واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تع واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع
تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة، لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم لنهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني
تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط وان يعتد بذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار
الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر
كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهما قد يبعد عن جوابه فقد يسقط عن درجة تصدره
على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون في الجوابين علامة تأثيرهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله فيضعف اثرهما ويصير ان بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورا في الكلام حتى رفع
الله تع المؤاخذة به بلا نية لما يجري السنتهم عليه وسلمه لغوا فقال تع لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في
الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى
الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقف فكان اداة القسم اولى بالانفكاك عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد
يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول
لاكرمنك ولا تقول انا ان تقم اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا احمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة
الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو
اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم
كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتينك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله
اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم
لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية فتقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك لضعف القسم
مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كانى زيد والله
يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا اتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان
هناك لجوابه طالب اخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه
وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم
ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة

في اعتبار القسم اذا تقدم على الشرط

انا والله لا تقومن

اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فتلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم على الشرط
جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب
اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او لا نحو والله انا ان اتيتك واما ان توسط الكلام فاما ان يتقدم
على الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو
انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك وانا ان اتيتني والله آتك اولم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك وان اتيتني
والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط اولا فان تأخر عنه الشرط فالقسم البتة
الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اتيتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتيتك
وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني آتك والله هذا وكل موضع تلي ان ان وما
يتضمن معناها من الاسماء غير ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال
نحو اجيئك ان تجئني ووالله ان تجئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك
انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان يلق بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن كنت تدعاني
على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما تريني حافيا لا نعال لنا انا كذلك ما تحفى وتنتعل فقول المص لزم المعنى لفظا
او معنى ليس بجيد والمعنى بالمعنى نحو ان لم تزرني لا ازورنك وقد يتبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد
يجي الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم على ان الشرط او ما تضمن معناها
فعلا ماضيا نحو لنفعل وما نفعل فالمراد الاستقبال لكونه ساد مسد جواب الشرط نحو لئن اتيتنا لنأتين او ليقولوا الكاذب بكل
آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله ويقدر القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ
به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم
لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر شيئا وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان
ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو من يضربك تضربه بجزم تضرب
وكذا لو اضربك تضربه وكذا ان تأتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم
الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وقال لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ائن اتيتني
آتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط
انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام
داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى
افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون اى افهم الخالدون
ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه ليس
بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل غيرها جزاء لها
التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عامل فيها كما يتبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يأت الفاء
في قوله اذا كنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد لان التقدير انا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام حتى يعلم
ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام
والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما
فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم
على التفصيل على ما يجي مع كونه خبرا لان الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر
مواقع دخول الفاء في الجزاء وتقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألتني فان اعطيتك فعلي كذا الا ان الاعطاء بعد السؤال
الا اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى على الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة
الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا هو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتيتك فتأخر الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثاله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين فان سألتني
اعطيتك فقوله فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان
كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف

مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائزا لتقديم فمن الاول والا فمن الثالث اعلم ان اما موضوع للتنبيه لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولاستلزام شئ لشئ اى ان ما بعدها يحكم بلزومه حكم من الاحكام ومن ثم قيل انه فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشئ او استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وجعل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ عطفا على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يمنع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فانا نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكريرها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن شئ فزيد قائم بمعنى ان يكن اى يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر كما في خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول بها والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان على القهر يجب ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا الا انك لا تجاوز بعد اما تقديم ظرف ولا تقول اما زيد طعامك فلا يأكل ولا يقع بعد كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جوابا لان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان جئتني اكرمك قال ثم اما اذا ما ابتلاه ربه فقدر عليه رزقه فيقول اى مهما يكن من شئ فاذا ما ابتلاه يقول ولهذا وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقوم لانه لما وجب حذف شرطها لم يبق ما فيه ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الاترى انه اذا حذف الجزاء في نحو ان جئتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالمرتحل الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا كما ذكر بعضهم واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شئ فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى ما يكن من شئ فزيد منطلق وان كان شئ منطلق اى هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بين من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قولك اما الصدود فلا صدود لديكم او مع قول يحذف بدل عليه محكية كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اى فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد فقائم فعمرو وكذا لا تتوالى بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء لا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يلي بعد اما ما يكرر ذكره بعد فائها وذلك اما لقصد ومكر لفظا بان يذكر بعد الفاء للحق من ذلك للصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما لقصده بكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصافي واما غيرهما نحو واما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك واما العبيد فذو عبيد واما

اي مهما يكن شئ فان كان من المقربين فلهم روح وريحان
نحو ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان جئتني

بقية الكلام في جواب اما

زيد فقد ذم زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا انه حال لوجوب في المعرف
من المصدر نصب فمعر عند تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كالحجازيون
فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب المعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه في ذلك لانهم ينصبون
المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال بل معنى مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو
اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم
يجيزوا في معرفة المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها ما يحذف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في
المصدر فعلى انه مبتدأ والعامل لا بد ومن ... اما العلم فعالم اي عالم به فكقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
لا تجزي فيه اقول والذي يدل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرفة المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم
زيد بنصب العلم اي فهو عالم زيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب الناس فيكون نصب
المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان
كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في نصبه على انه حال مما بعد
الفاء في المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء
واما المرفوع فعلى انه مبتدأ وما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى فيهم منع
كما تقول مثلا اما سمين واما عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا
كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدت ان نفسك العلم وتزينت به وادعيت في ذلك
انت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم الامثال واذا كنت في الامر فكن فيه ومنه
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي دعوى العلماء والمصدر المنكر بمعنى
الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعل مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا
في نحو اما سمنا فلا سمن اي ما يكن شيء فزيد غير عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا
فانت سمين او فانت سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن
المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد
عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا
حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فمستغرق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به
وانما اكتفوا مظهرا في مثل هذا الخبر بالظاهر لسد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب
المبتدأ نحو زيد نعم الرجل لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير
المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا
بصرة لك واما ابوك فلا اب لك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء
لان المعنى فذو عبيد اي مالكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي كانا غالبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون
عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فحاصل فالخبر محذوف مما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم
اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل قال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب يعني لتصور

عمل ما بعد الفاء فيما قبلها

زيد ٢

الخ

التى ذكرناها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر و
ثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة وقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرناه فى باب المبتدا ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش
وانما جاز بتقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل
او تركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاءها على الامر والنهى فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها
كما ذكرنا اما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله واذ لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين تلقيه فانا اكرمه على ما مر
فى الجوازم وذلك لان اذ مطرد على ما مر فالظرف معمول المثبت ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله فاذ
لم تفعلوا وتاب الله عليكم من الرجز فاهجر اى اما اضمر فيه وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وفأووا
واقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن
الماضى محالا لما ذكرنا فى نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فى حيزها اى ما بين اما والفاء معمول
لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا فى نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء
عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء
شيئا يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب
المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان بعد الفاء شىء يمنعه من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
او لا نحو اما زيد فقائم عندك بتقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى ما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك
بشىء اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع فى نحو
فى اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا نصبا وبل بعيدا اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء نحو زيد فقائم ولم ينتبهوا ان التقديم فى هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة

نحو اما

وذهب المازنى الى انه لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان نوعا او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله
قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب وكون المعمول مميزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل
مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فلا البس خيرا لك فان لم يكن احدها فالعامل ما بعد الفاء
وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثانى وليس ايضا بشىء لانه اذا جاز التقديم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين
فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو
ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من اما ياء قال رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى

حرف الردع

فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اى ردعا
اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام
المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشىء منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله الهة
ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما فى الاية
وان لا يجاب به كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى
ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما فى قوله ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى
عن تمام محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تفعل وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها
اسم بنى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها معناها لانك تردع عما يقوله مخاطبك بتحقيق ضده لكن النحاة حكموا

المخاطب

بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما توهموا ان لفظ بمعنى الحد كالمفعول بان لم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء

تاء التانيث

التانيث الساكنة نحو اما مضى لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع
فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذى

بين الفعل وفي الاصابع كونه مسندا وبين الفاعل فذلك الاتصال بين جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل
واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتابيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير
الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وفي قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني
ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان محل الاعراب اصل التانيث من اول الامر فسكون هذه على بناء ما لحقته
لانها كالحرف الاخير مما لحقته وحركة تلك على اعرابه ولينه ودليل كونها كالجزء الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة
ونقلبها اسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذا القلب يفرق وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم
ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها
كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافن
ويبعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع للجوازم عارض حتى اذا تحرك لعارض فلنا الحركة
لاحد كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لم يخافا لن
ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي لان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة
بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله وادم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها
الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء
لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء فتكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا
وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذا الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما
الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن النسوة فتكون الالف والواو والنون
مثل تاء اخرج فاما من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود
اليه من غير ما يمنع كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء
نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله
يحصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر على ان الـ
الظاهر منهما اما القاعدة في مثل هذا الابدال فامر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما

قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم اقول التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن
ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وفيها استقصى عن ان
التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابا
قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية
على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا كما ذكرنا في الف التنوين في اول
الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
الى من كان فيه في الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اختنا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما
حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره
وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفه في نحو قوله حاتم الطائي وهابيل الماني وقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشواذ قل هو الله احد الله قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة
ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي
ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح
وتفتح في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترن واغزن واغزون واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد

ماجوز

نون التأكيد

ما حذف المفتوح ما قبلها انقلبت الفا لان النون انما حركت لملاقيه بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف
الفصل نحو اضربان واضربنان فشبهتا بنون الاعراب التي في المضارع فهنا تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم
المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور
في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخله
على ان الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة
لدخول نون التوكيد وانما ناسب الطلب على غير لين اما الطلب وجود الفعل وعدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض
والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن
وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا ويقول كم مكثن وانظر متى تفعلن قال
واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا والخبر المتضمن معنى التوكيد نحو والله لتضربن وكذا كل
اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن واياما يفعلن وانما
تكون اكد او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط
مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله يثبتن بنات الخيزران في الثرى
حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وقد تدخل في الشرط بلا ما قليلا نحو ان تفعلن افعل قال
ومن يثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شافي ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوائلها ما المزيدة
في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي احقق الذي اراه منك وبالم ما تختننه يضرب لمن
يطلب امرا لا ينال الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شيء اخر وقل ما تقولن
وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت
واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضعيف وانما حسن لان ما زيدت في رب ويرفعن في حيزها ويجيء النون
بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن
وقيل ان لا في الآية للنهي ولم يجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لعرائه
من معنى الطلب ويجوزه من ماء المؤكد في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت
تفعلن وقيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال اريت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا
الشهود وقال الاخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كالشبيه بدخول نون الوقاية في قوله وليس حاملي الا
ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المضارع المذكور المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن بشرط ان لا يفصل بجار سابق
كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله يعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرنا واكثر دخولها الامر
والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها ويترك
النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين
هو الواو فاما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون
التاكيد للساكنين في كلمتين واولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انها
على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضم ما قبلها قال سيبويه
تقول اضربن واضربن كما تقول اضربان لم يكن خارجا عن القياس كثمود الثوب ومدهون والمفتوح ما قبلها تحرك
للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما مر في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم
يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور
لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية في نحو ارضن في ارضي
قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكورين ما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى
نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة
واعلم هنا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

ببدأن بنحو

ولا تفعلن م

الخيزران شجر ...

الخيزران القصب

غضن المودات ...

كثر دخول النون في الامر والنهي والاستفهام

فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى به

بجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم والوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين
لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع نون التأكيد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه
من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي خلافا للزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل
او مبنيا لانه بالحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين
وحرك بالفتح مبالغة للفعل من الكسر الذي هو الحركة للضرورة كما كانت في اضربن الا انه حركة كالحركة الاخرى لكون اللام متحركة
في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارم الرجل
فلكونها كاللازم رد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين
الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء
فانه يقول انما رد اللام ونحو في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لالتبس اغزن بالضم وارمن بالكسر مكان يلتبس بالاول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح ومعتل وانما رد اللام في رضين وا
لمطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولغة طي على ما حكي عنهم القراء حذف الياء التي هي لام في الواحد
المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيد وارمن يا زيد ولتخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله
اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو والياء
في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف
اخف من الواو والياء وايضا المد فيها اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضال
واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الموضوع لما فر منه واما لم تحذف النون
التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل معها مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها
الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة
وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة من رفع اللسان بهما وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه
ايضا الحاقها بنحو اضربنان بنون الوقاية واضربان نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان لئلا يلتبس واما يونس والكوفيون
فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فعند ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلمتا
او دواف مما ثقل وذلك لا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعان بتخفيف النون
واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين المثقلة اصل الخفيفة قوله وهما في
غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني
ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغير ذلك من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ضمير جمع المذكر نحو ردوا
واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ردي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو رد واغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل نحو اخشين
كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وتعد
بها الفا تثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كانت النون بعد
الضمير البارز تصير كالكلمة المنفصلة لان الضمير فصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما
كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل لما في النون عليه من المتصل
والمنفصل اذ يسأل مثلا لم لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في ارضوا
الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم تحذفه كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة
في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه

تحريك للساكن في اضربن الرجل

وان كان يزول الثقل الساكنين الممنوع بالالف في مثل اضربنان نعمان م

بلغ

فيلتحق به لأجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة في المحمول لحمل ان على الفعل المتعدي وإن لم يكن في ان العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين وذلك إذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه، حطها عن التنوين لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فإنها لا تلزم الفعل بلا مانع وأيضاً ينبغي أن يكون للنون
اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحرك في ابن وابنة بالشرط المذكور قياساً
وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي، والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً وقال سيبويه عن يونس
إنه إذا جاء بعد نون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن يبدلها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال
سيبويه لو جوز إلحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف انقلابه في المرفوع المذكر والمؤنث
جمع المذكر فتسقط الألف أيضاً في اللفظ للساكنين وإذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين أعني
أنه يقلب المفتوح ما قبلها ألفاً نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان أن تلحق
النون الخفيفة ألفاً تمد فيها المدة الطولى بعد النون وقال الزجاج لو مددتها الألف بطال مدها ما زادت على
الألف لأنها حرف لا تكرير ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي أنكره الزجاج بمنكر وذلك أنه يقدر أن
المد الذي يزاد بعد النطق الأولى بالألف آخر إذ لم ينفصل عن الأول ولم يتبين ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فيقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا أرى ذلك إلا على مذهب من قال من أهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهو غير فصيح وأما في نحو
اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقاً لغيره في اللفظ لأن الواو والياء عنده عوضان من النون وعند
غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء ونقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي
بلا نون والواو والياء بدلان من الخفيفة عند يونس وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد
حذف نون التوكيد كما يجيء ونقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان
عند يونس وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت
لأجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما حذف يعني إذا حذفت النون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أزيل لأجل النون في الوصل
بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي أو من
الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تضربن هل تخشون هل تخشين وهذا أيضاً بناء على أنهم
قدروا النون الخفيفة الموقوف عليها معدومة من أصلها لعدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فإن الوقف على جاني قاضي
على الأفصح بغير رد الياء لكون التنوين لأنه إذا لم يكن مانع فكأنها ثابتة أيضاً مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
والحمد لله على إنعامه وأفضاله ووفق لإكماله وصلواته على محمد وكرام الرسل تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر أحكام هاء السكت
وإن كان المصنف ذكر بعضها في التصريف حتى تتم التذكرة والإنكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة أما هاء السكت
فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين أحدهما إذا كان آخرها ألفاً والكلمة حرف أو اسم عريق في البناء
نحو لا وفيما وهنا وذلك لأن الألف حرف خفي فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الألف فيتبين
وأما الأسماء المتمكنة نحو أفعى وحبلى والعارضة البناء نحو لا فتى فلا تزاد هاء السكت، ما نحو يا عباس ها والسكت بهاء الضمير
المضاف إليه فإن الاسم العريق البناء لا يضاف منه إلا كم ولدن ولدى وأما لكون الإعراب مقدراً في ألف أعني شبه
الحركة الإعرابية في الأخرى وسنذكر أنها لا تلحق المتحرك بحركة إعرابية أو شبه الإعراب وأما ألف نحو هذا وهؤلاء فليس
الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الألف حرف صحيح أيضاً لكان متحركاً بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق
الهاء ساكناً آخر غير الألف المذكورة سواء كان واواً أو ياء في الندبة نحو واغلاماه واغلامكموه واغلامكيه وفي الإنكار
نحو آلأميراه وآلأميريه وآلأميروه لقصدك إلى زيادة مد الصوت فيهما في الموضعين إذا وقفت على كلمة متحرك الآخر بحركة
غير إعرابية ولا شبيهة بالإعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة إذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة للوقف وإنما لم تبين الإعرابية
لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هاحلامه وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربته وعصابه وغاضبه وغلاميه وهوه
وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن أقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنا
لو سكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لأن النون علامة الرفع

هاء السكت

فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربتُه لالتباس بضمير المفعول به
ايضًا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعًا لم يقولوا اعطيتكم واشتريته ولعلمه واعلمته
وقد يستعملون في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل وخمسة
عشر لعروض حركة البناء فلتشبه تلك حركة الاعراب كما لم تلحقه في آخر الماضي لانها تماثله كما ذكرنا في باب
مشابهة المعرب مكان حركتها اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة التي ذهب منها حرف او وقفا ان بقيت على حرف
واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك وللابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو
اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك
اذا الحقت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهو في نحو اعه وافه في قولك ان تع اعه وان تف
افه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كما
ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر منها نحو
اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الالف لانها بعد حرف الجر
كالام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مَ ومثل مَ فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجيء
تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تع وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا انه يجري الوصل مجرى
الوقف كقوله تع هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد الالف اجراء للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسر
للساكنين وروي على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها
بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر
فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف
المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
واما ابدال الهاء شينا الا انها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف فيقال الشين ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما
ذكر كما تقول مثلا جاء زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك أزيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه
لا يعتقد اتيانه او يقول ذلك من لا يشك في مجيئه وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور
على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر الحق على ما قيل الهمزة والتنوين كما تقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم
كقوله تع ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التعيين وانما تلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف على الانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما
على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق من الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو أتقول زيدا او أتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو
اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وقد تأتي بمدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة
بما يصح المعنى بلحاقه من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت أأذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال أاتخرجيه ثم نقول آخر الكلمة اما ان
يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي ومررت بالمعلى وزيد يغزو وجب
ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فتحذف اولهما فتقول القاضييه والمعلاه ويغزوه وان كان الساكن صحيحا
منونا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذن الا ياء نحو ازيدنيه والم يضربيه وان
كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة
ياء نحو ازيدوناه وازيدانيه والامرؤه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز
للدال ان تلحق مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان تلحق مدة الانكار باب مرتيه

بعد المذكور

بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون انت للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والايضاح لان حرف الحلق والهاء خفيان فهو زائد كما في ان نعل قال المص الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا بعد اخر
ساكن محافظة لذلك الساكن لانه لم يرد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة وزيد بجيئها بعد الحرف
الى انا ابنيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
فيه الف لجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يرد ان لقيل انا بحذف الالف وقياس ما قال ان يقال
المعلى ابنيه والقاضي ابنيه وا يغزوا ابنيه ان اريد زيادة هذه الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخر لم يجئ في كلام النحاة
وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل
فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا
في حال الوقف لقصد الحكاية مع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين
في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا او عمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا او عمرا وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم
شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف
التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف فيقطع كلامه فيصل اخر تلك
الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول ومن العام فلا يمتد فتحة اللام الى ان يتذكر ما ينبغي
فيصله به ويقولوا ومن العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي
اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا
قدي والي وان كان اخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت
ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه
الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار
لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف
والله اعلم بالصواب
قد تمت الكتاب
بعون الملك
في يوم الثلثا عشر شهر جمادى الاولى في الحلة ... سنة ... بعد الالف الهجرة النبوية ... فقيه ضعيف عبده
محمد هادي ... حامدا لله تعالى على نعمه ومصليا على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما

To: www.al-mostafa.com